



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

الشعبة: علوم مالية و محاسبية

تخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

**مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري  
دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)**

تحت إشراف الأستاذ:

\*الدكتور لحول عبد القادر

من إعداد الطالبتين:

❖ فلاح خيرة

❖ أوحسين فايزة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/.....رئيساً

الدكتور/لحول عبد القادر.....مشرفاً و مقررأ

الدكتور/.....ممتحنأ

السنة الجامعية: 2018/2019

## شكرا وعرافان:

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا اله إلا أنت نستغفرك نتوب إليك .

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الدكتور "حول عبد القادر" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة أولاً، وللتسهيلات والتوجيهات التي قدمها لنا ثانياً ، ولجميل صبره وحسن معاملته معنا ثالثاً. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ،ومن أسد إليكم معروفا فكافئوه ،فان لم تستطيعوا فادعوا له"

كما انه لم يبخلنا بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير. كما لا ننسى خاصة ان نتقدم بالشكر الخالص والجزيل للإستاد الفاضل "رملي محمد" والذي منحنا من وقته وساعدنا على فهم الجانب التطبيقي من كل الزوايا والجوانب فجزيل الشكر له والعرافان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والعرافان إلى كل أساتذة الكلية الدين لم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقاً لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها وإثرائها بأرائكم السديدة فنسال الله أن يزيدنا علماً وينفعنا بما علمنا انه ولي ذلك والقادر عليه وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## الإهداء :

الى من حملتني و وضعتني و قاست لاجلي و تقاسمت معي المر و الحلو و سهرت لمرضي و فرحت لفرحي  
و تمننت لي النجاح و تحقيق طموحي الى نور حياتي و قرّة عيني و تاج أحطه على راسي بكل افتخار امي  
العزيزة و الغالية

### "فتيحة"

الى من كان السبب في محبتي لهذه الدنيا و كافح من اجل ابصالي لهذه المرحلة ووصولي لهذا اليوم الى من  
كافح لاجلي و احمل اسمه بكل افتخار ابي الغالي

### "الطيب"

الى رفيقتي في الدراسة والى نصفي الثاني في هذا العمل الى من تقاسمت معي صعوبة الدراسة والكتابة والبحث  
الى من ساندتني ووقفت الى جانبي ولم تتركني وحدي صديقتي

### "خيرة"

الى فراشة حياتي و زهرة احلامي الى التي دائما اجدها في صفي لو مخطئة او محقة الى من قدمها لي القدر  
لتكون ونيسة و رفيقة الى التي تنزع عن نفسها لتقدمه لي الى التي احبها و اتمنى لها النجاح في شهادة  
البكالوريا عزيزتي و اختي

### "شهرزاد"

الاخ الحقيقي و بمعنى الكلمة الذي دائما وجدته سندا لي و ظهرها احتمي به و من وقف لجانبي في اصعب و  
امر ايام مرت علي الى الذي يواجه الحياة الى الذي رغم الصعاب اجده مبتسما للحياة و لا يعرف للهزيمة و  
الاستسلام معنى اخي الودود

### "هشام"

و اخيرا و ليس اخرا اخص بهذا الاهداء رفيق دربي و حياتي و السند الذي اعتمد عليه عندما تغلق الابواب في  
وجهي و محلل مشاكلي واشكره جزيل الشكر لمساندته لي في هذا العمل زوجي الحبيب

### "يحيى"

الى النور الذي دخل حياتي و عرفني معنى الامومة و الحنان و العطف و اعطاني معنى جديد للحياة و احبني  
فيها وهو سبب سعادتي حبيبي و ابني "وائل \* \* امير"

والى عائلة زوجي وشريك حياتي الذين ساندوني طوال مشواري الدراسي.

## الإهداء

الى الذي زرع بداخلي حب العلم وكافح من اجلي حتى بلغت هذه اللحظة وكان له العون الشديد في كل شئ  
ابي العزيز

"احمد"

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني الى بسمه الحياة وسر الوجود الى من كان  
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب امي الحبيبة

"ميمونة"

الى اخواتي: محمد، سارة، الحبيب

الى من كان نور حياتي وخطيبي كمال، والى كل من ساندني في عملي "معراج" محمد"هدا دام لي انشاء الله  
والى كل صديقاتي خاصة لامياء وسليمة.... ومن ساندوني في مشواري الدراسي

الى زميلتي في العمل "فايزة

أ	مقدمة
2	الفصل الاول: النظريات النقدية
2	تمهيد
03	المبحث الاول: النظرية النقدية التقليدية
04	المطلب الاول: اعتقادات ومبادئ النظرية النقدية
07	المطلب الثاني: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي
16	المطلب الثالث: تقييم النظرية النقدية التقليدية
23	المبحث الثاني: النظرية النقدية الكينزية
23	المطلب الاول: فرضيات التحليل الكينزي
344	المطلب الثاني: النظرة الكينزية للنقود نظرية تفضيل السيولة
	المطلب الثالث: تقييم النظرية النقدية الكينزية والانتقادات الموجهة الى الية سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار
42	
48	المبحث الثالث: النظرية النقدية المعاصرة
499	المطلب الاول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة
50	المطلب الثاني: الاطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة
58	المطلب الثالث: التباين بين نظريتي "فريدمان" و"كينز" للطلب على النقود وتقييم النظرية المعاصرة
62	خاتمة الفصل
60	الفصل الثاني: عموميات حول النقود و السياسة النقدية
61	تمهيد
60	المبحث الاول: عموميات حول النقود
61	المطلب الأول: تعريف وخصائص النقود

66	المطلب الثاني :وظائف وتطور النقود.....
75	المطلب الثالث:أنواع النقود.....
80	المبحث الثاني :أساسيات حول السياسة النقدية .....
81	المطلب الأول:ماهية السياسة النقدية.....
90	المطلب الثاني :أهداف ،أدوات وقنوات السياسة النقدية .....
100	المطلب الثالث:علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى.....
103	المبحث الثالث:فعالية السياسة النقدية.....
104	المطلب الأول :فعالية السياسة النقدية عوائقها وشروط نجاحها.....
107	المطلب الثاني:فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.....
110	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة.....
112	خاتمة الفصل: .....
113	<u>الفصل الثالث:حيادية النقود في الجزائر.....</u>
114	المبحث الأول:خصوصيات الاقتصاد الجزائري:.....
114	المطلب الأول:نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري:.....
118	المطلب الثاني:الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري .....
123	<u>المطلب الثالث: اصلاحات التسعينات قانون النقد والقرض 90-10 .....</u>
Error! Bookmark not defined.	المبحث الثاني :تطور النقود والسياسة النقدية في الجزائر.....
131	المطلب الأول:تطور النقود في الجزائر.....
138	المطلب الثاني: تطور أهداف و أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
150	المبحث الثالث:القياس الاقتصادي لمدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري.....
161	خاتمة الفصل :.....
163	خاتمة عامة.....

قائمة المصادر و المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

قائمة الملاحق:

## قائمة الجداول:

- الجدول 1: تطور العرض النقدي M1: (2018\_1990).....131
- الجدول 2: تطور العرض النقدي M2:(2018\_1990).....133
- الجدول 3:تطور معدلات التضخم في الجزائر (2018\_1990).....138
- الجدول 4:تطور معدلات النمو الاقتصادي (2018\_1990).....142
- الجدول 5:تطور معدلات البطالة في الجزائر (2018-1990).....143
- الجدول 6:تطور المديونية الخارجية في الجزائر(2018\_1990).....146
- الجدول 7:تطور سعر الصرف في الجزائر (2018\_1990).....147
- الجدول 8:تطور ميزان المدفوعات في الجزائر(2018\_1990).....148
- الجدول 9:النتائج الاولى لاختبار Pilipss person.....153
- الجدول 10:النتائج النهائية لمرشح الفروقات الاولى لاختبار pp.....154
- الجدول 11:نتائج تقدير نموذج ARDL.....155
- الجدول 12:دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي.....156
- الجدول 13:نتائج اختبار ثبات تجانس الاخطاء العشوائية ..157
- الجدول 14:نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.....157
- الجدول 15:نتائج مقدرات معلمات الاجل الطويل.....158
- الجدول 16:تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.....159
- الجدول 17:الفرضية الاساسية المشتركة JOINT.....159



## قائمة الاشكال:

### أشكال الفصل الأول والثاني.

- الشكل رقم 1: أثر التغيير في كمية النقود على سعر الفائدة. .... 27
- الشكل رقم 2: تغيير سعر الفائدة وأثره على الكفاية الحديدية رأس المال ..... 27
- الشكل رقم 3: أثر تغيير الاستثمار على الدخل ..... 29
- الشكل رقم 4: منحى التفضيل النقد للمعاملات والاحتياط. .... 38
- الشكل رقم 5: الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط. .... 38
- الشكل رقم 6: منحى الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط ..... 40
- الشكل رقم 7: منحى الطلب على النقود لغرض المضاربة. .... 41
- الشكل رقم 8: منحى دافع المضاربة. .... 41
- الشكل رقم 9: منحى النقود. .... 41
- الشكل رقم 10: توازن سعر الفائدة في نظرية التفضيل النقدي. .... 43
- الشكل رقم 11: الية عمل السياسة النقدية الانكماشية (السوق النقدي). .... 83
- الشكل رقم 12: الية عمل السياسة النقدية الانكماشية (سوق حجم الاستثمار). .... 84
- الشكل رقم 13: الية عمل السياسة النقدية الانكماشية (المستوى التوازني للدخل القومي). .... 84
- الشكل رقم 14: الية عمل السياسة النقدية التوسعية (السوق النقدي). .... 86
- الشكل رقم 15: الية عمل السياسة النقدية التوسعية (تحديد حجم الاستثمار). .... 87
- الشكل رقم 16: الية عمل السياسة النقدية (المستوى التوازني للدخل القومي). .... 87
- الشكل رقم 17: مسار الاهداف النهائية للسياسة النقدية. .... 91

### أشكال الفصل الثالث:

- الشكل 18: تطور معدل التضخم. .... 139
- الشكل 19: تطور معدل النمو الاقتصادي. .... 141
- الشكل (20): تطور معدل البطالة. .... 144
- الشكل (21): اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية. .... 156
- الشكل (22): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجمع التراكمي لمربعات البواقي. .... 160



# المقدمة

عرف الانسان النقود وتعامل بها منذ القدم ولا يشك احد في ان النقود هي واحدة من اهم مبتكرات الانسان على الاطلاق ولا سيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته فخرجت النقود الى حيز الوجود عندما شعر الانسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهل نشاطه لذلك النقود لم تنشأ من الصدفة وانما نشأت استجابة لضرورات احستها الجماعات البشرية والنقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة بل مرت بعدة مراحل وبمسيرة تاريخية طويلة

ومن خلال التطورات الاقتصادية المستمرة عرف الفكر الاقتصادي في جانب الاقتصاد النقدي عدة نظريات ،قامت باعطاء وجهات نظر حول النقود والسياسة النقدية ومدى تأثيرها على الاقتصاد، حيث يرى اصحاب المدرسة الكلاسيكية بان النقود في الحياة الاقتصادية ماهي الا مجرد وسيلة للتبادل تغطي المعاملات فقط ثم تطور الفكر الاقتصادي الى نظرة اخرى تعطي للنقود قيمة ومكانة هامة وهي نظرة "كينز" واتباعه التي تبين اهمية النقود نظرا لملامستهم للتاثيرات التي تحدثها النقود بحيث اصبحت تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي ،او دور الكابح له حسب تحكم السلطة النقدية فيها كذلك جاءت النظرية النقدية المعاصرة ل"فريدمان" الذي بدوره اولى باهمية النقود ومكانتها.

ويكون تحكم السلطة النقدية (البنك المركزي ) من خلال قيامها بالمراقبة الفعلية والحقيقية للمعروض النقدي بمختلف الوسائل والادوات وذلك في ظل الاستقلالية العالية التي تتمتع بها السلطة النقدية من اجل ضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية من اهم ادوات السياسة الاقتصادية والتي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي والكتلة النقدية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصادا هشاً ومخرباً بشكل تام وبغية معالجته و تحقيق اهدافها في كافة الميادين والمجالات سعت الى انتهاج و فرض جملة من الاصلاحات من اجل معالجة ومواجهة اثار ونتائج التضخم ،البطالة وغيرها من الاوضاع السائدة في تلك الفترة بداية باصلاحات السبعينيات واصلاحات الثمانينيات وصولا الى اصلاحات التسعينيات او ما يعرف باصدار قانون النقد والقرض 90-10.

وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 اصبحت السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية اكبر حيث تم اعتمادها كاسلوب لتنظيم تداول المعروض النقدي قصد تحقيق الاستقرار النقدي حيث ان الجزائر بهذا القانون دخلت في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وقصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق ويعتبر اصدار هذا القانون 90-10 اول خطوة في هذا المجال حيث منحت بموجبه الاستقلالية لبنك الجزائر عن الحكومة .

## 1- الإشكالية العامة:

يمكن صياغة اشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 ؟

## 2- الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الاسئلة الفرعية التي حاولنا الاجابة عليها من خلال دراستنا هذه ، وهي ماهو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وفق النظريات النقدية ؟

هل استطاعت ادوات السياسة النقدية في الجزائر تحقيق أهدافها؟

2- هل تبحث السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 على التحكم في معدلات النمو الاقتصادي؟

## 3-فرضيات الدراسة:

لمناقشة الاشكالية ،والاجابة على الاسئلة الفرعية التي حاولنا الاجابة عليها من خلال دراستنا هذه وهي:

1 \* السياسة النقدية في الدول النامية مختلفة عن السياسة النقدية المطبقة في الدول المتقدمة

2 \* تسعى السياسة النقدية في الجزائر الى استهداف معدلات النموالاقتصادي،التحكم في معدلات التضخم وتحقيق استقرار الاسعار و التوازن الخارجي

3 \* تعتبر النقود في الجزائر حيادية لأنها لا تعدو كونها أداة للتحاسب فقط.

## 4-تحديد اطار الدراسة:

بالنسبة للاطار الجغرافي نقوم بدراسة الحالة بالنسبة لدولة الجزائر، أما فيما يتعلق بالاطار الزمني تعرضنا لدراسة المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي،الكتلة النقدية،الناتج الداخلي الخام) للجزائر خلال الفترة 1990-2018.

## 5- اسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الاسباب التي ادت الى اختيارهذا الموضوع في:

1 \* ابراز فعالية السياسة النقدية ودور السلطة النقدية في تطبيقها



\*2 تنمية المعلومات الشخصية فيما يخص موضوع السياسة النقدية والنظريات النقدية

\*3 ميولنا الشخصي لهذا الموضوع بالإضافة الى مواكبته لمجال تخصصنا (مالية وبنوك)

## 6- اهمية الموضوع:

تكمن اهمية هذا الموضوع في المساهمة واثراء الدراسات حول السياسة النقدية والنقود و معرفة مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري خاصة خلال الفترة(1990-2018)

## 7-اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1.يتمثل الهدف الاساسي من هذه الدراسة في الاجابة على الاشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري

2.تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية: الكتلة النقدية،الناج الداخلي الخام،معدل النمو الاقتصادي

3.معرفة مراحل تطور هذه المتغيرات خلال الفترة 1990-2018في الجزائر

## 8-المنهج المتبع والادوات المستخدمة في الدراسة:

من خلال الامام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده قمنا بدراسته من خلال:

المنهج الوصفي التحليلي:قمنا من خلاله بسررد اهم التعاريف المتعلقة بالنظريات النقدية المختلفة ومعرفة افتراضاتها واساسياتها وكذلك معرفة التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وادواتها واهدافها وتعرفنا على مفهوم النقود وانواعها واشكالها

المنهج القياسي: قمنا من خلاله بدراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المتزامن او المشترك لدراسة مدى تأثير تغير كمية النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews نسخة رقم 8 و 9 وذلك للفترة 1990 - 2018

وتستمد الدراسة ادواتها وبياناتها من التقارير السنوية من البنك العالمي فيما يخص المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر ،ادوات التحليل الاحصائي ،الجداول،الاشكال والمنحنيات.

## 10- صعوبات الدراسة:

واجهنا في اطار اعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:

قلة المراجع فيما يخص فعالية السياسة النقدية

## 11- هيكل الدراسة:

للإجابة على الاسئلة المطروحة واختيار الفرضيات قمنا بتقسيم العمل الى ثلاثة فصول كما يلي:

خصصنا الفصل الاول للاطار النظري للنظريات النقدية حيث شمل النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية) في المبحث الاول والنظرية النقدية الكينزية في المبحث الثاني والنظرية النقدية المعاصرة في المبحث الثالث.

اما الفصل الثاني خصصناه للتعرف على النقود وفعاليتها السياسية النقدية حيث قمنا في المبحث الاول بالتطرق الى النقود و مختلف تعريفاتها و انواعها واشكالها وخصائصها وقمنا بدراسة السياسة النقدية وادواتها واهدافها وخصصنا المبحث الثالث للتعرف على فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة وكذلك النامية.

الفصل الثالث تطرقنا فيه للتطورات والاصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 حيث في المبحث الاول تطرقنا الى الاصلاحات والتطورات النقدية المختلفة التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى تطور النقود والسياسة النقدية في الجزائر ، اما المبحث الثالث فقد خصصناه للجانب التطبيقي حيث درسنا فيه المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر خلال سنة 1990-2018 باستعمال تطبيق eviews بنسخته 8\_9.

## 12- دراسات سابقة:

\*1 أطروحة دكتوراه النقود والسياسات النقدية حالة الجزائر 1990\_2000 من اعداد صالح مفتاح ، وجاءت الإشكالية كالآتي:

-ما هي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة في الفترة ( 1990\_2000):

وضمنت هذه الدراسة الكثير من النتائج منها:

-السياسة النقدية هي التدابير الاجراءات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، ولهذه السياسات أهمية كبيرة بفضل تعاظم وظائف النقود في الحياة الاقتصادية المعاصرة.

-وضع السياسة النقدية يحتاج إلى معلومات على الجهات التي لها علاقات مباشرة بالنقود، كالعائلات، القطاع المالي العام والخاص، قطاع الأعمال، القطاع الخارجي والقطاع الحكومي؛ كما أن وضع السياسة النقدية لبد أن يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

-مكانة السياسة النقدية، وكذا أدواتها وأهدافها في الاقتصاد الجزائري عرفت فقط في الفترة الممتدة (1990\_2000) بعد صدور قانون القرض والنقد 90\_10 أما قبل هذه الفترة فانها لم تكن موجودة أصلا.

2\* اكن لونيس السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000\_2009) مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010\_2011، أين تناول الاشكالية التالية: مامدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000\_2009؟

والهدف منها ابراز أهمية أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي لجدل كمية النقود المعروضة امكانيات اقتصاد انتاجية حقيقية، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال استقرار المستوى العام للأسعار.

3\* نصر الدين بوعمامة: فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر (2006\_2007) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر والي تناولت السياسة النقدية والنقود من خلال الاشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي؟

الهدف منها هو توضيح الاطار العام للنظريات الندية وكيفية تفاعلها مع مختلف الظروف الاقتصادية مع تحليل كيفية قيام السلطة النقدية بضبط العرض النقدي واسقاط ذلك على الجزائر مع تركيزه للفترة من بداية الاصلاحات الى غاية سنة 2003، فهو ركز على كيفية قيام السلطة النقدية بضبط العرض النقدي وسبل تفعيل ذلك.



# الفصل الأول

## الفصل الأول: النظريات النقدية

### مقدمة الفصل:

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب وصولا الى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الاخيرة مما جعله والتنمية الاقتصادية الى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي.

يعتبر الكلاسيك السياسة النقدية بأنها محايدة ولا تؤثر على مستوى التشغيل ويتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لاجراء المعاملات اما "كينز" فيرى بأنها ليست محايدة لانه لاتاثير للنقود على المستوى العام للأسعار، اما "فريدمان" فيعتقد بان للسياسة النقدية اثرا فعالا على مختلف الانشطة الاقتصادية مبينا ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يلعب دورا فعالا وهذا ما يحقق التوازن.

النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن ان تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما ، وتحديدًا تبحث في اثر عرض النقود والطلب عليها وتأثيرها على الاسعار ومعدلات الفائدة والانتاج والتشغيل وقد احدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية او العملية .

قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث

المبحث الاول: النظرية النقدية الكلاسيكية او التقليدية

المبحث الثاني: النظرية النقدية الكينزية

المبحث الثالث: النظرية النقدية المعاصرة

## تمهيد:

تهدف النظريات النقدية الى التعرف على العوامل المحددة لقيمة وحدة النقد في اي لحظة من الزمن و كذا تفسير التغيرات التي تطرا عليها خلال فترات من الزمن وتشغل هذه النظرية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الابحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية فهم وشرح اليات عمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر والمتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع.

## المبحث الاول: النظرية النقدية التقليدية

لقد اعتقد الكلاسيكيون عموما بان الدور الوحيد للنقود في النشاط الاقتصادي<sup>1</sup> ينحصر في انها وسيط للاستبدال اي لتسهيل عملية التبادل للسلع الحقيقية او الاشكال المختلفة للثروة بعضها ببعض ويقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين واصبحت تعرف باسم النظرية الكمية للنقود وتشير لفظة كلاسيكي الى داك العمل المتميز والمثالي الجدير بالتقليد وبهذا المعنى العام فقد تم تطبيقه على الاقتصاد مند حوالي

1804م بواسطة بيترو كستودي في عنوان تجميعه للكتابات الايطالية عن الاقتصاد السياسي والتي كان الكثير منها ينتمي الى الفترة ما قبل الكلاسيكية *pietro custodi*

اهتم التجاريون بالنقود واعتبر هؤلاء الكتاب ثروة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة فقد عرفت اوربا في زمانهم تدفقات كبيرة جدا للذهب والفضة من البلدان التي اكتشفت في القارة الامريكية ولقد صاحب هذا التدفق ارتفاع شديد في الاسعار عرفت بثروة الاسعار

لقد ركز التقليديون اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية ومن مستوى الاسعار من ناحية اخرى على اساس ان قيمة النقود او قوتها الشرائية ما هي لالا مقلوب المستوى العام للاسعار و انشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الانتاج والتشغيل والدخل الوطني وكانت معدلات الكمية التي تهدف الى تفسير تقلبات مستوى الاسعار بمثابة اداة التحليل التقليدية التي اعتمد عليها الاقتصاديون في هذا المجال<sup>2</sup> قسمنا هذا المبحث لثلاثة مطالب

<sup>1</sup> الاستاذ بلعزوز بن علي.محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.ديوان المطبوعات الجامعية.بن عكنون .الجزائر.الطبعة الثالثة.2008.ص03

<sup>2</sup> حولية يحيى.تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.تخصص اقتصاد نقدي ومالي.جامعة

ابي بكر بلقايد.السنة الدراسية 2015/014 ص59

المطلب الاول: اعتقادات ومبادئ النظرية النقدية التقليدية

المطلب الثاني: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي وافتراضات النظرية النقدية التقليدية

المطلب الثالث: تقييم النظرية النقدية التقليدية لكمية النقود ايجابياتها وسلبياتها

المطلب الاول: اعتقادات و مبادئ النظرية النقدية التقليدية

كان لعوامل النهضة التي عرفتها اوروبا في القرن السادس عشر بعد انتكاسة رجال الدين وتقلص دوزر الكنيسة ادى الى ظهور اولى المدارس الفكرية الاقتصادية كالتجارين الطبيعيين .

الان ما عرفته اوروبا في القرن الثامن عشر من احداث تاريخية واجتماعية وفكرية ادى الى ظهور فكر اقتصادي كان ولا يزال محل اعجاب وتقدير من قبل الكثير من المختصين والباحثين والمفكرين وفي ظل هذا التراكم التاريخي والمعارفي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ظهرت المدرسة التقليدية في انجلترا في اواخر القرن 18 واول القرن 19 حيث وضع اصولها الفكرية و قوانينها الاقتصادية ادم سميث واسهم في تطويرها مالتوس وريكاردو وميل و ساي وتعتبر النظرية التقليدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد<sup>1</sup>

الفرع الاول: المبادئ الاساسية للفكر الكلاسيكي:

يستند النموذج الكلاسيكي الى مجموعة من المبادئ يركز عليها في تحليلاته للنماذج او للنمذجة القياسية لمختلف الدراسات فيرى هذا النموذج ما يلي:

1/ كل الاسواق (سوق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة و تسعى المشروعات الى تعظيم ارباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة الى اقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي.

2/ لا يخضع اصحاب الاعمال و العمال الى الخداع النقدي بمعنى انهم يبنون قراراتهم ليس على اساس المستوى المطلق للاسعار وعلى اساس معدل الاجر النقدي ولكن تبنى هذه القرارات على اساس السعار النسبية لكل من السلع و عوامل الانتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها وانما يتاسس هذا القرار على الاجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للاجر والاجر الحقيقي هو عبارة عن معدل الاجر النقدي على المستوى العام للاسعار.

3/ المرونة الكاملة لكل من الاجور النقدية واسعار السلع سواء كان ذلك بالزيادة او النقصان<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الاستاد بلعزوز بن علي.محاضرات في النظريات والسياسات النقديةمرجع سبق ذكره. ص04  
<sup>2</sup> ستيتو مليكة . اداء السياسة النقدية واثرها على تحقيق التوازن . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص اقتصاد نقدي ومالي. جامعة ابي بكر بلقايد. تلمستن. ص20

4/ قانون ساي للاسواق مضمونه ان كل عرض يخلق الطلب عليه فكل فرد يقوم بانتاج سلعة ويعرضها ليتمكن من شراء سلعة اخرى ادن العرض يمثل القوة الشرائية للسلعة

5/ يرى ان البطالة هي ارادية من طرف العمال لان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل وعليه يتحمل العمال مسؤولياتهم ازاء الانتقال من وظيفة لاخرى

6/ يعتمد التحليل الكلاسيكي على تحقيق المصلحة الخاصة التي تعد من بين اللبانات الساسية المكونة للمصلحة العامة كما يرى ادم سميث بان اليدالخفية التي تعتمد عليها في تحليلاته هي عبارة عن تلك القوى الوهمية التي تربط بين المصلحة العامة والخاصة اد على اساسها يتحقق التكامل للاقتصاد<sup>1</sup>

ثبات حجم الانتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل تؤكد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ان ليس للنقود دورا في تحقيق التوازن الاقتصادي وهي وسيط للتبادلهي تستند الى قانون ساي الذي مفاده "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" حيث ان العرض الكلي دائما يساوي الطلب الكلي

ارتباط تغير المستوى العام للاسعار بتغير كمية النقود المعروضة ترى النظرية النقدية الكلاسيكية بان التغيرات التي تحدث في المستوى العام للاسعار هي جراء تقيد النقود المعروضة وبنفس القدر والعكس صحيح فانخفاض المعروض من النقد سوف يؤدي الى انخفاض الاسعار بنفس المقدار على افتراض ثبات حجم الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود.

الفرع الثاني: قيام النظرية الكلاسيكية على اعتقادين اساسيين:

من غير المعقول حدوث قصور في الطلب الكلي او مستوى انفاق غير كافي لشراء انتاج التوظيف الكامل ومنه فالنظرية تقوم على:

1/ انه حتى لو حدث قصور في الانفاق فان تعديلا في السعار والاجور يحدث ليمنع انخفاض الانفاق الكلي من ان يؤدي انخفاض الاجرالحقيقي والتوظيف والدخل.

-ترتكز على عدة افتراضات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في اسواق السلع والخدمات ومرونة الاسعار والاجور وعدم حدوث عجز في الطلب وهذا الاعتقاد مبني على ايمانهم بقانون ساي مضمونه ان عملية انتاج السلع انما تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة بمعنى اي قدر من الناتج يولد تلقائيا المال الكافي لسحب هذا الناتج وتستمد النظرية الكلاسيكية للاقتصاد من اسلوب التوازن الجزئي وتعتقد ان القطاع<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الد.ناظم محمد نوري الشمري.النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار زهران للطباعة والنشر. عمان الاردن.ص50

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص5

1/ انه حتى لو حدث قصور في الانفاق فان تعديلا في السعار والاجور يحدث ليمنع انخفاض الانفاق الكلي من ان يؤدي انخفاض الاجرالحقيقي والتوظيف والدخل.

-ترتكز على عدة افتراضات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في اسواق السلع والخدمات ومرونة الاسعار والاجور وعدم حدوث عجز في الطلب وهذا الاعتقاد مبني على ايمانهم بقانون ساي مضمونه ان عملية انتاج السلع انما تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة بمعنى اي قدر من الناتج يولد تلقائيا المال الكافي لسحب هذا الناتج وتستمد النظرية الكلاسيكية الاقتصاد من اسلوب التوازن الجزئي وتعتقد ان لقطاع العائلي سيعرض الموارد في السوق وذلك فقط اذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي.

2/ ان النظرية النقدية ترتبط بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطا قويا فالنشاط الاقتصادي يتاثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها في الواقع العملي ومن بينها النقود وتشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الابحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية شرح وفهم الاليات وعمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كاطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر والمتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع كالتضخم والكساد.

تهدف النظرية النقدية الى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في اي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم والتفسير لها ومعظم الاقتصاديين يرون ان جوهرها هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للاسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الاخرى عامة<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مبادئ النظرية النقدية التقليدية:

ا- الحرية الاقتصادية: ان ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل لن يحقق منفعته ومصالحته فحسب بل سيسعى لتحقيق المصلحة العامة.

ب- عدم تدخل الدولة: لان تدخلها يجب ان يكون في نطاق ضيق سواء في مجال لانتاج او التوزيع فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة الا في امور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حولية يحيى. مرجع سبق ذكره. ص 62

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي . محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص 06

ج- الملكية الخاصة: ان الملكية الفردية هي احد اركان النظام الراسمالي وان ايمان الفرد بما يجعله يحقق اقصى منفعة ممكنة وكذلك للمجتمع وعليه فالراسمالية لا تر اي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وان هذا التوافق يحدث تلقائيا.

د-مبدأ المنافسة الحرة: ان المنافسة غير المقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الاشباع لمختلف افراد المجتمع.

هـ- قانون السوق: يقوم هذا القانون على اساس مبدأ السوق وان جهاز الثمن هو القوة الحقيقية الموجهة للنشاط الانتاجي وتحقيق التوازن بافتراضها حالة التشغيل الكامل فالسوق ينمو حجمه بالمقدار المعادل لحجم الانتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة اي كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

و- مبدأ الربح: التقليديون يعتبرون ان الربح هو افضل حافز على الانتاج والتقدم الاقتصادي وان تعظيمه من شأنه ان يرفع من انتاجية عوامل الانتاج ويزيد في ابداع المبدعين وهو سبب في التقدم والرقى الاقتصادي.

ن- مبدأ حيادية النقود: ان النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى اداة تبادل فهي حيادية لانه يمكن استبدالها بادوات اخرى فادا هي ليست الا "عربة لنقل القيم" والحقيقة هنا هي ان السلع تبادل بالسلع والنقود ليست الا وسيط لذلك.

ي- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: فهي تفترض ان تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار فادا فرضت وازادت المدخرات فان القوة الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار ادا فان الفائدة في نظر التقليديين هي جزء الادخار او ثمن استعمال راس المال.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي وافتراضات النظرية النقدية التقليدية

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في القرن الثامن عشر اين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون ساي للاسواق والذي يرى ضرورة ان كل عرض يخلق الطلب عليه فالانتاج يخلق معه قوته الشرائية ووفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الارصدة النقدية "كمبريدج" على الافتراضات التالية<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص 06

<sup>2</sup> الد. ناظم محمد نوري الشمري. مرجع سبق ذكره. ص 52

## الفرع الأول: افتراضات النظرية النقدية التقليدية:

1/ ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للتقليديين في تحليلها للواقع الاقتصادي وفي بناء النظرية النقدية على فرضية ان حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس لها اي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة ومنه فالنقود دورها محايد في الاقتصاد لان المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات وهذا التحليل يستند الى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فان حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي بمعنى انه لا يتاثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة ومن ثم يعامل على انه ثابت وعليه تفترض النظرية ان حجم المعاملات ثابت باعتبار العوامل التي تتدخل في تحديده لا علاقة لها بالنقود او بالمتغيرات التي تحدث فيها.

وسوف نرى فيما بعد ان هذا الافتراض يمثل احد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بان النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الانتاجية.

2/ ثبات سرعة دوران النقود: نقصد بسرعة دوران النقود ( $V$ ) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد الى يد اخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

وتقوم هذه النظرية على اساس ان سرعة دوران النقود هي ثابتة على الاقل في المدى القصير لانها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود او بتعبير اخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على اساس ان تغيرها يرتبط بتغير عوامل اخرى منها درجة كثافة السكان وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والاسواق المالية والنقدية وهذه العوامل لا تتغير عادة في الاجل القصير.

ومع ثبات  $t.v$  يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط وهما كمية النقود ( $M$ ) في الطرف الايمن من المعادلة ومستوى لاسعار ( $P$ ) في الطرف الايسر وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما.

3/ ارتباط تغير المستوى العام للاسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض اساسي مفاده اناي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للاسعار فزيادة النقود المعروضة سيؤدي الى زيادة مماثلة على المستوى العام للاسعار والعكس صحيح اي ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود ( $M$ ) ومستوى العام للاسعار ( $P$ ) وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات ( $T$ ) وسرعة دوران ( $V$ ).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري احمد. تطور الفكر الاقتصادي. الاسكندرية. الدار الجامعية. الطبعة الخامسة. 2003ص50

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص.07.



ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود ان المستوى العام للاتسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا- لمقدار وكمية النقود اي ان نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للاسعار متغير تابع.

كما ان العلاقة بين هدين المتغيرين (P.M) تعد ذات اتجاه واحد  $M \longrightarrow P$

يستند اصحاب هذا الراي الى منطق معين يتمثل في ان زيادة كمية النقود يعني في واقع الامر زيادة في وسائل الدفع الامر الذي يؤدي الى ارتفاع في الاسعار ذلك ان كمية اكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في اسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في مستوى الاسعار.

غير ان هناك شكلا اخر من اشكال نظرية كمية النقود يعد اقل جمودا من الشكل السابق ووفقا له اذا تغيرت كمية النقود (M) فغالبا ما تتغير الاسعار ايضا ولكن دون جزم بالمقدار الذي سوف تتغير به الاسعار نتيجة لتغير (M).

### الفرع الثاني: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي للنقود:

ان فكرة النظرية قديمة فقد تعرض لبعض عناصرها فلاسفة اليونان والرومان كما يمكن تتبع صورها في اراء بعض مفكري وعلماء الاسلام (المقرئزي) الا انها تطورت اكثر بعد ثورة الاسعار في القرن السادس عشر (16م) خاصة بعد ذلك التدفق الكبير للمعادن النفيسة من امريكا الى اوربا مما دفع الكثير من الاقتصاديين الى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الاسعار نتيجة تدفق الذهب والفضة.

كما اعتبروا ان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ومن بينهم "ادم سميث" و"دافيدريكاردو" و"جون باتيست ساي" كما اعتقدوا اعتقادا تاما بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية اما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية واهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الاجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزن الكلاسيك اعتمدوا عموما مناقشاتهم على الاسعار النسبية بدلا من استخدام الاسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلغزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره. ص13.

كما أكدوا مسألة التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار في نظريتهم عن سعر الفائدة ويرون ان المتغيرات الكبرى في النشاط الاقتصادي لا تتأثر بالنقود وورد في المناقشات الكلاسيكية احتمال ان تؤدي التغيرات في عرض النقود (تغير كمياتها او سرعة دورانها) الى الاخلال بالاسعار النسبية اي الاخلال بين معدلات التبادل الحقيقية بين السلع لكن الكلاسيك ان مثل هذه الاختلالات لن تبقى في الاجل الطويل حيث ان المرونة التامة للاسعار في ظروف المنافسة التامة في السوق كفيلة باعادة الامور مرة اخرى الى مجراها .ولقد كانت اراء "مالتوس" تمثل الاستثناء الوحيد من الفكر الاقتصادي فقد اعتقد ان مسألة تحقيق التوازن ليست حتمية .ويعتمد الكلاسيك في معارضتهم الى زميلهم "مالتوس" الى قانون ساي للاسواق الذي مفاده ان "العرض يخلق طلبه الخاص" والذي يركز على ثلاث فرضيات<sup>1</sup>:

1\* المهمة الحياضية للنقود

2\* ان الموارد الاقتصادية مستغلة كلها (حالة التوظيف الكامل)

3\* السوق يتمتع بالمنافسة التامة<sup>2</sup>

الفرع الثالث: معادلة التبادل "لفيشر" ومعادلة الارصدة النقدية الحاضرة "كامبردج":

اوجه التشابه والاختلاف:

ان اهم من اخذ بالتحليل السابق واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر (19م) هو الاقتصادي :دافيد ريكاردو"الذي كان له دور اساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي حيث توصل في هذا الشأن الى ان قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها باعتبار اناي زيادة في العروض النقدي سيرافقه زيادة في المستوى العام للاسعار بنفس النسبة.

وهذه المعادلة اخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفيشر" ومعادلة الارصدة لنقدية الحاضرة"كامبردج"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حولية يحيى.مرجع سبق ذكره.ص65

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري.مرجع سبق ذكره.ص68

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص15

1/ معادلة التبادل "لفيشر":

1-1 شكل معادلة التبادل: تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها .

ادن فالنظرية الكمية "لفيشر" هي دالة المستوى العام للأسعار (P) متغير تابع وكمية النقود (M) متغير مستقل وبثبات كل من كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V) فإنه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي

$$M.P=T.P..... 1$$

ان كمية النقود مضروبة في سرعة دوران النقود تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار .ادن كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس لاتجاه شريطة ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

$$P=M.V/T.....2$$

ادن تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V) وفي ان كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو لمتغير التابع.

1-2 نقد معادلة التبادل: تعرضت هذه النظرية الى انتقادات عديدة يمكن ايجازها فيما يلي:

-افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الاسعار) الا انه اذا رجعنا الى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.

-يصعب تصديق ثبات العوامل التي تحدد كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V) .

-لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة حيث اعتبرت هذه الاخيرة ظاهرة حقيقية.

-يرى "فريدمان" ان المعادلة بفروضها السابقة لا تكون صحيحة الا عند ثبات كل من (V و T) وهذا لا يكون الا عند افتراض وصول المجتمع الى حالة التوظيف الكامل كما ان ثبات (V) يعني ثبات العرف التقليدي لعادات الفرد ولسلوك المؤسسات المصرفية في مثل هذه الظروف فقط يمكن قبول صحة المعادلة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> احمد الاشقر. الاقتصاد الكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الدار العلمية للنشر والتوزيع. عمان - الاردن - 2002. ص31

-تقوم هذه المعادلة على العلاقة الالية بين كمية النقود ومستوى الاسعار الا ان كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الاسعار فقد ترتفع هذه الاخيرة لاسباب لا علاقة لها بزيادة النقود كما ان زيادة النقود ليس بالضرورة ان تؤدي الى ارتفاع الاسعار خاصة اذا كانت هناك طاقات معطلة.

-ان العلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار ليست مباشرة او تناسبية فقد اشار "باتنكن" في خضم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها الى ان العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح اكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية ويذهب بتحليله الى القول انه قد تكون هناك علاقة عكسية بين كمية النقود والاسعار في بعض الحالات وفق شروط<sup>1</sup>.

-تقوم هذه النظرية في اعتمادها على العلاقة بين قيمة النقد والمتغيرات الاقتصادية الاخرى على التحليل السكوني وليس التحليل المتحرك (الديناميكي).

-كما ترى ان حجم الانتاج يعد مستقلا تماما عن لتداول النقدي ويرجع هذا الافتراض الى طبيعة التحليل الكلاسيكي على اعتبار انه تحليل عيني بحت لانه اهمل اهمية الجانب النقدي ذلك ان النقود لا تؤدي الا وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل.<sup>2</sup>

## 2/ معادلة الارصدة النقدية الحاضرة:

في حديثنا على الطلب على النقود راينا ان التقليديين الاوائل قد اخدوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط الا وهو تسوية المبادلات ودكرنا في هذا المقام ان النقود ليست في نظرهم سوى مجرد "عربة لنقل القيم" وهذا هو مضمون مبدا "حيادالنقود" في النظرية التقليدية وذلك ان كل ما يدخر سيستثمر بمعنى ان هناك تساوي حتمي ودائم بين الادخار والاستثمار فان النقود لا تطلب لذاتها وانما لتسوية المبادلات .

فقد عرف التقليديون الجدد ان الطلب على النقود قد يحدث نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل كما قد ينشا هذا الطلب بالنظر الى وظيفة النقود كمخزن للقيمة اي كاداة للوفاء بالمدفوعات الاجلة.

في المعنى الاول يتحدد حجم الطلب على النقود في اية فترة زمنية بالقيمة النقدية لاجمالي المبادلات الاقتصادية التي يراد استخدام النقود في تسويتها كما تتوقف القوة الشرائية للنقود(قيمة النقود) او المستوى العام للائتمان على العلاقة بين الحجم الحقيقي للمبادلات التي يراد تسويتها بالنقود خلال الفترة الزمنية وبين عرض النقود المخصص لتسوية المبادلات اثناء نفس الفترة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي.محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره،ص16.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمدن مرجع سبق ذكره، ص59.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره،ص18

وفي المعنى الثاني ينحصر حجم الطلب على النقود في كمية النقود التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها في صورة ارصدة نقدية حاضرة في اية لحظة من الزمن كما تتوقف قيمة النقود (مستوى الائتمان) على العلاقة بين حجم الارصدة النقدية الحاضرة التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها في اية لحظة من الزمن وبين عرض النقود المخصص للاحتفاظ به كارصدة حاضرة في نفس اللحظة.<sup>1</sup>

وتسمى الطريقة الاولى في تفسير قيمة النقود بطريقة المبادلات او الصفقات وقد تصيدنا لشرح هذه الطريقة عن طريق استخدام معادلة التبادل كاداة تحليلية لتبسيط العرض. بينما الطريقة الثانية "طريقة الارصدة النقدية الحاضرة".

لقد استند اليها جماعة من اساتذة مدرسة كامبردج للاقتصاد السياسي في عرض وتقديم مجموعة من الاصول الرياضية تدور حول تفسير قيمة النقود وفي عرضنا لاسلوب مدرسة كامبردج في التحليل النقدي فاننا سوف نناقش معادلة الارصدة النقدية الحاضرة في صورة صيغة "مارشال".

نشير الا ان هذه المعادلة لم تهاجم معادلة "فيشر" بل عكس ذلك تسلم بفائدتها التحليلية من حيث كونها اداة سهلة لبيان العوامل الكمية المباشرة التي تحكم مستوى الاسعار.

تقوم هذه المعادلة على مفهوم معادلة "فيشر" في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الاسعار الا ان الاختلاف يرجع الى ان معادلة "فيشر" قد نظرت الى الانفاق من خلال سرعة دوران النقود اما معادلة الارصدة النقدية فقد نظرت للانفاق من خلال الطلب على النقود، ومنه فان اساس معادلة "كامبردج" يقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بارصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة اخرى باعتبار ان التغيرات في رغبة الافراد او ميلهم للاحتفاظ بارصدة نقدية سائلة يؤدي الى التأثير على حجم الانتاج ثم على حجم الدخل واخيرا على المستوى العام للاسعار فالتاثير على الاسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الارصدة النقدية تاثيرا غير مباشر وعليه يمكن اعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

بلفتراد ان مجموع افراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي الذي يمكن اصطلاحه بنسبة ن التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K).

لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث:

$$K=1/V.....3$$

2

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص. 18

<sup>2</sup> عيد الرحمن يسري احمد. مرجع سبق ذكره. ص. 59

ومنه فان اساس معادلة "كامبردج" يقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بارصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة اخرى باعتبار ان التغيرات في رغبة الافراد او ميلهم للاحتفاظ بارصدة نقدية سائلة يؤدي الى التأثير على حجم الانتاج ثم على حجم الدخل واخيرا على المستوى العام للاسعار فالتاثير على الاسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الارصدة النقدية تاثيرا غير مباشر وعليه يمكن اعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

بافتراض ان مجموع افراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي الذي يمكن اصطلاحه بنسبة ن التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K).

لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث:

$$K=1/V.....3$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالانتاج او الدخل (Y) في المعادلة رقم (1) تصبح معادلة الارصدة النقدية .

$$M.V=Y.P.....4$$

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4) فاننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة "كامبردج"

$$M/K=Y.P$$

اي ان:

$$M=P(Y.K)....5$$

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الانتاج في وحدة من الزمن، (K) النسبة التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها على شكل ارصدة نقدية سائلة من اجل الانفاق.

ومن المعادلة (5) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار بشرط ثبات كل من الدخل او الانتاج (Y) و التفضيل النقدي (K) .

وفي هذا الصدد يقول "مارشال": "عند ثبات كافة العوامل فانه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الاسعار".

ان التغير الذي ادخله "مارشال" بتعويضه الانتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على لنظرية النقدية التقليدية، حيث بات الاختلاف بين<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره، ص20.

$$M/K=Y.P$$

اي ان:

$$M=P(Y.K)....5$$

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الانتاج في وحدة من الزمن، (K) النسبة التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها على شكل ارصدة نقدية سائلة من اجل الانفاق.

ومن المعادلة (5) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار بشرط ثبات كل من الدخل او الانتاج (Y) و التفضيل النقدي (K) .

وفي هذا الصدد يقول "مارشال": "عند ثبات كافة العوامل فانه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الاسعار".

ان التغير الذي ادخله "مارشال" بتعويضه الانتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل لنقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على لنظرية النقدية التقليدية، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كامبردج" ومعادلة "فيشر" تكمن اساسا في استبدال سرعة دوران النقود (V) بالطلب على لنقود (التفضيل النقدي) (K) ومنه نجد ان الاول كان يبحث عن اسباب الانفاق والثاني كان يبحث على اسباب الطلب على النقود وبذلك فان سرعة دوران النقود، والتفضيل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض وان الطلب على النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول، اي ان هناك علاقة عكسية.

وخلاصة القول ان نظرية الارصدة حاولت ان تتبعد عن لتبسيط والنقد الذي وجه لنظرية معادلة لتبادل، الا انها هي ايضا لم تسلم من الانتقادات.

اهتمت معادلة "فيشر" بتحليل التغيرات التي تحدث في عرض النقود واهمال التغيرات المتعلقة بالطلب على لنقود بينما اهتمت معادلة "مارشال" بالتغيرات التي تحدث في جانبي العرض والطلب على النقود.

تقر معادلة "فيشر" وجود علاقة تلقائية بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار وهي علاقة طردية بيتنما تقر معادلة "مارشال" وجود علاقة بين كمية النقود و الدخل لنقدي بحيث يتاثر المستوى العام للاسعار بالتغيرات النقدية التي تؤثر ايضا في حجم الانتاج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مرجع نفسه ص21

تتفق المعادلتان بان العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن لاقتصادي لان هذه لعلاقة تحدد المستوى العام للاسعار بصورة مباشرة كما يرى "فيشر" وبصورة غير مباشرة كما حددها "مارشال".<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود ايجابياتها وانتقاداتها**

**الفرع الاول: تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود**

تعد نظرية كمية النقود من اولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للاسعار وما يحدث فيه من تقلبات، وهي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة باهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة الى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها.

يتخذ اصحاب نظرية كمية النقود من معادلة البادلة اداة لشرح نظريتهم بمحاولة ايجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار وتقوم نظرية الكمية طبقا "لفيشر" في اطار معادلة المبادلة التي صاغتها للتعبير على ان المستوى العام للاسعار يتناسب مع كمية النقود على اساس تحقيق عدد من الفروض<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: ايجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود:**

من خلال نظرياتها وافترضاها نستخلص مجموعة من الايجابيات نعرضها فيما يلي:

-ان لنظرية التقليدية لكمية لنقود التي تقوم على ايجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية لنقود والسعر، جاءت متفقة تماما مع التحليل والواقع لاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن حيث سيطرت عليه افكار ومبادئ وتوافرت ظروف واسباب سمح بقبول تلك النظرية بشكل مطلق.

-كانت النظرية موفقة الى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر -كما فعل "فيشر"، ومدرسة "كامبردج" وهو ما ادى الى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم نظرية الكمية.

-قامت هذه لنظرية في اطار تفسير للواقع الاقتصادي الفعليلا المعاصر لها فقامت بدراسة وتفسير الالبظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة، فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد دلته او نظرية منشئة، ولم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي . محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره ص 21.

<sup>2</sup> سنتينو مليكة. مرجع سبق ذكره. ص 43

<sup>3</sup> أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 39.



-يمكن وصف نظرية كمية لنقود بانها نظرية علمية بحتة اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع لاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر على الاسلوب العلمي البحت فهي ادن نظرية واقعية تفسيرية وعلمية.

-وفي الاخير فان ماعرفته افكار ونظريات التقليديين من استحسان انما كان نتيجة تراكم مادي وتاريخي ومعرفي لتلك لفترة من الزمن ولما سادت تلك الفترة من مبادئ وقوانين كانت اشبه الى حقيقة المطلقة،الا ان تلك لنظريات التي تناولت مفهوم لفائدة وعلاقة كمية النقود بالسعر وغيرها ن مبادئ و آراء التقليديين لا يعني انها تخلو من النقائص والسلبيات ولعيوب ا وان تكون بعيدة عن الانتقادات.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية:

ان مفهوم النقود ودورها وتحديد نطاق تأثيرها لم يستطع الصمود امام الانتقادات التي وجهت لتحليل التقليديين عقب ظهور ازمة الكساد العالمي اين اتضح جليا ان المبادئ والافتكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية ليست الا مجرد مغالطات وافتراسات لا اساس لها من الصحة وخاصة ما تعلق بقانون المنافذ لساي وحيادية النقود وان التوازن الاقتصادي العام يحدث عند مستوى التوظيف الكامل للموارد البشرية والمادية.<sup>2</sup>

وقد كان اشد الاقتصاديين نقدا للمدرسة التقليدية الاقتصادي "جون مينار كينز" واعتبر انه ليس من المعقول ومن التحليل الموضوعي اعتبار ان كل ما توصل اليه التقليديون من مبادئ ونظريات كلها محل نقد خاصة ما تعلق بالنظرية النقدية ومفهوم سعر الفائدة وبالتالي فان ماسوف ندخله من انتقادات لا يدخل بالضرورة في منهج الغاء دور واهمية النظريات التقليدية ومساهمتها في تنوير الفكر الاقتصادي بل يدخل في اطار مناقشة الثغرات والنقائص التي انتابت نظرية التقليديين.

بصفة عامة واجه النظام الراسمالي في المرحلة التي ساد فيها فكر ونظريات التقليديين انتقادا لوقوعه في ازمة كساد عالمي(1933-29) وقف عاجزا معها في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام الراسمالي او على الاقل التعامل مع تلك الازمة وايجاد الحلول المناسبة لها وقد تمثل عجز هذا الفكر خاصة فيما يلي:

-التنبؤ بحدوث حالة الكساد.

-تفسير وتحليل اسباب الكساد وتشخيصه من خلال المعطيات المتعارف عليها في النظرية التقليدية.

-علاج ازمة الركود الاقتصادي من خلال وسائل وادوات الفكر التقليدي .

-ضعف فعالية السياسة النقدية وادواتها التقليدية في مواجهة ازمة الكساد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الد. عبد المطلب عبد المجيد. اقتصاديات النقود والبنوك. الاساسيات والمستحدثات. الدار الجامعية. الاسكندرية. 2009. ص49

<sup>2</sup> احمد الاشقر..مرجع سبق ذكره. ص40

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره، ص23.

-ويضاف الى ازمة الكساد تخلي النظام الاقتصادي الليبرالي عن قاعدة الذهب، واعتماد نظام النقد الورقي الالزامي (نظام النقد الائتماني).<sup>1</sup>

-كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الاساس النظري الذي استندت اليه والنتائج التفصيلية التي استخلصتها وتتنحصر اهم هذه الانتقادات فيما يلي:

1-العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الاسعار: ان العلاقة الالية التي اضافتها النظرية على تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الاسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية .

-كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الاسعار فهذه الاخيرة قد ترتفع لاسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.

فلقد افترضت نظرية كمية النقود ان لاسعار لا تتغير الا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود غير ان تبعية الاسعار للكمية النقدية على هذا النحو تعد افتراضا خاطئا وتبتعد عن الواقع.<sup>2</sup>

-فقد تتغير الاسعار-ارتفاعا او انخفاضاً- نتيجة لاسباب حقيقية دون ان يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الانتاج) .

-قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها في كمية النقود (مثل حدوث تغير في توزيع الافراد والمشروعات لارصدتهم النقدية على اغراض المعاملات والاحتياط واغراض المضاربة)

-كما ان العلاقة بين كمية النقود وبين الاسعار ليست مباشرة او تناسبية.

يشير بعض الاقتصاديين الى ان العملية التي تعقب حدوث زيادة في كمية النقود سوف تصبح اكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية .

-يضاف الى ما سبق ان العلاقة بين كمية النقود والاسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في اتجاهين اي انها علاقة قابلة للانعكاس.

من الملاحظ ان نظرية كمية النقود تفترض ان تأثير التغير في كمية النقود ينصرف الى المستوى العام للاسعار في حين انه من غير المتصور -كما ترى النظرية- ان ينصرف تأثير التغير في المستوى العام للاسعار الى كمية النقود ذاتها ومثل هذا الافتراض لا يتفق تماما مع واقع الحياة الاقتصادية، ذلك ان الاسعار لا تتصف

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره. ص23

<sup>2</sup>حولية يحيى.مرجع سبق ذكره. ص72

دائماً بالسلبية بل قد تكون هي العامل الايجابي المستقل الذي يترتب عليه في كثير من الاحيان حدوث تغيير في كمية النقود ،وهنا تصبح كمية النقود هي المتغير السلبي او التابع (بدلاً من ان تكون هي المتغير المحفز او المحرك) وتصبح الاسعار هي المتغير الايجابي او المستقل.

والامثلة على ذلك كثيرة تلك التي توضح كيف ان الاسعار ارتفعت اولاً ثم ادت الى تشجيع حدوث توسع في كمية النقود عن طريق الائتمان فالارتفاع الكبير والمتواصل في الاسعار قد يؤدي الى خلق المزيد من عرض النقود . وتفصيل ذلك ان هذا النوع من الارتفاع يدفع رجال العمال والتجار الى التوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل المزيد من الاستثمارات وذلك سعياً وراء الحصول على مزيد من الارباح ويترتب على توسع البنوك في منح الائتمان زيادة في حجم الودائع الجارية علماً ان هذه لآخيرة تمثل احد عناصر مكونات وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني وفي هذه الحالة يكون ثقل النقود وتغيرها بمثابة استجابة لمقتضيات التغيير في مستوى الاسعار

وقد يؤدي ارتفاع الاسعار وما يعقبه من موجة تضخم الى اضطرار السلطات المصرفية او رغبتها في تمويل العمليات المتزايدة فيزيد المعروض من النقود.

وفي هذه الحالة فان العلاقة بين النقود والاسعار تنعكس و تصبح :

M المتوقعة P

ومعنى هذا ان اتجاه التغيير في المعادلة  $P.T-M.V$  يكون في المعتاد -وفقاً لهذا الرأي- من اليسار الى اليمين لا من اليمين الى اليسار كما يصر اصحاب نظرية كمية النقود.

2- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للنتاج: فافتراض ثبات حجم الناتج الوطني يستند الى افتراض حالة التوظيف الكامل -بالنسبة للكلاسيك، يتجه الاقتصاد بطريقو تلقائية للعمل عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الانتاج-، كما ان هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائياً الى هذا المستوى اذا انحرف عنه وقد اثبتت الازمة العالمية الكبرى (1929-1932) بما لا يدع مجالاً للشك ان حجم الانتاج والتوظيف الكامل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التوظيف الكامل وانه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام الى مستوى التوظيف الكامل اذا ما ابتعد عنه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بلعزوز بن عليمحاضرات في النظريات والسياسات النقدية..مرجع سبق ذكره.ص27

يلاحظ اننا اذا ما تخلينا عن الافتراض الخاص بثبات حجم الناتج (وثبات حجم المعاملات)

فلن يتحقق التناسب الطردى بين كمية النقود ومستوى الاسعار حتى يمكن في هذه الحالة ان ينصرف اثر التغير في كمية النقود سواء جزئيا او كليا الى حجم الانتاج ومن ثم المعاملات وليس الى المستوى العام للاسعار.

وبتعبير اخر ان العلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار تتوقف علمستوى التوظيف الكامل والسائد في المجتمع ومدى اقترابه من مستوى التوظيف الكامل، فادا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى للانتاج اقل من مستوى التوظيف الكامل، وادا كان يعاني من البطالة في سوق عناصر الانتاج ويملك طاقات انتاجية معطلة فان زيادة كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الاسعار - كما افترضت نظرية كمية النقود - بل زيادة في حجم الانتاج والتوظيف حتى يصل لنظام الاقتصادي الى مستوى التوظيف الكامل او يقترب منه فتبدا الاسعار حينئذ في الارتفاع مع ملاحظة ان:

-ارتفاع الاسعار لن يكون تناسيبيا مع كمية النقود كما افترضت تلك النظرية.

-هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعا عاما، فقد يصيب الاسعار بطريقة مختلفة.

3- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود : فسرعة دوران لنقود يمكن ان تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن ايضا ان تتغير نتيجة لظروف السوق كما انها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج.

يضاف الى ذلك انه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث اي ارتفاع في الاسعار اذا ما افترضت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود. بمعدل يلغي اثر الزيادة في الكمية (كما يمكن ان لا يترتب على نقص كمية النقود حدوث انخفاض في الاسعار اذا ما اقترن هذا لنقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود)

والمثال على ذلك: فترة الكساد العظيم في لولايات المتحدة الامريكية حيث حاولت الحكومة الامريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله باصدار كميات جديدة من البنكوت-فزادت من احتياطي البنوك التجارية- مما زاد من قدرة هذه الاخيرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة (افراد و مشروعات) ولكن الجزء الاكبر من الزيادة ظل في ايدي الجمهور دون انفاق لتوقعهم حدوث لنخفاض اكبر في الاسعار (مما جعلهم يرجئون مشترياتهم حتى تصل الاسعار الى ادنى مستوى لها)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص71

فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود، وقد نتج عن هذا الوضع ان زيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الاسعار بل على لعكس انخفضت هذه الاخيرة نتيجة لزيادة التفضيل النقدي الذي أدى إلى تقليل الانفاق وانخفاض حجم المعاملات ومن ثم لم تصلح نظرية كمية النقود كاساس لتوجيه السياسة النقدية خلال الكساد العظيم. ويرجع اخفاق تلك النظرية على هذا النحو إلى انها نظرت إلى وظيفة واحدة من وظائف النقود وهي لوساطة في المبادلات وواقع لام ران لنقود تقوم بوظائف اخرى فبالإضافة إلى كونها وسيطا في المبادلات ومقياسا للقيم تقوم أيضا بكونها (مخزن للقيمة) ومقتضى ذلك ان النقود ليس عليها فقط طلب مشتق وانما طلب اخر مباشر حيث تطلب لداتها بصفتها اصلا كامل السيولة وليس باعتبارها فقط وسيطا في المبادلات -وهو ما غفلت عنه نظرية كمية النقود.

وفي مواجهة الانتقادات السابقة يلجا انصار نظرية كمية النقود إلى تحديد سريان فروضها "بالظروف العادية" دون فترات الانتقال غير ان التفرقة في ذلك يشوبها الغموض كما يؤدي اتساع نطاق المقصود بفترات الانتقال إلى جعل الظروف العادية مجرد فكرة فرضية لا اثر لها في واقع الحياة.

باختصار - تبدو نظرية كمية النقود اكثر ببساطة لكي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى لاسعار - ذلك ان التحليل الواقعي لتلك العلاقة ينبغي ان يأخذ في اعتباره تصرفات الارصدة وتوقعات المراكز الاقتصادية لاتخاذ القرارات ومرونة العرض في الاسواق المعينة.

ولكن رغم ما وجه إلى نظرية كمية النقود من انتقادات فينبغي الاتخفى عنا الحقائق التالية:

-ان التغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام لالاسعار فمحل الانتقاد للنظرية الكمية هو الاعتقاد في تلك العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الاسعار اما القول بان هناك ثمة علاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار فذلك امر ليس عليه خلاف بشرط ان ينظر إلى كمية النقود المتداولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مدى تشغيل عوامل الانتاج وتوزيع الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار .

-ان هذه النظرية يمكنها ان تفسر الارتفاع التضخمي في السعار في ظل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها.

-ان هذه النظرية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الافراط النقدي في خلق الموجات التضخمية كما انها تلقى الضوء على جوانب هامة وخطيرة ولفهم ظاهرة التضخم في البلاد المتخلفة وعلى الاخص جانب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات في هذه الدول.

ويرجع اخفاق تلك النظرية على هذا النحو الى انها نظرت الى وظيفة واحدة من وظائف النقود وهي لوساطة في المبادلات وواقع لام ران لنقود تقوم بوظائف اخرى فبالاضافة الى كونها وسيطا في المبادلات ومقياسا للقيم تقوم ايضا بكونها (مخزن للقيمة) ومقتضى ذلك ان النقود ليس عليها فقط طلب مشتق وانما طلب اخر مباشر حيث تطلب لداتها بصفتها اصلا كامل السيولة وليس باعتبارها فقط وسيطا في المبادلات -وهو ما غفلت عنه نظرية كمية النقود.

وفي مواجهة الانتقادات السابقة يلجا انصار نظرية كمية النقود الى تحديد سريان فروضها "بالظروف العادية" دون فترات الانتقال غير ان التفرقة في ذلك يشوبها الغموض كما يؤدي اتساع نطاق المقصود بفترات الانتقال الى جعل الظروف العادية مجرد فكرة فرضية لا اثر لها في واقع الحياة.

باختصار - تبدو نظرية كمية النقود اكثر ببساطة لكي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى لاسعار - ذلك ان التحليل الواقعي لتلك العلاقة ينبغي ان يأخذ في اعتباره تصرفات الارصدة وتوقعات المراكز الاقتصادية لاتخاذ القرارات ومرونة العرض في الاسواق المعينة.

ولكن رغم ما وجه الى نظرية كمية النقود من انتقادات فينبغي الاتخفى عنا الحقائق التالية:

-ان التغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام لالاسعار فمحل الانتقاد للنظرية الكمية هو الاعتقاد في تلك العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الاسعار اما القول بان هناك ثمة علاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار فذلك امر ليس عليه خلاف بشرط ان ينظر الى كمية النقود المتداولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مدى تشغيل عوامل الانتاج وتوزيع الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار .

-ان هذه النظرية يمكنها ان تفسر الارتفاع التضخمي في السعار في ظل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها.

-ان هذه النظرية كان لها الفضل في التنبية الى خطورة الدور الذي يلعبه الافراط النقدي في خلق الموجات التضخمية كما انها تلقى الضوء على جوانب هامة وخطيرة ولفهم ظاهرة التضخم في البلاد المتخلفة وعلى الاخص جانب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات في هذه الدول.

ان الانتقادات التي وجهت الى "فيشر" في نظرية كمية النقود قد ادت الى ادخال بعض التعديلات الهامة على معادلاته كان من اهم هذه التعديلات تلك التي جاءت على "مارشال" و"بيجو" ثم النظرية النقدية المعاصرة ل"م.فريدمان" وقبله التحليل النقدي الكنزي وهذا ما سنتطرق له في المبحث التالي وذلك من خلال النظرية النقدية الكنزية والنظرية النقدية المعاصر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص29

**المبحث الثاني: النظرية النقدية الكينزية:**

تمهيد: في ظروف مناخ الكساد العظيم الذي شاع فيه التشاؤم الشديد من جانب الجميع ظهرت النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود في 1936 للاقتصادي المعروف "كينز" من خلال مجموعة من الافتراضات والمبادئ وقد رافقها التوفيق ويمكن القول ان هذه النظرية وفقت الى حد بعيد وفي ظل الاحداث التاريخية والوقائع الاقتصادية كشفت بما لا يدع مجالاً للشك قصور ومحدودية نظريات التقليديين -خاصة- ما تعلق بقانون المنافذ وحيادية النقود وتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التوظيف الكامل وعدم تدخل الدولة الا في نطاق محدود وبالتالي قصور النظرية النقدية التقليدية.

المبحث الثاني يضم ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: فرضيات التحليل الكينزي وبناء النظرية الكينزية

المطلب الثاني: النظرة الكينزية للنقود "نظرية تفضيل السيولة"

المطلب الثالث: تقييم النظرية النقدية الكينزية والانتقادات الموجهة الى الية سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار

**المطلب الاول: فرضيات التحليل الكينزي و بناء النظرية الكينزية**

سبق ان اشرنا الى ان التحليل التقليدي بقي عاجزاً عن تفسير وعلاج الازمة الكساد العالمية التي حلت بالنظام الراسمالي الامر الذي ادى الى تحول الاهتمام من دراسة التغيير في الاسعار نتيجة التغير في كمية النقود الى الاهتمام بدراسة سلوك النقود واثره على مختلف النشاطات الاقتصادية على اساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الاساسية.

**الفرع الاول: فرضيات الفرع الاول: فرضيات التحليل الكينزي**

قام "كينز" في بداية الامر بدراسة وتحليل الازمة التي حلت بالنظام الراسمالي واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائداً حتى وقت حدوث ازمة الكساد حيث كان التحليل التقليدي يعتمد على فرضية ان تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبدا ان كل عرض يخلق الطلب المناسب له وان الاسعار لا تتغير الا بتغير كمية النقود المعروضة.

<sup>1</sup> الاستاذ الد. سعيد سامي الحلاق، الد. محمد محمود العجوني، النقود والبنوك والمصارف، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ب. د. س. ص 55

## التحليل الكينزي:

قام "كينز" في بداية الامر بدراسة وتحليل الازمة التي حلت بالنظام الراسمالي واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائدا حتى وقت حدوث ازمة الكساد حيث كان التحليل التقليدي يعتمد على فرضية ان تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبدا ان كل عرض يخلق الطلب المناسب له وان الاسعار لا تتغير الا بتغير كمية النقود المعروضة.

1- كان لكينز الفضل في انقاد النظام الراسمالي من الانهيار بسبب ازمة الكساد التي حلت وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الاخطاء التي وقع فيها بسبب الاراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والاجهزة التي استحدثها فكانت بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الراسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي

2- وجه "كينز" اهتمامه الى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب الى ان الامر ليس البحث في لعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار وانما البحث في العلاقة بين مستوى الانفاق الوطني والدخل لوطني فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية لانها لا قيمة لها ولا منفعة في حد ذاتها وهي مجرد وسيط للتبادل ومن ثم فالمتغيرات النقدية تعد غير ذات اهمية في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي وتفسره لكن "كينز" عارض هذا التصور ووضح ان الافراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) وسبب ذلك يرجع الى المعاملات والاحتياطي والمضاربة.

3- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله هذا هو ما يميزه حقا على تحليل التقليديين ذلك ان اخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح امامه افقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

وبذلك فقد تغيرت النظرة الى النقود اين اصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية ومن ثم اخذ الاهتمام يتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الاسعار الى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل ...

4- جاء بنظرية عامة للتوظيف فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة اد تعالج كل مستويات التشغيل فبينما تعنى المدرسة الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التوظيف الكامل وتؤمن بانها هي الحالة العامة وبان الانحرافات عن حالة التوظيف الكامل طفيفة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.. مرجع سبق ذكره. ص30



وعلى ذلك فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة حيث ان كلا منهما ينجم اساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال فحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة وحينما يزيد يحدث تضخما.

5- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع كحجم الاستثمار الكلي، التشغيل العام، الدخل الوطني، الانتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي وادخار المجتمع ان اهم الدراسات التقليدية التي عني بها الكلاسيك في دراسة علم الاقتصاد لها اهميتها في التحليل الكينزي ولكنها تاتي في المرتبة الثانية بعد دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية فما قد يكون صحيحا بالنسبة لحالة جزئية قد لا ينطبق على المجتمع ككل.

1.

وعلى ذلك فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة حيث ان كلا منهما ينجم اساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال فحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة وحينما يزيد يحدث تضخما.

5- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع كحجم الاستثمار الكلي، التشغيل العام، الدخل الوطني، الانتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي وادخار المجتمع ان اهم الدراسات التقليدية التي عني بها الكلاسيك في دراسة علم الاقتصاد لها اهميتها في التحليل الكينزي ولكنها تاتي في المرتبة الثانية بعد دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية فما قد يكون صحيحا بالنسبة لحالة جزئية قد لا ينطبق على المجتمع ككل.

6- رفض في تحليله للاوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على اعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال كما اقر بحدوث التوازن عند اي مستوى من مستويات التوظيف ولذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج اسباب الازمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي ان تتبع حتى يصل لاقتصاد الى التوظيف الكامل و يتحقق التوازن للدخل الوطني.<sup>2</sup>

ولعلاج ذلك يرى ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الانفاق العمومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي.<sup>3</sup>

1 د. سسعيد سامي الحلاق، د. محمد محمود العجوني، ص55.

2 ستيو مليكة. مرجع سبق ذكره. ص61

3 عبد المطلب عبد المجيد. اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سبق ذكره. ص63

7- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير اسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الراسمالي في ازمة الكساد وما نتج عنها من انخفاض في الاسعار وانتشار للبطالة فهو يرى ان حجم الانتاج وحجم التوظيف ومن ثم حجم الدخل انما يتوقف بالدرجة الاولى على حجم الطلب الكلي الفعال فهذا الاخير يتكون من عنصرين اساسيين هما:

\*الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية وبدوره يتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية ،اما الطلب على السلع الانتاجية يتوقف على الكفاية الحدية لراس المال وسعر الفائدة .

وعليه فانه يرى ان السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين فالتحليل الكينزي يقوم ان التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فاي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي الى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل وزيادة كمية النقود ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الانتاج والتوظيف بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: بناء النظرية الكينزية:

تقوم النظرية النقدية الكينزية على مبادئ واسس تختلف في جوهرها عن تلك الافكار والقولنين التي اعتمدها تحليل التقليديين عن نظرية القيمة ومن ثم عن تحديد سعر الفائدة وللوقوف على النظرية النقدية لابد من مناقشة مفهومه لمدى حيادية النقود ،والعلاقة بين لاستثمار والادخار والدخل، وتحليل مفهوم الكفاية الحدية لراس المال وسعر الفائدة.

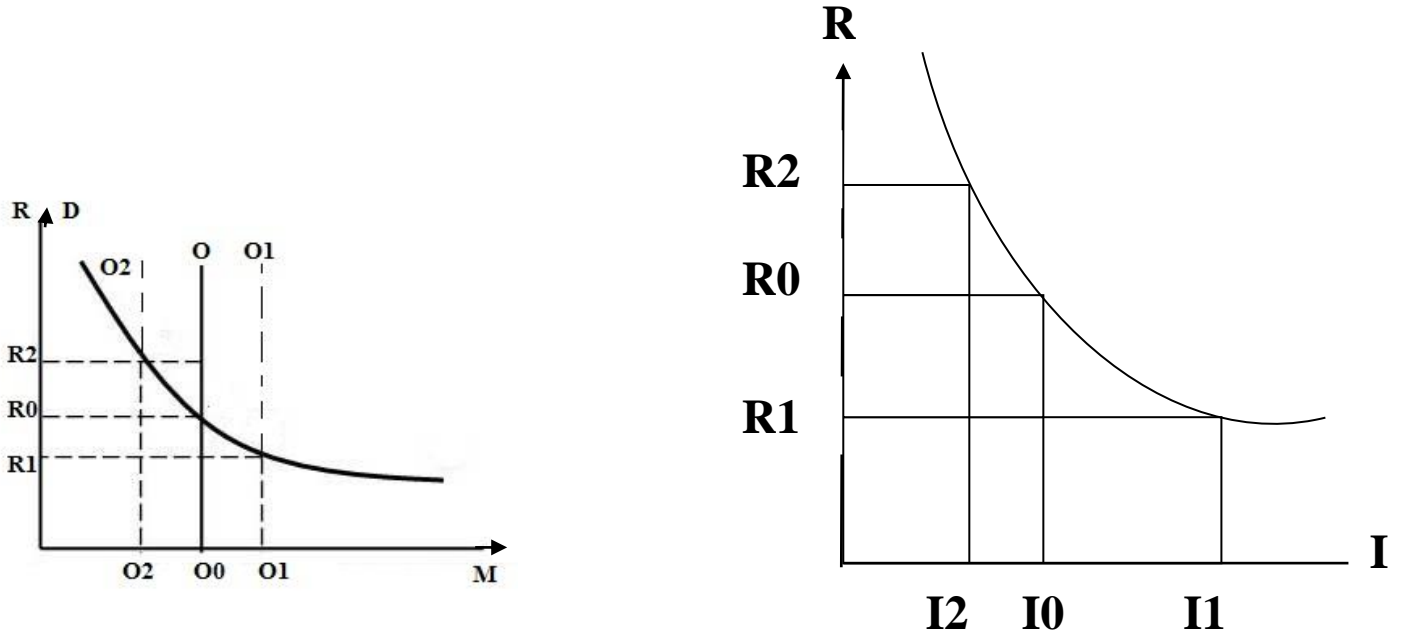
اولا: مدى حيادية النقود: اشرنا سابقا الى ان النقود في الفكر التقليدي تعتبر عنصر حيادي في التحليل الاقتصادي على اعتبار انها ليست سوى وسيط للتبادل وبالتالي تم الفصل بينها وبين تحليل النشاط الاقتصادي اما في لتحليل الكينزي فالنقود تعتبر عنصر غير حيادي بحيث تغييرها يؤثر على مستويات الانتاج والدخل والعمالة وبالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن لتحليل الاقتصادي العيني وان توضيح اثر تغير كمية النقود على النشاط الاقتصادي ككل يمكن برهنته والاستدلال ب هاما بالزيادة او النقصان في كمية النقود.

1- اثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة : عندما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود عن طريق دخوله السوق المفتوحة مشتريا للاوراق المالية -على سبيل المثال- يقوم الاعوان الاقتصاديون بانفاق هذه الكمية من النقود المتاحة في شراء سندات او اي اصول اخرى تعود عليهم بالفائدة كما يفاضل

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد. اقتصاديات النقود والبنوك.ص63.

<sup>2</sup> ستيتو مليكة. مرجع سبق ذكره.ص62

الأفراد بين حيازة النقود السائلة وحيازة السندات فعند الاسعار المنخفضة للسندات لا يتوقع الافراد سوى ارتفاع هذه الاسعار فتدفعهم رغبتهم في تحقيق ارباح المضاربة الى تقليل ما لديهم من نقود وزيادة حيازتهم من السندات ومنه يتضح لنا ان الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد لغرض لمضاربة تتغير طرديا مع اسعار السندات وحيث ان هناك علاقة عكسية ما بين اسعار السندات واسعار الفائدة  
2- والنتيجة ان زيادة كمية النقود من منظور كينزي سيترتب عليها حدوث انخفاض في سعر الفائدة:



الشكل رقم 01: أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة

الشكل رقم 02: تغير سعر الفائدة و أثره على الكفاية الحدية لرأس المال<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره ، ص37.

يلاحظ من الشكل (1) انه عند سعر الفائدة الابتدائي ( $R_0$ ) تكون كمية النقود التي يحوزها الافراد والمشروعات و هي ( $O_0$ ) ،وعند زيادة كمية النقود الى ( $O_1$ ) ،فسوف يدفع الاعوان الاقتصادية الى شراء اوراق مالية فيرتفع سعر الاحتفاظ بالنقود ،مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الى المستوى ( $R_1$ ) ،حيث تستعمل الزيادة في النقود عند سعر الفائدة الجديد لاغراض المضاربة.

-اثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار: بافتراض ثبات المتغيرات الاخرى فان ارتفاع كمية النقود ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ،مما يؤدي الى زيادة الطلب على الاستثمار (العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي العلاقة عكسية). وسبب ذلك هو انخفاض تكلفة الاستثمار وتوقع الحصول على المزيد من لارباح -الشكل 2- الذي يوضح انه اذا كان سعر الفائدة عند المستوى ( $R_0$ ) ،يكون حجم الاستثمار هو ( $I_0$ ) ،وعند انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة كمية النقود ،يصبح الاستثمار هو ( $I_1$ ) ،وهذه الزيادة متمثلة في المقدار ( $di$ ) .

وكما هو معلوم فانادافع الاستثمار يتوقف على متغيرين هما سعر الفائدة (علاقة عكسية) والكفاية الحدية لراس المال (علاقة طردية).<sup>1</sup>

4-اثر الزيادة في الاستثمار على الدخل: ان العمل على انتهاج المزيد من الاستثمار من شأنه ان يزيد في حجم الدخل الوطني وفقا لنظرية المضاعف ومن الشكل (3) نجد ان المستوى الابتدائي لتوازن الدخل الوطني ،الذي يتحدد بتقاطع دالة الادخار ( $S$ ) مع دالة الاستثمار ( $I$ ) .

-فانخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة كمية النقود يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار بمقدار ( $di$ ) ،فارتفع مستوى دالة الاستثمار ( $I_0$ ) الى العلى ليصبح ( $I_1$ ) ،وليفرق بينهما هو زيادة في الاستثمار ،فينتج عن هذه الزيادة في الاستثمار زيادة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

-والنتيجة ان زيادة عرض النقود ادى الى انخفاض في سعر الفائدة من ( $R_0$ ) الى ( $R_1$ ) فنتج عنه زيادة في الاستثمار من ( $I_0$ ) الى ( $I_1$ ) وهذه الزيادة في الاستثمار قد ادت الى تغير الوضع التوازني للدخل من ( $Y_0$ ) الى ( $Y_1$ ) ،اي بمقدار ( $dy$ ) .

-اثر تخفيض كمية النقود: ان دراسة اثر حدوث انخفاض في عرض النقود عن مستوى توازني معين من الدخل الوطني يمكن تحليلها بنفس المنهجية والطريقة السابقة فافتراض ان المستوى التوازني للدخل هو ( $Y_1$ ) ،وعنده الاستثمار ( $I_1$ ) يساوي الادخار وان سعر الفائدة الجاري هو ( $R_1$ ) .

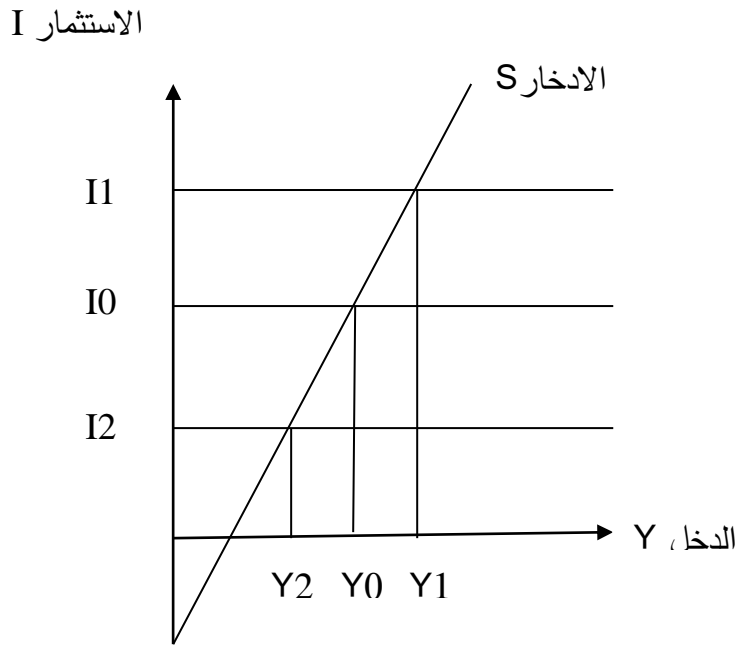
<sup>1</sup>. بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. المرجع السابق ذكره، ص 37

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد المجيد. اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سبق ذكره. ص 43.

-اثر تخفيض كمية النقود: ان دراسة اثر حدوث انخفاض في عرض النقود عن مستوى توازني معين من الدخل الوطني يمكن تحليلها بنفس المنهجية والطريقة السابقة فافترض ان المستوى التوازني للدخل هو ( $Y_1$ )، وعنده الاستثمار ( $I_1$ ) يساوي الادخار وان سعر الفائدة الجاري هو ( $R_1$ ) .

فادا حدث وان عمل البنك المركزي على تخفيض عرض النقود وبالتالي تعتبر الاعوان الاقتصادية انها لا تستطيع الحفاظ على كمية من النقود التي بحوزتها عند سعر الفائدة الجاري وبالتالي تحاول هذه الاعوان تحويل جزء من لسندات التي بحوزتها الى سيولة نقدية فيزيداد عرض السندات للبيع فيخفض سعرها وترتفع اسعار الفائدة بالمقابل انظر الشكل (1) حيث نرى ان نقص عرض النقود ترتب عنه انتقال المنحنى ( $O_1$ ) الى اليسار ( $O_2$ ) فيرتفع سعر الفائدة من ( $R_1$ ) الى ( $R_2$ ). هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيحدث اثاره على حجم الاستثمار الذي سينخفض تبعا لذلك من ( $I_1$ ) الى ( $I_2$ ) (الشكل (2)).

ونتيجة الاثر العكسي للمضاعف سيؤدي ذلك الى انخفاض مستوى الدخل الوطني نتيجة انخفاض مستوى الاستثمار فيحدث مستوى توازني جديد للدخل كما هو ( $Y_2$ )<sup>1</sup>



الشكل (3): اثر تغيير الاستثمار على الدخل<sup>2</sup>

1: احمد الاشقر. ص 120

2: بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص 38

من هذا التحليل نصل الى نتيجة جوهرية مفادها ان الفرق بين التحليل الكينزي والتحليل الكلاسيكي هو ان زيادة كمية النقود عند التقليديين يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل مباشر وتلقائي. اما الدخل فيفترض ان يبقى ثابتا عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية حيث لا تطلب النقود سوى للمعاملات والاحتياط ونقص كمية النقود ينجم عنه انخفاض في مستوى الاسعار.

اما التحليل الكينزي فيرى بان كل زيادة في المعروض النقدي سيؤدي الى زيادة في حجم الدخل الوطني نتيجة ان الموارد الاقتصادية لم تصل الى مستوى العمالة الكاملة وبطريقة اخرى فزيادة كمية النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة مما يشجع على الاستثمار والذي بدوره عن طريق المضاعف سيحدث تدفقا جديدا في الدخل الوطني.

ونتيجة هذا التحليل هي ان النقود ليست محايدة كما افترض التقليديون<sup>1</sup>.

### ثانيا: نظرية الاستثمار والدخل:

1- العلاقة بين الادخار والاستثمار والدخل: لقد ابتعد "كينز" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود اما "كينز" فقد عالج الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار ولتوضيح العلاقة نستعمل (Y) الدخل، (I) الاستثمار، (S) الادخار، (Q) الانتاج، (C) الاستهلاك.

وعليه فنظرية "كينز" لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالية:

$$Y=Q.....(1) \quad \text{- الدخل=قيمة الانتاج}$$

$$Y=C+I.....(2) \quad \text{- الدخل=الاستهلاك+الاستثمار}$$

$$I=Y-C... (3) \quad \text{- الاستثمار=الدخل-الاستهلاك}$$

$$Y=C+S.... (4) \quad \text{- الدخل=الاستهلاك+الادخار}$$

$$S=Y-C.... (5) \quad \text{- الادخار=الدخل-الاستهلاك}$$

- من هذا الاستنتاج يتضح لنا ان "كينز" لم يات بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض ان الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي وعليه بات الخلاف بينهم وبين "كينز"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سبق ذكره. ص42.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص40.

- فاي زيادة في الادخار تؤدي الى زيادة في الاستثمار الا "كينز" اضاف في نظريته تحديد من هو المتغير التابع ومن هو المتغير المستقل فالنظرية التقليدية توصلت الى انه الادخار يؤثر مباشرة في الادخار لكن "كينز" توصل لخلاف ذلك فجعل الاستثمار هو
- الذي يؤدي يلقائيا الى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.
- 2-نظرية مضاعف الاستثمار:تقوم نظرية "كينز في مفهومها العام على ان لتغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار وتقوم هذه لفرضية على ان دالة لاستهلاك معاومة ومحددة ومنه فان مستوى لدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره فاذا كان لاستثمار كبيرا في ظل سعر فائدة منخفض كان حجم لدخل مرتفعا والعكس صحيح اذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا ايضا.
- ونفسر ذلك الى ان الادخار يعد عاملا سلبيا حيث يؤدي الى نقص حجم الطلب على السلع والخدمات وفي حالة عدم تعويض هذا العامل السلبى بالعامل الايجابى وهو الاستثمار فان الطلب الكلى سيكون اقل من حجم العرض الكلى فينتج ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية تؤدي الى انخفاض مستوى التوظيف وبالتالي الدخل الوطنى
- اما اذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فان حجم الانتاج والتوظيف سيكونان متزايدان اما اذا تساوى الادخار والاستثمار فان مستوى التوظيف والدخل سيبقيان في حالة ثابتة وفي مستوى التوازن.
- فكرة المضاعف "كينز" تقوم على مقارنة الاحجام النسبية للزيادة في الاستثمار والدخل او هو ذلك المعامل العددي الذي بين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطنى التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار ذلك ان الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا اساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار ولتوضيح ذلك نرسم:
- مضاعف الاستثمار (T) ،الزيادة في الاستثمار (di) ،الزيادة في الدخل (dy) ،الزيادة في الاستهلاك (dc) ومضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي الذي يقاس (dc) الى التغير في الدخل (dy) وبما ان العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الاخير ارتفع المضاعف والعكس صحيح اي ان المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار.
- اما اذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فان حجم الانتاج والتوظيف سيكونان متزايدان اما اذا تساوى الادخار والاستثمار فان مستوى التوظيف والدخل سيبقيان في حالة ثابتة وفي مستوى التوازن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري .مرجع نفسه، ص81.

- اما اذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فان حجم الانتاج والتوظيف سيكونان متزايدان اما اذا تساوى الادخار والاستثمار فان مستوى التوظيف والدخل سيقتلان في حالة ثابتة وفي مستوى التوازن.
- فكرة المضاعف "كينز" تقوم على مقارنة الاحجام النسبية للزيادة في الاستثمار والدخل او هو ذلك المعامل العددي الذي بين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار ذلك ان الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا اساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار ولتوضيح ذلك نرمز:

- مضاعف الاستثمار (T)، الزيادة في الاستثمار (di)، الزيادة في الدخل (dy)، الزيادة في الاستهلاك (dc) ومضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي الذي يقاس (dc) الى التغير في الدخل (dy) وبما ان العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الاخير ارتفع المضاعف والعكس صحيح اي ان المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار.
- التوضيح الرياضي:

$$dy = T \cdot di \dots (1) \quad \text{بما ان المضاعف:}$$

$$T = DY/DI \dots \dots \dots (2)$$

$$Y = C + I$$

$$Dy = dc + di \dots \dots \dots (3)$$

$$Di = dy - dc \dots \dots \dots (4)$$

بقسمة طرفي المعادلة (4) على dy نحصل على المعادلة التالية:

$$DI/DY = 1 - DC/DY \dots \dots \dots (5)$$

$$DY/DI = 1 / 1 - DC/DY \dots \dots \dots (6)$$

بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة التالية:

$$T = 1 / 1 - DC/DY \quad \text{اي ان مضاعف الاستثمار (T) : الميل الحدي للاستهلاك}$$

ولما كان الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك

فان مضاعف الاستثمار (T) : الميل الحدي للادخار <sup>1</sup> T=1

<sup>1</sup> بلعوز بن علي .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص41.



اي ان المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للاادخار

ثالثا: نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار:

نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار تضع فرضا مفسرا مفاده ان حجم الاستثمار لدى اي مشروع يتحدد بالمقارنة بين "الكفاءة الحدية للاستثمار" من ناحية و "سعر الفائدة" من ناحية اخرى فاذا كانت الاولى اكبر من سعر الفائدة او مساوية له يتم الاستثمار والعكس بالعكس صحيح .

ومن ثم فسعر الفائدة الجاري في السوق يصبح محدداساسيا للاستثمار لدى المشروع ثم ان النظرية تفترض ان هذه النتيجة يمكن ان تعمم على الاقتصاد ككل حيث ان هذا يتكون من عدد كبير من المشروعات ومن ثم فان حجم الاستثمار الكلي سوف يكون دالة لسعر الفائدة الجاري في السوق .

رابعا: نظرية المضاعف

لقد اتضح لنا ان الاستثمار يمثل اهمية في تحديد مستوى الدخل والتشغيل فاذا كان مستوى الدخل والتشغيل يتوقف على حجم الاستثمار ومقداره وادا كان حجم الاستثمار كبيرا كان حجم التشغيل والدخل كذلك والعكس اذا كان الاستثمار قليلا ويفسر ذلك بان الادخار يعد عاملا سلبيا او انكماشيا يؤدي الى نقص حجم الطلب على السلع وادا لم يعوض هذا العامل السلبي بالعامل الايجابي (الاستثمار) فان الطلب الكلي سيكون اقل من حجم العرض الكلي مما يترتب عليه انخفاض مستوى التشغيل حجم الدخل القومي.

اما اذا كان الاستثمار يفوق الادخار فان الانتاج والتشغيل سيكونان متزايدان ايضا اما اذا كان الادخار مساويا للاستثمار فان مستوى التشغيل والدخل يبقيان في حالة ثابتة وفي مستوى من التوازن

اما اذا انعدم الاستثمار تماما بمعنى ان الافراد لا يقدمون على اي نوع من الاستثمار (على سبيل الافتراض) فان الطلب الكلي الفعلي سيقصر على الطلب الاستهلاكي لوحده وفي هذه الحالة يتحدد الدخل القومي عند التقاء منحنى (دالة الاستهلاك)  $C_1 ; C_2$  مع الخط  $45^\circ$  وعند المستوى (AG) فقط يتساوى الطلب الكلي (المقتصر على الطلب الاستهلاكي) مع الناتج القومي ولا يمكن ان يكون مستوى الدخل القومي اكبر من المستوى  $AH$  والا فان جزءا من السلع المعروضة سيبقى دون تصريف.

وبذلك يظطر المنتجون الى تخفيض حجم انتاجهم فينخفض تبعا لذلك حجم الدخل القومي حتى يصل الى  $AH$

كذلك عندما يكون مستوى الدخل القومي اقل من  $AH$  فان لطلب الاستهلاكي في هذه الحالة سيكون اكبر من حجم الناتج القومي وسيكون الادخار سالبا في هذه الحالة ولا بد من تحديد اثر الاستثمار على الدخل القومي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري احمد، مرجع نفسه، ص77.

بصورة تفصيلية وهذا ما اوضحه "كينز" في نظرية المضاعفلا نسبة التغير في الدخل القومي الناشئة عن لتغير في الاستثمار ومختصر هذه الفكرة (المضاعف) ان الزيادة في لاستثمار تؤدي الى زيادة في الدخل ولكن بمقدار اكبر من الزيادة المتحققة في الاستثمار .

ويطلق على النسبة بين الزيادة الاجمالية في الدخل والزيادة الاولية في الاستثمار تعبير (مضاعف الاستثمار) ويمكن تحديد قيمة المضاعف من هذا المثال:

لو افترضنا ان لاستثمار قد ازاد بمقدار 10 ملايين دينار ونتج عن ذلك زيادة في الدخل القومي مقدارها 30 مليون دينار (بما في ذلك الزيادة لاولية في الاستثمار) فان المضاعف سيكون 3

فادا رمزنا الى المضاعف ب K وللزيادة في الاستثمار بدالتا I والزيادة في لدخل بالتالي فان:

المعادلة

وتتوقف الزيادة في الدخل القومي الناشئة عن لزيادة في الاستثمار على مقدار الانفاقات المتتالية على لاستهلاك والمتولدة على هذه الزيادة في الاستثمار.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: النظرة الكينزية للنقود نظرية تفضيل السيولة:

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظيف بعد حدوث ازمة الكساد الكبير وفي عام 1936 قدم الاقتصادي الانجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف الكامل وذلك في كتابه "النظرية اراعامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود" والذي احدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة وتتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى ان النظام الاقتصادي الراسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقيق التوظيف الكامل وان الاقتصاد القومي قد يصل الى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة او تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل المصحوب باستقرار نسبي في الاسعار وفق الفكر الكينزي انما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حولية يحيى.مرجع سبق ذكره.ص82

<sup>2</sup> بلعوز بن علي.محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص42.

بعد ان وجه "كينز" انتقاداته لنظرية التقليديين -خاصة- ما تعلق بدافع الطلب على النقود حيث حصرت نظرية الكمية اغراض الطلب على النقود على دائرة الاحتياطات والمعاملات وانه لا مجال لاكتناز النقود او استعمالها لاغراض المضاربة وبذلك فنظرية الكمية لا ترى بان للنقود اي دور في احداث التوازن في سوق السلع والخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ ودورها يقتصر على في التأثير على الاسعار فقط.

شرح "كينز" في البحث والتحليل عن السبب الذي يمكن ان يدفع شخصا تفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له اي فائدة او عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة .

وبادخال عامل عدم التاكيد لسعر لفائدة في المستقبل فان حيازة النقود تصبح مهمة ومنه تظهر اهمية تفضيل السيولة.<sup>1</sup>

### الفرع الاول: عرض النقود:

ان تحليله انصب على تفضيل السيولة باعتبارها عامل من عوامل الطلب الذاتي على النقود حيث تخطى افكار اساتذته بكامبردج فيما يختص بتحليل تفضيل السيولة واعتقد انه يرتبط ارتباطا عكسيا بالتغير في مستوى اسعار الفائدة مستندا في ذلك على الواقع العملي.

والنتيجة ان المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعنوية) التي يمكن ان تصدرها الخزينة العامة او البنك المركزي بالاضافة الى النقود الكتابية (المصرفية) او نقود الودائع والتي تتشامن البنوك التجارية وهي تمثل اكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.

ومنه فان المعروض لنقدي (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى لاسعار (معدل التضخم) ومرحلة الدورة الاقتصادية ،معدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة ادوات اهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الاستاذ.الد.سعيد سامي الحلاق.الد.محمد محمود العجوني..ص71

<sup>2</sup> احمد الاشقر.مرجعسبق ذكره.ص63

فادا اعتمدت السلطات النقدية سيئسة نقدية توسعية خفض البنك من نسبة الاحتياطي النقدي بحيث يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في منح المزيد من الائتمان اما اذا كان الهدف هو اتباع سياسة امكماشية فانه سوف يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك التجارية فيحد من قدرتها على اصدار المزيد من النقود المصرفية.

فتحديد كمية النقود تعود الى السلطات النقدية وقرارها مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة ،ومن ثم بات في النظم المصرفية المعاصرة اعتبار الكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة اي ان عرض النقود يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة .<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الطلب على النقود:

يجب ان ندك ران الطلب على النقود لغرض الاحتياط لا يعد في حد ذاته مستقلا عن الطلب لغرض المعاملات بل هو في حقيقة الامر تابع او مكمل له حيث ان المقصود من احتفاظ الافراد برصيد نقدي لغرض الاحتياط هو التاكيد من اتمام المعاملات التي يقومون بها او يزعمون القيام بها مستقبلا ولهذا يمكن القول ان الطلب على النقود يتفرع بصفة اجمالية الى نوعين رئيسيين ،اولهما الطلب على النقود لغرض اغراض المعاملات والاحتياط ،وثانيهما الطلب على النقود لغرض المضاربة،وفيما يلي سنتطرق لكل نوع على حدى.

### اولا: الطلب على النقود لغرض المعاملات:

يقصد بالمعاملات في معناها لعام كافة المعاملات او الصفقات التي تتم على مستوى الاقتصاد القومي سواء تلك التي يقوم بها المستهلكون لشراء حاجياتهم من سلع وخدمات او تلك التي تقوم بها المشروعات المختلفة لاستئجار خدمات عناصر الانتاج ولشراء كافة احتياجاتها من مستلزمات الانتاج ثم لبيع المنتجات يلاحظ ان القائمة المذكورة لانواع المعاملات التي تتم على مستوى الاقتصاد القومي هي تلك التي تتعلق بالنشاط الانتاجي المتعلق بالخل القومي

ويطلق على النقود التي يستلزمها النشاط الاقتصادي لاغراض المعاملات مصطلح النقود العاملة او الفعالة وذلك تفرقة لها عن النقود العاطلة التي يستخدمها الافراد في المعاملات التي لا تؤدي الى خلق دخل او انتاج او تلك النقود التي تستخدم لغرض المضاربة لكن يلاحظ ان التفرقة بين النقود العاملة والنقود العاطلة تعتمد اساسا على اخذ عنصر من الزمن في الاعتبار .فلو اخذنا نقطة من الزمن لوجدنا ان كل النقود عاطلة وذلك مثلما نرى ان جميع الاشياء ساكنة في صورة فوتوغرافيت التقطت في لحظة ما سواء التقطت لاشياء ساكنة او لاشياء متحركة في واقعها الحقيقي .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> احمد الاشقر.مرجع سبق ذكره.ص.65

<sup>2</sup> عيد الرحمن يسري احمد.مرجع سبق ذكره.ص.80

الآن سندرس سلوك الرصيد النقدي العامل لأحد الأفراد في القطاع المنزلي وذلك لكي نقوم بتحليل العوامل المحددة له هذا الفرد يضع خدماته الإنتاجية تحت تصرف أحد المشروعات في قطاع لإنتاج ومقابل هذا يحصل على دخل نقدي مقداره 300 ليرة يتسلمه بشكل منتظم مرة كل ثلاثين يوماً، والفترة المذكورة هي التي تفصل بين مدفوعات الدخل وسوف نطلق عليها عموماً "فترة الدفع"

وهي تختلف في الواقع العملي باختلاف المشروعات وعاداتها في الدفع مع العاملين فيها ومن الناحية الأخرى فإن لفترة لتي ينفق فيها الفرد دخله يطلق عليها فترة "انفاق الدخل" وهي قد تختلف تماماً عن "فترة الدفع" فقد يتم انفاق الدخل بالكامل في أيام المعدودة التالية لتسليمه مثلاً أو قد يحتفظ لفرد بدخله كاملاً طوال فترة لدفع ثم ينفقه مرة واحدة في نهاية هذه الفترة وهناك عرض آخر من الاحتمالات بخصوص فترة انفاق الدخل ولكننا افترضنا هنا للتبسيط أن الفرد سيقوم بانفاق دخله بمعدل يومي ثابت في مدى ثلاثين يوماً التي تنقضي ما بين حصوله على دخل آخر.

ويلاحظ أن سرعة دوران النقود بالنسبة للمعاملات تختلف عن سرعة دوران النقود بالنسبة للدخل والأولى تسمى بسرعة الدوران النقدية للمعاملات والثانية فيطلق عليها سرعة الدوران الداخلية للنقود أن العوامل التي تتدخل في تحديد الطلب على لنقود لغرض المعاملات الكلية داخل الاقتصاد أو كنسبة ن الدخل القومي هي نفسها التي تحدد سرعة الدوران النقدية للمعاملات أو سرعة الدوران الداخلية ومنه فإن:

سرعة دوران النقود المعاملات تساوي مقلوب نسبة الطلب على النقود لغرض المعاملات النقدية الكلية خلال فترة معينة من الزمن وكذلك فإن سرعة الدوران الداخلية للنقود تساوي مقلوب نسبة الطلب على النقود لغرض المعاملات الدخل القومي النقدي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عيد الرحمن يسري احمد. مرجع سبق ذكره. ص 88

ثانيا: الطلب على النقود لغرض الاحتياط:

اذا افترضنا انه بإمكان الافراد والمشروعات ان يتأكدوا تماما من احتياجاتهم النقدية لاغراض المعاملات فان الحاجة لن تنشأ للاحتفاظ باية ارصدة احتياطية من النقود ولكن هذا الافتراض ينافي ما يحدث في العالم الواقعي ولا بد ان نأخذ بعنصر عدم التأكد عند تقدير الاحتياجات المستقبلية من النقود وهذا النوع من الطلب على النقود يقوم على اساس المخاطرة التي يحتمل ان تحدث اذا ازدادت الاحتياجات الفعلية لاغراض المعاملات والطلب على النقود لغرض الاحتياط يعتبر يعتبر دالة للدخل على اساس انه في حال من الاحوال يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم المعاملات بمعنى ادق انه كلما زاد الدخل زادت المعاملات النقدية وزادت الاحتياطات النقدية الضرورية للتأكد من اتمامها .

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة الى عوامل اخرى اقل أهمية كطبيعة الافراد ووالظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة وهو يأخذ دالة لمتغير الدخل.

$$dp=f(y) \quad \text{وحيث (dp) يرمز للطلب على النقود للاحتياط}$$

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط (dA) رياضيا في صورة المعادلة التالية:

$$dA=f(y)^1$$

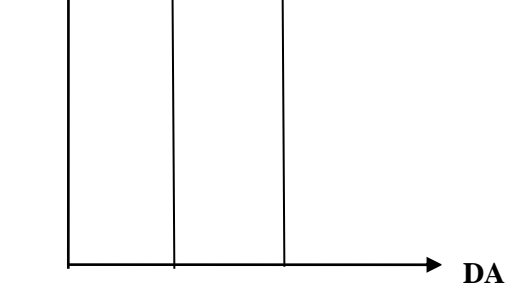
كما يمكن التعبير عن العلاقة الرياضية التي تربط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (dA) وبين الدخل (Y) بيانيا في الشكل (4) بما ان دالة الطلب على النقود في هذا الاطار لا علاقة لها بسعر الفائدة من منظور "كينز" فيمكن التعبير عنها في الشكل (5).

دافع الاحتياط      دافع المعاملات

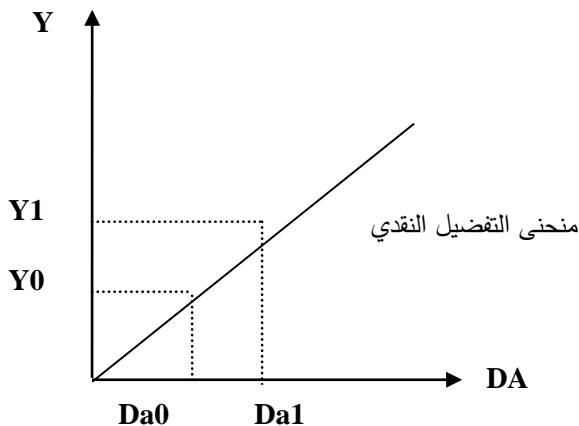
$$da1(y) 1$$

$$da2(y)2$$

R



الشكل رقم 5 : العلاقة بين سعر الفائدة و دوافع الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط<sup>2</sup>



الشكل رقم 4: منحنى التفضيل النقدي للمعاملات و الاحتياط

1: بلغوز بن علي .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص48

## ثالثا: الطلب على النقود لغرض المضاربة::

ان الاحتفاظ بالنقود في صورة سيولة نقدية ليس تطور او استنتاج من الوظائف التقليدية ولكنه من ابتكار "كينز" فالنقود التي يحتفظ بها لاغراض المضاربة ترجع لى وظيفة النقود كمستودع للقيمة وهو دافع لم تهتم به النظرية التقليدية مطلقا على اعتبار ان دافع الطلب على النقود يقتصر عندهم على اغراض المعاملات والاحتياط فقط.

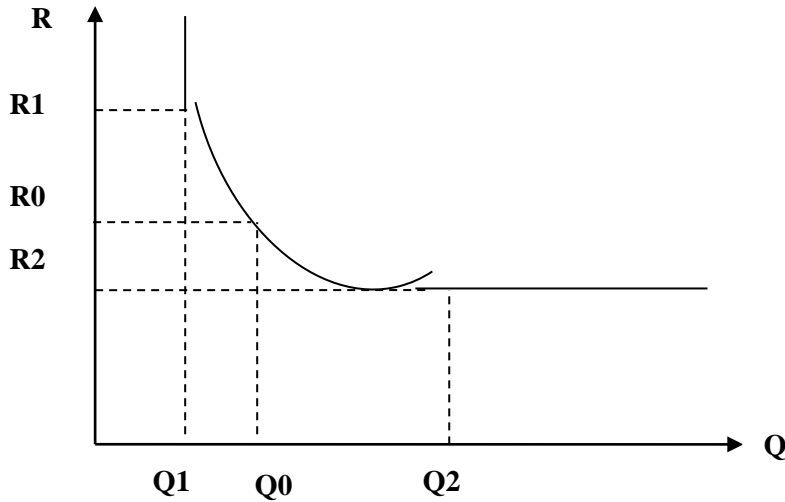
ويمثل الاحتفاظ بالنقود لغرض المضاربة توافر ارصدة نقدية في شكل سيولة يخصص للمضاربة ويحقق الارباح فالافراد يحتفظون بارصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص التي حقق لهم ارباحا نتيجة التغير في اسعار الاوراق المالية في البورصات حيث ترتفع قيمتها او تنخفض وفقا لتغيرات اسعار الفائدة في السوق النقدي.

ان الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة ويمكن كتابة ذلك رياضيا عندما نرسم للطلب على النقود لغرض المضاربة بالرمز (ds) نحصل على الشكل التالي:  $ds=f(R)$

ومن الشكل نلاحظ انه عند مستوى مرتفع جدا لسعر الفائدة يتجه الافراد والمشروعات الى استثمار كل الاموال التي بحوزتهم وذلك على شكل شراء سندات ومنه يكون الطلب على النقود لغرض المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور الراسي.

عندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا فالافراد يفضلون لاحتفاظ باموالهم على شكل سيولة فيكون الطلب على النقود في هذه الحالة من مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة فيكون منحني دافع المضاربة موازي للمحور الافقي ويبين هذا الخط شراء السندات<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص52



الشكل (6): منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: دالة تفضيل السيولة:

عرف مما سبق ان الطلب على النقود ينقسم الى طلب بغرض المعاملات وطلب بغرض الاحتياط وطلب بغرض المضاربة فادا اعتبرت الارصدة النقدية المخصصة للمعاملات والاحتياط بمثابة شق واحد يرمز له بالرمز حيث انها تعتمد طرديا على الدخل بشكل او باخر واعتبرت الارصدة المحتفظ بها للمضاربة بمثابة الشق الثاني ويرمز له بالرمز وهو يعتمد عكسيا على الفائدة فانه من الممكن تصور لطلب الكلي على النقود كالآتي:  $L2 L1$

$$M=L1(Y)+L2(r)$$

$$M=M1+M2=L1(Y)+L2(r)$$

: الطلب على النقود بغرض الاحتياط والمعاملات  $M1$

: الطلب على النقود بغرض المضاربة  $M2$

ويطلق "كينز" على الطلب على النقود بغرض المضاربة اسم لتفضيل النقدي او تفضيل السيولة وتأخذ دالة تفضيل السيولة الكينزية شكل منحنى ينحدر بصفة عامة من اعلى الى اسفل ناحية اليمين يمكن تقسيمها الى ثلاث مناطق:

1- المنطقة الكلاسيكية: معدلات مرتفعة لاسعار الفائدة الامر الذي يجعل تفضيل الافراد للسيولة في هذه الحالة يكاد يكون منعما<sup>2</sup>

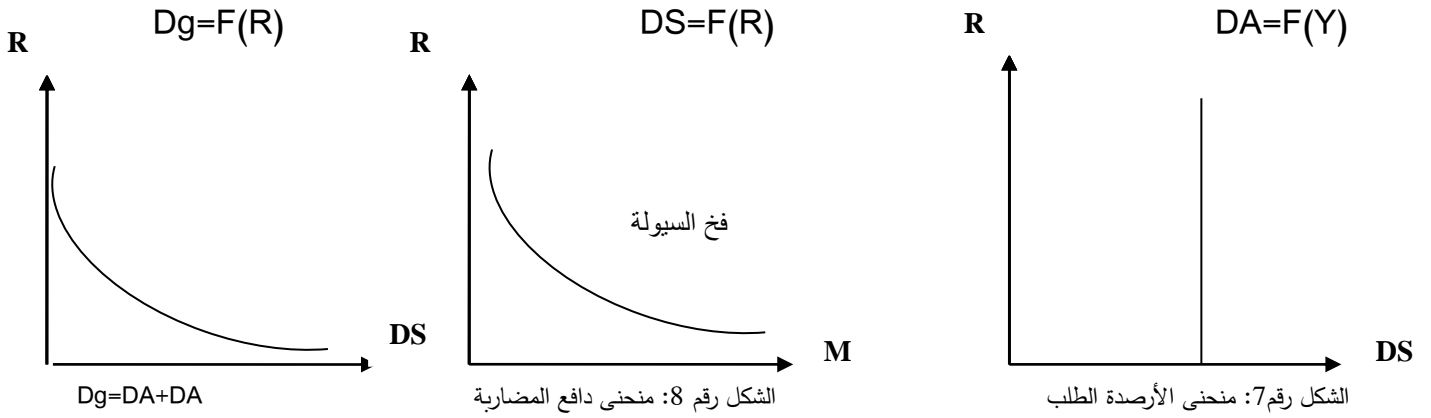
<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص 53

<sup>2</sup> عيد الرحمن يسري احمد. مرجع سبق ذكره. ص 90



2- المنطقة الوسطى: يبدأ المنحنى بميل شديد عند اسعار الفائدة المرتفعة ويتناقص ميله تدريجيا كلما تناقصت الفائدة في السوق وهنا تبدأ المنطقة الثالثة المعروفة باسم فخ او مصيدة السيولة

3-منطقة فخ السيولة: في هذه المرحلة يحاول جميع المضاربين التخلص كلية من جميع ما لديهم من سندات توقعوا منهم بالانخفاض اسعارها اي تتوقف عمليات<sup>1</sup> المضاربة تماما في هذه المرحلة حيث تكون حركات المضاربين كلها في نفس الاتجاه وهو اتجاه البيع لا الشراء. (1)



الشكل رقم 09: منحنى الطلب الكلي على النقود

الكلي على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط

قبل ان نتناول كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني نرى من الضروري اعطاء الصيغة الرياضية للطلب الكلي على النقود

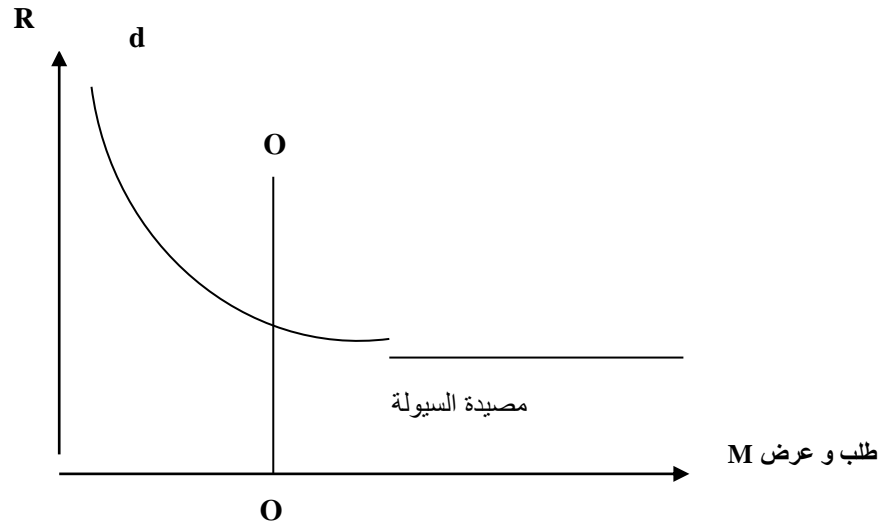
$$dG=f(y,R)$$

حيث ان الطلب الكلي على النقود يتكون من الطلب لغرض المعاملات والطلب بغرض الاحتياط والطلب لغرض المضاربة اما التمثيل البياني للطلب على النقود

اما عن كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكينزي فانه يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي للنقود ( -منحنى تفضيل السيولة- ومنحنى عرض النقود كما هو في الشكل:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الدكتور مصطفى يوسف كافي. الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. دار الرواد للنشر. ب.د.س.ص 76

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص 50



الشكل (10): توازن سعر الفائدة في نظرية التفضيل النقدي

المطلب الثالث: تقييم النظرية النقدية الكينزية والانتقادات الموجهة الى الية سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار:

كان لفكر المدرسة الكينزية اكبر الاثر في ادخال ادوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية فكان هذا الفكر محل اعجاب وتقدير من قبل الكثر من الاقتصاديين سواء الدين عاصروه او جاءوا من بعده لذلك يمكن الافكار الاقتصادية لكينز بمثابة ثروة و ثورة ، ثورة على مبادئ و قوانين ونظريات التقليديين والكلاسيكيين الجدد (نيو كلاسيك) و ثروة لما قدمه من جهد فكري وعلمي استطاع ان يقدم نموذجاً كاملاً عن تحليل الاوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي فوصف تحليله للالزمة بالواقعية والعلمية.<sup>1</sup>

الفرع الاول: تقييم النظرية الكينزية:

- منذ البداية كان تحليل "كينز" تحليلاً نقدياً بحتاً، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.

- عمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت وبين لسياسة الاقتصادية ، واستخدام هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الحكومات وبذلك فالتحليل الكينزي يواجه مشاكل الحياة العملية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري.مرجع سبق ذكره.ص91

<sup>2</sup> سنتينو مليكة.مرجع سبق ذكره.ص78

-قدم "كينز" تحليلا اقتصاديا متميزا ، فجعل للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتوظيف ، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الاخيرة ظاهرة نقدية ، وبذلك استطاع ان يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتوظيف.

-عارض التقليديين على اساس ان الادخار هو دالة لسعر الفائدة فاعتبر ان الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة وخلص الى ان عرض الادخار يختلف عن الطلب على الاستثمار .

-النظرية النقدية كانت تعمل على الحد من الاصدار النقدي على اعتبار ان أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني (زيادة تضخمية) يجب تجنبه بينما ميز "كينز" فيما اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى ادنى من مستويات التوظيف الكامل .

-استحدث ادوات تحليل جديدة في نظريته العامة فالعلاقة بين لاستثمار والادخار تعتبر من ادوات التحليل التي استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد في علاجهم وتفسيرهم لمشكلة نقص حجم العمالة.

-ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في ادخال اسلوب البحث الاحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي فقد كان مولعا بالقياس الكمي رغم انه لا يمكن اعتباره من المختصين في الاقتصاد الرياضي.

لقي "كينز" معارضة ونقد شديدين في بناء نمودجه التحليلي للوضع الاقتصادية السائدة انداك -حالة كساد- الا ان هناك من يرى ان المفهوم العام لنظرية "كينز" جاء متناسقا ومتقفا من حيث تقديم وسائل العلاج لفترة الكساد فقد جاء تفسيره كنتاج لها ومرتبطا بها ولكن هذا الفكر قد لا يكون صالحا على الاطلاق في غير هذه الظروف بلعتبر انه لم يتعامل مع حالة التضخم. الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة الى الية سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار

1-لقد واجهت فكرة الكفاءة الحدية للاستثمار كمحدد للاستثمار الجديد انتقادا شديدا على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة وبريطانيا فمن خلالها تم التوصل الى ان سعر الفائدة لا يعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات لرجال الاعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد واهم التفسيرات لهذا تقول ان الكفاءة الحدية للاستثمار عادة ما تكون مرتفعة جدا عن سعر الفائدة في حالات الرواج بحيث يصعب القول بان سعر الفائدة يمكن ان يكون محدد لحجم الاستثمار اما في حالات الكساد فبالرغم من ان سعر الفائدة ينخفض الى مستويات ضئيلة الا ان الكفاءة الحدية للاستثمار تتخضع بمعدلات اكبر بكثير<sup>1</sup>

<sup>1</sup> احمد الاشقر .مرجع سبق ذكره.ص73

## الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة الى الية سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار

1- لقد واجهت فكرة الكفاءة الحدية للاستثمار كمحدد للاستثمار الجديد انتقادا شديدا على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة وبريطانيا فمن خلالها تم التوصل الى ان سعر الفائدة لا يعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات لرجال الاعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد واهم التفسيرات لهذا تقول ان الكفاءة الحدية للاستثمار عادة ما تكون مرتفعة جدا عن سعر الفائدة في حالات الرواج بحيث يصعب القول بان سعر الفائدة يمكن ان يكون محددا لحجم الاستثمار اما في حالات الكساد فبالرغم من ان سعر الفائدة ينخفض الى مستويات ضئيلة الا ان الكفاءة الحدية للاستثمار تنخفض بمعدلات اكبر بكثير

-ان البنك المركزي عادة ما يتدخل في تحديد سعر الفائدة مهتديا في ذلك بعوامل عديدة تخص الاقتصاد ككل وانه لذلك يعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة ولهذا لا يتركه يرتفع بشدة في اوقات الرواج وارتفاع لطلب على لاقتراض كما لا يتركه ينخفض جدا في اوقات الكساد وانخفاض الطلب على الاقتراض وبهذا تكون التغيرات في سعر لفائدة محدودة وقليلة الاهمية بالنسبة للمقترضين.<sup>1</sup>

-اظهرت الدراسات ان المشروعات الكبيرة لا تتأثر عموما بسعر لفائدة وتغيراته ذلك لانها تقوم بتمويل مشروعاتها ذاتيا لهذا هي لا تبالي بالتغيرات المؤقتة لسعر الفائدة بالارتفاع او الانخفاض وتحسب لنفسها سعر فائدة متوسط يمثب تكلفة استخدام اموالها في الاجل الطويل وعادة ما تكون استثمارات هذه المشروعات طويلة الاجل.

-تعرض التحليل الكينزي السابق للانتقاد عندما قام بعض الرجال الاقتصاد باختباره في ظروف البلدان النامية فلقد ثبت في عديد من الاختبارات ان سعر الفائدة في البلدان النامية لا تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها في ظروف البلدان المتقدمة لاسباب عديدة ولكنها تدور حول محورين اساسيين وهما:

1-قرارات الاستثمار لا تعتمد في عديد من الحالات على مقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار بسعر الفائدة وانما تتأثر هذه القرارات بعوامل اخرى عديدة خلاف سعر الفائدة

2-سعر الفائدة لا يتحدد بالضرورة تبعا للطلب الكلي على النقود والعرض الكلي للنقود ولذلك فان تغيرات كمية النقود أي تغيرات عرض النقود لا تؤدي بالضرورة الى تغيرات سعر الفائدة وعلى هذا فان كمية النقود قد تزداد مثلا ويظل سعر الفائدة مرتفعا فلا يكون هناك أي دوافع لزيادة حجم الانفاق الاستثماري من قبل الافراد حتى اذا فرضنا انهم يتخذون قراراتهم بمقارنة سعر الفائدة مع الكفاءة الحدية للاستثمار .

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي.محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص54

-ومن المثلة التي تثبت ان سعر الفائدة لا يعمل في ظروف البلدان النامية بالطريقة التي وضعها "كينز" ما وجد في عدد من الدراسات الخاصة بالبلدان النامية في الثمانينيات ان الشركات العامة حصلت على قروض من البنوك لتمويل مشروعاتها وثبت احيانا ان الكفاءة الحدية لهذه المشروعات كانت احيانا منخفضة جدا وقد تشجعت هذه الشركات العامة على الاقتراض بسبب اسعار الفائدة المنخفضة التي لم تكن تعكس حالة الطلب الكلي او العرض الكلي للنقود.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حولية يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 85

الفرع الثالث: الفرق بين النظرية الكينزوية والنظرية الكلاسيكية وانتقادات التحليل الكينزي::

يتمثل هذا الفرق فيما يلي:

1- حسب النظرية الكلاسيكية فان التغير في كمية النقود يعتبر الدخل الاسمي بنفس الاتجاه ونفس النسبة .

2- بينما افترض "كينز" ان التغير في الدخل الاسمي يمكن ان يكون سببه تغير في عرض النقود ولكن ليس دائما لان سرعة تداول النقد ليست ثابتة عند "كينز" ويمكن ان تفسر ايضا التغير في الدخل الاسمي حيث:<sup>1</sup>

$$Y \longrightarrow V+P(Y)$$

$$MD \longrightarrow F(Y+i)$$

3- اقتصاديات الكلاسيك هي اقتصاديات استخدام شامل ويفترضون للوصول الى التوازن ان العرض يخلق الطلب عليه.

4- بينما "كينز" افترض ان لتوازن الاقتصادي يمكن ان يتحقق دون مستوى التوظيف الكامل باعتباره حالة استثنائية في الاقتصاد وركز كذلك على حالة الكساد.

5- ركز الكلاسيك في تحليلهم على عرض النقود واعتبروه المتغير الرئيسي في تحديد مستويات الاسعار وافترضوا ان الطلب هو المتغير التابع في هذه العلاقة.

6- بينما افترض "كينز" عكس ذلك تماما حيث ركز على المحدد الرئيسي لاتخاذ القرار الاستثماري وان الطلب في الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرسمال أي الربح الصافي المتوقع الحصول عليه وسعر الفائدة النقدي وبالتالي فان سعر الفائدة يتحدد بتفاعل عرض النقد مع الطلب عليه.

7- يرى الكلاسيك ان الدخار والاستهلاك يتحددان بسعر الفائدة بينما يفسر الكينزيون بانهما يتحددان بمستوى الدخل وان سعر الفائدة تحدد توزيع المدخرات بين حيازة الارصدة النقدية او الارصدة القابلة للاقراض.

8- تقر النظرية الكلاسيكية وجود منافسة تامة في سوق العمل وهذا ما ترفضه النظرية الكينزية بسبب وجود عناصر احتكارية تخفض درجة مرونة الاجور والاسعار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ستيو مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 80

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 59.

فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة الى التحليل الكينزي نوجزها فيما يلي:

-يقرر التحليل الكينزي بان سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط وهو لطلب على النقود لاغراض السيولة النقدية ويهمل عوامل اخرى مهمة كالدخل مثلا.

-تعتبر النظرية النقدية الكينزية نظرية (ستاتيكية) وليست (ديناميكية) بحيث انها اوضحت لعوامل المؤثرة في سعر الفائدة في الاجل القصير ولم توضح العوامل المحددة لها في الاجل الطويل وبالتالي فهي تهتم بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة محددة من الزمن دون اخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وهذا فيه اهمال للعديد من العوامل كاللتنمى التكنولوجي مثلا.

-لم يشر "كينز" الى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة حيث يرى انها تتحدد بتقاطع منحني العرض النقدي والطلب على النقود لاغراض السيولة النقدية للاغراض التي تراها النظرية الكينزية وهي المعاملات المضاربة، والاحتياط.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري-مرجع سابق ص93

## المبحث الثالث: النظرية النقدية المعاصرة :

## تمهيد:

ان النظرية النقدية الكينزية لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك ان تحليله انصب وتخصص في دراسة حالة الكساد مما جعل افكاره غير قادرة هي الاخرى على تحليل وتفسير وشرح ما طرا من احداث بعد الحرب العالمية الثانية .

جاءت النظرية المعاصرة محاولة الجمع بين النظرية النقدية التقليدية والنظرية النقدية الكينزية والتوفيق بين استنتاجات التقليديين وطروحات الكينزيين.

انطلاقا من الازمات التي عرفها لنظام الراسمالي في الستينيات من القرن العشرين دفع مجموعة من الاقتصاديين وعلى راسهم "م.فريدمان" الى اعادة الحياة مجددا الى التحليل التقليدي لكن بادوات وتفسير وسائل جديدة وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية اضافات اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" او ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة "فريدمان" الذي استطاع واتباعه "النقديين" من تأكيد افكاره على الواقع الفعلي والترويج للاخذ براء هذا المذهب الجديد "بالمذهب النقدي" من قبل لدول الراسماتلية للتخفيف من حدة ازمة ووطاة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول<sup>1</sup>.

ينقسم هذا المبحث لثلاثة مطالب

المطلب الاول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة

المطلب الثاني: الاطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة

المطلب الثالث: التباين بين نظريتي "فريدمان" و "كينز" للطلب على النقود وتقييم النظرية المعاصرة

<sup>2</sup> أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 90.



## المطلب الاول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة

## الفرع الاول: ظروف نشأة المدرسة النقدية المعاصرة

ان تركيز "كينز" على تشريح ظاهرة الانكماش جعلت فكره في محك صعب ثبت فيما بعد انه كان عاجزا عن ايجاد حلول ومقترحات او حتى تفسير ظاهرة الركود الاقتصادي ومن ثم عبر العديد من الاقتصاديين وخاصة الامريكيين عن محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الاحداث والازمات الاقتصادية في المدى الطويل الامر الذي ادى الى ظهور فكر اقتصادي معاصر لا يمكن اعتباره اصيلا ولكنه فكر قائم في اساسه ومنهجه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة اقل المدرسة الكينزية والمتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر (المذهب النقدي)

تعتبر مدرسة شيكاغو "نظرية فريدمان" امتدادا للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبادوات تحليلية اكثر نجاعة وواقعية.

فقد تعرضت الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية الى نهاية الخمسينيات الى ازمة اقتصادية تمثلت في تعايش الكساد حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الاسعار وارتفاع معدلات البطالة وهي ظاهرة تناقص العلاقة بين الاجور والاسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي. مرجع سبق ذكره. ص 101

## الفرع الثاني: الوقائع والاحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي:

يمكن التمييز بين مرحلتين واجهت اوضاع النظم الراسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، المرحلة الاولى امتدت مع بداية الحرب العالمية الثانية الى 1948م اما المرحلة الثانية فهي حقبة السبعينيات حيث تزايد معدل التضخم خاصة في البلدان الراسمالية المتقدمة ومنه نرى ان الفترة الاولى التي اعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة انما ترجع كما يرى الكثير من الاقتصاديين الى طبيعة وظروف الحرب والى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفصيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل للدول في زيادة حجم الانفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة.

اما تفسير الظاهرة خلال السبعينيات الى التسعينيات من القرن العشرين ، فان الكثير من الاقتصاديين انما يرجعون ذلك الى الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها امريكا وخاصة ازمة الدولار سنة 1971م حيث تخلت هذه الاخيرة عن تحويل الدولار الى ذهب وما نتج عنه من انخفاض لقيمة 7.89 بالمائة في نفس السنة، لينخفض الى 10 بالمائة سنة 1973.

انعكست سياست تخفيض قيمة الدولار سلبا على مستوى اسعار الكثير من المواد الاولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية.<sup>1</sup>

كذلك الزيادات في اسعار النفط التي صاحبت هذه الظروف في حقيقة الامر لا تمثل زيادة حقيقية بسبب انخفاض قيمة الدولار الذي يمثل الغملة الرئيسية لقيمة صادرات الدول النفطية.

## المطلب الثاني: الاطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة:

تعتبر كمية النقود وطلب حنثزي الثروة والمشروعات من اهم اسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر فهي نظرية قامت اساسا على تجديد وحياء نظرية "فيشر" و "مارشال" بفكر وازافات جديدة وبتحليل المتغيرات الاقتصادية وفقا لمنهج تجريبي مبني اساسا على الحقائق الاحصائية / والاستنتاجات العملية من جهة والابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية والاستفادة من التطور الفكري والعلمي من جهة اخرى وبالتالي فنظرية كمية النقود المعاصرة لا تعد ان تكون فكرا تقليديا ولكنه متطور.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري احمد.مرجع سبق ذكره.ص.111

<sup>2</sup> سعيد سامي الحلاق.مرجع سبق ذكره.ص.95

الفرع الاول: نظرية الطلب على النقود لفريدمان:

في سنة 1956 طور "فريدمان" نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة باعادة صياغة نظرية كمية النقود ، رغم انه يشير مرارا الى "فيشر" في تحليله مما قد يوحي بان تحليله هو امتداد او تطور لتحليل "فيشر" الا ان نظرية "فريدمان" للطلب على النقود اقرب الى تحليل "كينز" و مدخل "كامبردج" منه الى تحليل "فيشر" أي ان النظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة اكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي .

فمن خلال فكرة النظرية فان طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها.

وفي هذا الشأن يرى "فريدمان" ان دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والاسعار والعوائد من الاشكال الاخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة والادواق او ما اطلق عليه اصطلاح ترتيب الافضليات.<sup>1</sup>

تتمثل فرضيات النظرية فيما يلي:

-استقلال كمية النقود(عرض النقود) عن الطلب على النقود.

-استقرار دالة الطلب على النقود واهميتها.

رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.

-يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

ومن ثم فقد اعتبر "فريدمان" الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة او نظرية راس المال التي تهتم بتكوين الميزانية او محفظة الاصول فميز بين حائزي الاصول النهائيين الدين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من اشكال الثروة يتم حيازتها وبين المشروعات (رجال الاعمال) الدين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة راسمالية مثل الآلات والمخزون.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي.مرجع سبق ذكره.ص105

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد المجيد.اقتصاديات النقود والبنوك.مرجع سبق ذكره.ص 100.

قام "فريدمان" بوضع دالة الطلب على النقود بالشكل التالي:

$$M_1/r = f(Y, P, I, n);$$

دالتا 1 هي الطلب الكلي على النقود'

الدخل الدائم  $Y_p$

المستوى العام للأسعار  $P$

معدل العائد المتوقع من النقود ويرتبط بالطلب على النقود  $i$

سعر فائدة السندات السائد في السوق  $ib$

يرى "فريدمان" شأنه في ذلك شأن التقليديين ان دالة الطلب على النقود والتي تفسر سلوك النقود في تعظيم المنفعة انما تتوقف على اعتباراتي عينية بصرف النظر عن وحدات القياس المستخدمة

اي ان "فريدمان" لفترض اخفاء الخداع النقدي على الافراد اي ادا تغيرت قيمة الوحدة النقدية التي يشار بها الى الاسعار والدخل فان كمية الطلب على النقود يجب ان تتغير بنفس النسبة وعلى ذلك تعتبر دالة متجانسة من الدرجة الاولى في المتغيرين  $P$  و  $Y$

اولا: الثروة الكلية:

يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للارصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم.

فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة ومن ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة.

ويرى "فريدمان" ان الثروة الكلية قيد يناظر قيد الميزانية أي ان الثروة الكلية هي عبارة عن كل مصادرة الدخل فالثروة ادن هي المخزون ، والدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة او المخزون.

ادا مفهوم الثروة من منظور هذه النظرية هي القيمة الراسمالية لجميع مصادر الدخل فالنقود هي جزء من الثروة اما الاجزاء الاخرى والمكونات الاخرى للثروة فانما هي تتمثل في الاصول المالية والنقدية (الاسهم والسندات والاصول العينية) (الطبيعية) فضلا عن الاستثمار البشرية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سبق ذكره.ص65.

<sup>2</sup> ستيوتو مليكة، مرجع سبق ذكره، ص100.

فالثروة يمكن تتكون من مجموع الأصول التي يمكنها ان تحقق دخلا او عائدا معينا ، فهي اوسع فكرة ، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية ، اي ان الثروة عند "فريدمان" تشمل كل مصادر الدخل.<sup>1</sup>

يمكن اعتبار الدخل كمؤشر للثروة ولكن السؤال المطروح اي دخل نستخدمه كمؤشر؟

ان الدخل الجاري كما يقيسه الاحصائيون ينطوي على عيب كمقياس للثروة فهو معرض لتقلبات شادة وغريبة من سنة الى اخرى ثم ان الدخل الجاري هو مقياس ومعياري للاجل القصير ومن ثم يتطلب استخدام الدخل كمؤشر -او بديل- للثروة ولكنه في الاجل الطويل وهذا ما قام به فعلا "فريدمان" في نمودجه "الدخل الدائم"

ان مفهوم الدخل الدائم هو تعبير عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الاجل الطويل .

ادن يتحدد الدخل بعدة عوامل منها: المهارة والمهنية والقابلية الشخصية وتوقعات المستقبل وخاصة الميل للاستهلاك بصفة عامة يتحد الدخل بثلاثة عناصر وهي: الثروة وادواق المستهلكين ومعدل الفائدة فضلا عن هيكل توزيع السكان حسب السن.<sup>2</sup>

ثانيا: العوائد المتوقعة من الاصول المختلفة للثروة: ان الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على اشكالها المختلفة وان هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من انواع هذه الاصول اذن فالاصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة عن كل اصل عند "فريدمان" يمكن ايجازها فيما يلي:

1-النقود: هي اكثر الاصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والامان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة كما يمكن ان تحقق له عائد نقدي وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك ومن فانه اذا كان المقصود بالنقود العملة فان معدل الفائدة يساوي صفرا كما ان معدل التغير في القوة الشرائية للنقود يصبح سالبا في حالة التضخم ويكون موجبا في حالة ميل الاسعار للانخفاض .

معدل عائد النقود=معدل الفائدة على النقود+معدل التغير في القوة الشرائية للنقود.

ان ارتفاع معدل الفائدة على السندات سيؤدي الى انخفاض الطلب على النقود ، الا ان "فريدمان" لم يرغب في التوصل الى هذه النتيجة لانه كان يريد التوصل الى نفس التحليل والمنهج الذي اقامه رواد المدرسة الكلاسيكية -خاصة فيشر- وهي ان سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود اي ان الطلب على النقود عديم المرونة لتغير سعر الفائدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي.مرجع سبق ذكره.ص107

<sup>2</sup> ستيتو مليكة مرجع سبق ذكره.ص100

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص110.

وبالتالي فان قيمة لعائد الحقيقي للنقود وفقا لوحدات النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع او بمفهوم ادق على مستوى لاسعار.

ومنه فان مستوى الاسعار هو المتغير الحاسم والفعال والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود ولباقي اشكال الثروة.<sup>1</sup>

2-السندات: تعتبر السندات من اصول الثروة تحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند وياخذ هذا العائد شكلين:

ا-قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنويا ويطلق عليه سعر الفائدة على السند.

ب-تغير قيمة السند الفعلية خلال الفترة الزمنية وهذا التغير قد يكون ايجابيا او سلبيا.

فقيمة الدخل الحقيقي للسند خلال فترة معينة ، او قيمة العائد الذي يحققه السند يساوي سعر فائدة السند في السوق زائد التغير في قيمة السند خلال فترة معينة.

في النهاية فان عائد السندات كشكل من اشكال الثروة انما يتوقف على معدل التغير في سعر الفائدة وعلى المستوى العام للاسعار ، ونكتفي اصطلاحا بتسمية سعر الفائدة على السندات . ج-الاسهم: تعتبر الاسهم من الاصول المالية وهي احد اشكال الثروة وان العائد او التدفق (الدخل) الناتج عن حيازته قد تاخذ ثلاثة اشكال:

-عائد اعلى ثابت يسلم سنويا في حالة ثبات واستقرار الاسعار.

-تغير قيمة العائد الاعلى الثابت نتيجة تغير مستوى الاسعار .

-تغير في القيمة الاسمية خلال الفترة الزمنية والذي يمكن ان يحدث نتيجة تغير في سعر الفائدة او مستويات الثمن.

وعليه يطلق "فريدمان" الدخل المتحصل عليه من حيازة الاسهم سعر فائدة الاسهم في السوق ( ومن ثم يمكن التعبير عن الدخل الاعلى الناتج عن حيازة الثروة في صورة اسهم بالمعادلة التالية: Re

- الدخل الحقيقي للاسهم خلال فترة معينة = سعر فائدة السهم + (-) التغير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية + (-) التغير في قيمة مستوى الاسعار خلال نفس الفترة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص110

<sup>2</sup> الد. اكرم حداد، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان الاردن الطبعة 2، ص55

- فعوائد الاسهم تتمثل اصطلاحا على الازياح وعلى معدل تغيرها وعلى المستوى العام للاسعار بسبب تغير قيمتها خلال الفترة الزمنية<sup>1</sup>

- د-الاصول الطبيعية: نقصد بالاصول الطبيعية (العينية) هو حياة الثروة على شكل بضائع مادية وهي تمثل راس المال المادي كالالات والعقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حياة هذه الاصول على المستوى العام للاسعار ومعدل تغيرها والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الاصول ، اي ان العائد على حياة الاصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة ، ونرمز لهذا العائد ب

$$1/p * dp/dt$$

حيث:

مقلوب المستوى العام للاسعار (1/p)

تمثل معدل تغير الاسعار بالنسبة للزمن (dp/dt)

ويمكن ان نطلق على السلع المادية وعائدها معدل التضخم المتوقع.

هـ-راس المال البشري: يقر "فريدمان" بصعوبة تحديد العائد من راس المال البشري باسعار السوق الا انه يرى ان هناك علاقة (نسبية) بين راس المال البشري وراس المال المادي حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية والغير بشرية في قائمة الاصول ومن هنا يمكن ان يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية اي ان هناك تدفق من الثروة البشرية.

ويمكن قياس ذلك فاذا كان معامل النسبة بين لثروة المادية الى الثروة البشرية هو ولما كانت الثروة

$$W=y/pV$$

العائد من راس المال البشري =الثروة الكلية مضروبة في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية.

ينتهي "فريدمان" الى ان الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الاصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط ، بل تحكمه كذلك اعتبارات اخرى تتعلق بالادواق

ثالثا: دالة الطلب على النقود ومعادلة النظرية الكمية المعاصرة :

حاول "فريدمان" كمثل من سبقوه من الاقتصاديين ان يجيب على السؤال : لماذا يختار الافراد حياة النقود؟

وفي اجابته على هذا السؤال لم يحلل "فريدمان" الدوافع الخاصة بحياة النقود (الطلب على النقود) كما فعل "كينز" ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في اطار نظرية طلب الاصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب اي اصل من الاصول.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي.محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره .ص67

<sup>2</sup> عيد الرحمن يسري احمد.مرجع سبق ذكره.ص114

فنظرية طلب الاصول تقرر ان الطلب على النقود يجب ان يكون دالة للموارد المتاحة للافراد (ثرواتهم) ومعدلات العائد المتوقع على اصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.

ومنه فان الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم "فريدمان" في المعادلة التالية:

$$M=f(P,R_b,R_e,1/p.dp/dt,W,u)....1$$

تقوم معادلة دالة الطلب على النقود على اساس الوحدات النقدية الاسمية وليس على اساس القيمة

الحقيقية لذلك يمكن ان تقوم صورة معادلة دالة الطلب على النقود على اساس الطلب على الرصيد

الحقيقي بضرب طرفي المعادلة ب قصد تحويل كمية النقود على اساس الرصيد الحقيقي (1/p)

وترتيب الافضليات في تحليل الطلب على النقود ويرمز لها بالرمز<sup>1</sup>(U)

الفرع الثاني: دالة الطلب الكلي عند "فريدمان" :

اولا: فرضيات واساسيات الطلب عند "فريدمان" : تعتمد النظرية النقدية المعاصرة في دراسة دالة الطلب على النقود على الشروط التالية:

-الثروة الكلية التي بحوزة الافراد والمشاريع تكون موزعة حسب الاشكال السابقة الذكر .

-اسعار وعوائد مكونات الثروة والبدائل الاخرى للاحتفاظ بالثروة .

-الادواق وترتيب الافضليات او ما يسمى بالترتيب والاختيار لوحدة الثروة الكلية يعتبر محددًا لشكل دالة الطلب .

-تمثل دالة الطلب الكلي تفسيرًا لسلوك الافراد في تنظيم المنفعة التي تتوقف اضلا على اعتبارات عينية بغض النظر عن وحدات القياس المستخدمة (اي النقود المتداولة حاليا).

-يعتبر الدخل تيارًا متدفقًا من الرصيد المتمثل في الثروة ،فالدخل الدائم او الدخل المتوقع يتحدد بعدة عوامل منها: المهارة ،المهنية،القابلية الشخصية، توقعات المستقبل.

اذا كانت كمية النقود=عائد عناصر الثروة المختلفة

فان كمية النقود /السعر =الناتج=دالة التغير الحقيقي في عائد عناصر الثروة.

وقد عبر "فريدمان" عن معادلة دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كما

$$M/P=f(R_b,R_e,1/P.dp/dt,W ;U)$$

يطلق على هذه المعادلة دالة الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية<sup>2</sup> (M/P)

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري،مرجع سبق ذكره.ص117

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره.ص116



فعند "فريدمان يرتبط الطلب على النقود بمفهوم الثروة وحيث ان النقود هي اصل فان الطلب النقدي يرتبط طرديا مع فكرة الثروة والدخل الدائم ينوب عن مؤشر الثروة وخلافا لفكرة الدخل الجاري الشائعة الاستخدام في التحليل الاقتصادي التقليدي فالدخل الدائم يتميز بصغر التقلبات قصيرة الاجل لان كثير من التحركات والتقلبات اي ان الطلب على النقود عند "فريدمان" لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة التجارية سواء رواج او كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتاثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية والاقتصادية.

من المعادلة المغيرة عن دالة الطلب على النقود يمكن ان نصل الى معادلة النظرية الكمية بضرب طرف المعادلة في مقلوب الدخل  $(1/Y)$

فادا كانت كمية النقود = دالة التغير في عائد عناصر الثروة المختلفة وبضرب طرفي المعادلة ب:  $(1/Y)$

كمية النقود = دالة التغير في عائد عناصر الثروة المختلفة وبضرب طرفي المعادلة  $1/Y$  المعادلة ب:  $M$

كمية النقود / الدخل = دالة التغير في عائد عناصر الثروة المختلفة / الدخل  $M / Y$

دالة التغير في عناصر الثروة / الدخل =  $1/M$  معدل سرعة تداول التغير في عناصر الثروة

اي  
معدل سرعة دوران التغير في عائد عناصر الثروة  
 $M/Y=1$

ادا الدخل = معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة مضروب

$M$

وقد عبر "فريدمان" عن معادلة النظرية الكمية بالمعادلة التالية:

$$M/Y=1/V(R_b, R_e, 1/p, dp/dt, W, U) \dots (3)$$

من المعادلة رقم (3) يصل "فريدمان" الى المعادلة النهائية لنظرية الكمية.

$$Y=V(R_b, R_e, 1/P, dp/dt, W, U) \cdot M$$

حيث ترمز الى سرعة دوران الدخل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره. ص. 68.

يمكن حساب دالة الطلب على النقود في حالة الطلب حائزي المشروعات كما تم حسابه في طلب حائزي الثروة النهائية مع استخدام مقدار التغير في قيمة النقود والسندات والاسهم والاصول العينية وقوة العمل (راس المال البشري) ولكن يلاحظ ان ظروف الانتاج تؤثر ايضا على دالة طلب لرجال الاعمال والمعامل U

الذي يدل على معامل الادواق وترتيب الافضليات بالاضافة الى حالة الظروف الفنية والتقنية للانتاج

اذا يمكن الوصول الى حساب الطلب الكلي على النقود بدلالة طلب الافراد ورجال الاعمال فالمعدلات السابقة تعبر عن دالة الطلب على النقود للافراد واصحاب رؤوس الاموال ومنه فانها تعبر عن دالة الطلب الكلي على النقود.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: التباين بين نظريتي "فريدمان" و"كينز" للطلب على النقود وتقييم النظرية المعاصرة:**

يعتبر تحليل "فريدمان" لنظرية الطلب على النقود اكثر شمولا من التحليل الكينزي وعليه يمكن التطرق بانجاز لاهم فروق تحليل "فريدمان" عن تحليل "كينز"

**الفرع الاول: تعدد الاصول في بناء دالة الطلب على النقود واهميتها:**

عند "فريدمان" على الكثير من الاصول كبداية للنقود ، فاستعمل الاصول المالية من اسهم وسندات ،والاصول الحقيقية كالالات والسلع المادية والثروة البشرية ومنه فان تعدد الاصول يؤدي الى تعدد اسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود،في حين اقتصر "كينز" على نوع واحد من سعر الفائدة وهو ذلك العائد الثابت (سعر الفائدة) على السندات وسبب ذلك ان "كينز" لجا الى جميع الاصول المالية (غير النقدية) في نوع واحد كبير هو السندات ومنه ان سعر الفائدة المتوقع على السندات سيكون مؤشرا كاف للعوائد المتوقعة على الاصول المالية الاخرى. اهل "كينز" الاصول الحقيقية في بنائه لنظرية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية ومن هنا لم يظهر مؤشر للعائد على تلك الاصول العينية بينما نظر "فريدمان" الى السلع كبداية للنقود فالافراد يمكنهم ان يختاروا بين حيازة النقود وحيازة السلع المادية عندما يقررون كمية الارصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون الاحتفاظ بها وهذا هو سبب ادخال "فريدمان" للعائد المتوقع على السلع المادية مقارنة بالنسبة للعائد على النقود وان افتراض ان السلع والنقود بدائل لبعضها البعض له اهمية اقتصادية تتمثل في ان الافراد اذا ما لاحظوا ان العائد على النقود اقل بالمقارنة بالعائد على السلع يقومون بتحويل جزء من الارصدة النقدية التي بحوزتهم الى سلع حقيقية بانفاق<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره.ص70

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي.مرجع سبق ذكره .ص117

اهمل "كينز" الأصول الحقيقية في بنائه لنظرية الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية ومن هنا لم يظهر مؤشر للعائد على تلك الأصول العينية بينما نظر "فريدمان" الى السلع كبداية للنقود فالافراد يمكنهم ان يختاروا بين حيازة النقود وحيازة السلع المادية عندما يقررون كمية الارصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون الاحتفاظ بها وهذا هو سبب ادخال "فريدمان" للعائد المتوقع على السلع المادية مقارنة بالنسبة للعائد على النقود وان افتراض ان السلع والنقود بدائل لبعضها البعض له اهمية اقتصادية تتمثل في ان الافراد اذا ما لاحظوا ان العائد على النقود اقل بالمقارنة بالعائد على السلع يقومون بتحويل جزء من الارصدة النقدية التي بحوزتهم الى سلع حقيقية بانفاق النقود في شراء السلع المادية لذلك تمكن "فريدمان" من الخروج بنتيجة اساسية مفادها ان التغيرات في الانفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: استقرار دالة الطلب على النقود واستقلالية عرض النقود عن الطلب عليها:

ذهب "كينز" في تحليله النقدي الى ان تقلب اسعار الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه بسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود ففي فترات انخفاض سعر الفائدة تنخفض سرعة دوران النقود والعكس في حالة الارتفاع.

"فريدمان" يقترح ان التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة وان الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود وعندما نجمع بين هذا الاقتراح والافتراض القائم على عدم حساسية الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة فهذا ان سرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة .

يرى "فريدمان" ان العرض النقدي هو المحدد الاساسي للدخل النقدي وهو نفس الافتراض الذي قامت عليه النظرية التقليدية لكمية النقود .

لقد جعل "فريدمان" المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة الطلب على النقود وفصلها عن عرض النقود لانه لم يتعرض مطلقا للمصارف واشكال احداث الائتمان على اساس ان ذلك يدخل في اطار عرض النقود وليست الطلب عليه وهذه نظرية تتعارض والنظرية الكينزية التي عملت على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها كما ان "فريدمان" لم يفرق في دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة والنقود الخاملة كما فعل "كينز" حيث اعتبر كلاهما نقود نشطة (عاملة).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي . محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .مرجع سبق ذكره.ص72

<sup>2</sup> عيد الرحمن يسري احمد.مرجع سبق ذكره.ص117

## الفرع الثالث: تقييم النظرية النقدية المعاصرة:

تعتبر النظرية النقدية المعاصرة ل"فريدمان" امتدادا لنظرية الكمية في النقود وقد جاءت كرد فعل للاوضاع التي عرفتها البلدان الراسمالية لدا فمن الصعوبة بما كان ملائمة تحليل هذه النظرية لاوضاع البلاد النامية(1) وذلك للاعتبارات التالية:

-تعتبر هذه النظرية ان التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة بجد مضدرة في نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الناتج في حين ان التضخم يعد في البلاد المتخلفة بمثابة ظاهرة نقدية وهيكلية ولها ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

-ينبغي تحليل "فريدمان" للعوامل المحددة للطلب على النقود على قواعد السلوك الرشيد حيث يقوم الفرد وهو بصدد تحديد طلبه على النقود بالمفاضلة والاختيار بين عدة بدائل وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من انواع الاصول التي تتوزع فيها الثروة هذا التحليل يصعب قبول انطباقه على البلاد النامية التي تتميز باسواق مالية ونقدية ضيقة.<sup>1</sup>

-تفترض هذه النظرية وجود اقتصاد متقدم توجد به فعالية جهاز السوق حيث لقوى العرض والطلب دور حاسم وهو فرض يصعب قبوله في اقتصاد متخلف سواء من ناحية كفاءة السوق او درجة استحالة الاسعار الا ان عدم انطباق هذه النظرية على ظروف البلاد النامية لا يجب انكار مالها من اهمية خاصة تلك العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم الناتج من السلع والخدمات وهي علاقة لا يمكن اهمالها ادا كان الامر يتعلق بتحليل الضغوط التضخمية التي تعاني منها الكثير من البلدان النامية.

في خضم التغيرات والاحداث الاقتصادية التي حدثت للاقتصاد الليبرالي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية التي تمثلت على الخصوص في مشكلة التضخم المصحوب بالركود ومن ثم فقد تعددت الابحاث والدراسات الاقتصادية والنقدية في ايجاد تفسير لتلك الاحداث والظواهر لمعالجتها او الحد منها.

اعتمدت هذه النظرية في تحليلها ودراستها على على الافكار العامة للنظرية التقليدية ولكن باسلوب جديد وروح وادوات بحث تجمع بين التحليل النقدي التقليدي والتحليل الكينزي وقد شكل رواد النظرية المعاصرة "مدرسة شيكاغو" تزعمها الاقتصادي الامريكي "فريدمان" وقد سمي اصحاب هذه المدرسة واتباعهم بالنقديين (اصحاب المذهب النقدي) رغم ان النظرية النقدية المعاصرة في رأي الكثير من الاقتصاديين انها وليدة النظرية النقدية التقليدية ولكن من منظور جديد لكننا نرى فروق بين النظريتين حيث تقوم نظرية "فيشر" و"مارشال" على اساس مبدا افتراض وجود<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. مرجع سبق ذكره.ص74

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي. مرجع سبق ذكره.ص119

حالة التوظيف الكامل فان النظرية النقدية المعاصرة تقوم على عدم افتراض حالة التوظيف الكامل اي ان حجم الانتاج هو عنصر متغير ليس كمية ثابتة كما يرى التقليديون .

"فريدمان" يرى انه طالما ان الاقتصاد لم يصل بعد الى المستوى العمالة الكاملة فان اي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليه زيادة في الدخل والتوظيف ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة فترتفع حينها الاسعار .

يذهب "فريدمان" الى اللجوء الى ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الانتاج وبالتالي حجم الدخل الحقيقي كشرط اساسي لاستقرار المستوى العام للاسعار وهو اجراء معناه العودة الى الاهتمام بدور واهمية السياسة النقدية في معالجة الازمات الاقتصادية التي يمكن ان تواجه خاصة الدول المتقدمة.

-دالة الطلب عند "فريدمان" فقد اعتبر هذا الاخير ان المتغير الاساسي والحاسم لهذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي) بجانبها المادي والبشري يضاف اليها الاسعار والعوائد الاخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وبدرجة اقل الادواق وترتيب الافضليات

في حين اهم المتغيرات الاخرى وخاصة سعر الفائدة فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له من اثر مباشر الا لكونه عائد السندات.

ثم ان صياغة المعادلة النهائية ل"فريدمان" تعترضها العديد من الصعوبات نوضحها فيما يلي:

1-اعتمادها على العديد من المتغيرات.

2-يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد راس المال البشري، ومتغيرات الادواق...).

3-تعتبر هذه المعادلة حجة في الابداع والابتكار ،ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي ، اي ان هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

3-هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل ل"فيشر" و "مارشال" .

-يمكن ان نلخص اهم اراء المدرسة النقدية المعاصرة عن نظرية كمية النقود والسياسة النقدية في:

\*كمية النقود هو المتغير الاساسي لدراسة التقلبات الاقتصادية الكلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .مرجع سبق ذكره.ص76

\*السياسة النقدية تؤثر في الانتاج والاسعار بفجوة زمنية طويلة ومتغيرة ،ومنه فادا كانت السياسة النقدية غير موجهة بشكل جيد فانها ستلحق اضرار بالاقتصاد متمثلة في عدم الاستقرار .

\*تعتبر ظاهرة الكساد، ظاهرة نقدية بحتة وذلك بشكل دائم وفي اي مكان ،ومن ثم فالانضباط في الانتاج بما يتماشى وحاجات الافراد .

\*تقوم النظرية النقدية المعاصرة في جوهرها على تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية، وفقا للمنهج الاستقرائي المعتمد على الاستنتاجات المرتبطة بالبيانات والمعلومات والاحصاءات ومن ثم فهذه النظرية تقوم على الجانب التجريبي الاحصائي اكثر من الجانب النظري ، وبذلك امكن وصفه بالنظرية المعالجة والمفسرة للاوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> موقاري حورية- "دورالسياسة النقدية في معالجة التضخم" مرجع سابق.ص200

خاتمة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية اداة للمراقبة فلقد اختلف هذا المفهوم بين المدارس الاقتصادية، فالكلاسيك اعتبروا ان النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة واعتقدوا ان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، اما الكينزيون فانفوا النظرية الكلاسيكية وبان النقود محايدة بل واعترفوا بانها ايجابية اذ يلعب معدل الفائدة دور هام في انتقال اثر السياسة النقدية الى المتغيرات الحقيقية. واما فيما يخص النقديون فاعتقدوا ان للسياسة النقدية اثرا فعالا على مختلف الانشطة الاقتصادية.

في بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر اليها على انها محايدة وتؤثر باي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي. اذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات هذا من منظور الكلاسيك والمرحلة الثانية هي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي والتي اصبحت سياسة ثانوية باعتبارها اقل فعالية والمرحلة التي تميزت فيها النظرية النقدية باهمية كبيرة من قبل النقديون الذين اعتبروها اكثر فعالية.

# الفصل الثاني



مقدمة:

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم، ولا يشك أحد في أن النقود هي واحد من أهم مبتكرات الإنسان على الإطلاق ولاسيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته، فخرجت النقود إلى حيز الوجود عندما شعر الإنسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعددة لهذا لم تكن نشأت النقود من قبيل وإنما جاءت استجابة لضروريات أحستها الجماعات البشرية القديمة في نشاطها الاقتصادي.

ولقد ظهر الاهتمام جليا بالاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي إثناء الأزمات النقدية. فظهرت ممارساتها بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة.

فتم اعتبار السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة النقدية الاقتصادية العامة للدولة فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع مستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

**المبحث الاول: عموميات حول النقود.**

تعد النقود مصب الحيلة الاقتصادية الحديثة وعنصرا فاعلا ضمن مجموع المتغيرات الاقتصادية بالغة التأثير في النشاط الاقتصادي. اذ لا يمكن لأحد أن يفكر أهميتها ابتداء من أثرها على التعامل اليومي حتى أثارها المباشرة وغير المباشرة على ابرز المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج والدخل والنمو. هذا بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة التي تربط الاستقرار الاقتصادي والنقدي والطلب عليها بمستويات الاستقرار الاقتصادي. فضلا مما يتعلق بجودة المحيطين المالي والاستثماري.

وبهذا تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول: تعريف وخصائص النقود.

المطلب الثاني: وظائف و تطور النقود.

المطلب الثالث: أنواع النقود.

المطلب الأول: تعريف وخصائص النقود.

### الفرع الأول: تعريف النقود

لا يوجد تعريف واحد محدد للنقود، حيث أن هناك عدة تعاريف للنقود فالبعض يعتبرها وسيلة للتبادل مقبولة بين الأفراد لإبراء الذمة.

### تعريف النقود من الناحية الوظيفية :

يمكن اعتبار أي وسيط للتبادل فيما بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر بمثابة (نقود) بشرط أن يكون هذا الوسيط قادرا على أداء الوظائف الأخرى التكميلية لمهمة الوساطة في التبادل، أن يكون مقبولا عاما لدى الأطراف المتعاملة بهذا الوسيط، وهذه المواصفات تنطبق إلى حد كبير مع التعريف السائد للنقود في أنها:

"كل شيء يلاقي قبولا عاما بين الناس وسيطا للتبادل أو لتسوية الديون يسمى نقود"<sup>1</sup>

بين عرفها Robertson "على أنها سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى ولتسوية الالتزامات التجارية"<sup>2</sup>

عرفها steiner ;shapiro and solomon "بأنها شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع والخدمات"، وهذا التعريف يشمل العديد من وظائف أخرى للنقود كتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع"<sup>3</sup>

ويرى بينو R\_Penau أن النقود "هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم"<sup>4</sup>

1:الدكتورناظم محمد نوري الشمري الدكتور محمد موسى الشروف .مرجع سبق ذكره. ص 311.

2:حولية يحيى.مرجع سابق ذكره.ص 04.

3: الدكتور أكرم حداد. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري.دار وائل للنشر .عمان الاردن.الطبعة 2 ص 20.

4: حولية يحيى .مرجع سبق ذكره. ص 04.

كما يمكن تعريف النقود بأنها: "أي شيء يحض بالقبول العام في التداول له قوة شرائية عامة يستخدم وسيطا في التبادل ومقياسا للقيم"

1: استخدام كلمة "أي شيء" في تعريف النقود وهو ما يعني تعدد الأشياء التي استخدمت نقودا وتنوعها خلال المراحل المختلفة لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي تراكمت مع التطور الحضاري للمجتمعات. ففي مرحلة أولى انتشر استخدام النقود السلعية، كالجلود والماشية والقواقع والإبل. وفي مرحلة تالية اعتمدت الجماعات على النقود المعدنية، مثل الحديد والبرونز والفضة والذهب. ثم استخدمت الجماعات النقود الورقية، ومن ثم النقود المصرفية في الوقت الحاضر: وكلمة "يحض بالقبول العام في التداول" يعني أن يقبل ويتفق جميع أفراد المجتمع على استخدام هذا الشيء في التداول، لإتمام المعاملات الاقتصادية فيما بينهم. لا أن يكون الاتفاق بين عدد محدود من الأفراد، أو بين بعض الأجزاء من المجتمع الواحد. فتتعدد النقود المستخدمة، وتتعدد نسب التبادل ويسود التعامل المزدوج والتبادل في الاقتصاد القومي.

2: وكلمة "يحض بالقبول العام في التداول" يعني أن يقبل ويتفق جميع أفراد المجتمع على استخدام هذا الشيء في التداول، لإتمام المعاملات الاقتصادية فيما بينهم. لا أن يكون الاتفاق بين عدد محدود من الأفراد، أو بين بعض الأجزاء من المجتمع الواحد. فتتعدد النقود المستخدمة، وتتعدد نسب التبادل ويسود التعامل المزدوج والتبادل في الاقتصاد القومي<sup>1</sup>

لذا فان النقود هي أي شيء يؤدي وظيفة النقود فكل ما يتمتع بقبول عام في تسهيل التبادل وتسوية الديون يعد نقودا، ولا اعتبار بعد ذلك لمادة هذا الشيء أو لخصائصه الذاتية أو للجهة التي أصدرته.

التعريف الإجرائي:

مما تقدم يمكن التوصل إلى تعريف إجرائي للنقود: "أي شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون ويكون قادر على التوسط في تبادل السلع والخدمات وصالحا لتسوية الديون وإبراء الذمم يعتبر نقودا"<sup>2</sup>

1: احمد زهير شامية. صالح خصاونة مبادئ الاقتصاد. 2. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. 2009. ص 223.

2: الدكتور ناظم محمد نوري الشمري . الدكتور محمد موسى الشروف. مرجع سابق. ص 31.

## الفرع الثاني: خصائص النقود :

تنوعت خصائص النقود بتنوع وظائفها الحيادية والدينامكية، وبعد أن كانت هذه الخصائص تشتق من الوظائف الحيادية للنقود في الأدبيات الاقتصادية المبكرة، انتقلت ولتتركز على الوظائف الدينامكية بالدرجة الأولى.<sup>1</sup>

## الخصائص المشتقة الأخرى :

**1/ القبول والطلب العام واقتصادية:** تتمتع النقود بالقبول العام من أفراد المجتمع كافة، وينصب هذا القبول في اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة، للحصول على السلع والخدمات، وتسوية جميع الديون والمعاملات الاقتصادية بين الأفراد .

و أن لا يكبد التعامل بها، والمجتمع نفقات باهظة من طباعة أو صك أو تخزين أو نقل..... وغيرها<sup>2</sup>

**2/ التجانس:** حتى يؤدي النقد وظائفه بشكل جيد يجب أن يكون متجانسا وهذا يعني أن وحدات النقد متماثلة وتكون كل وحدة من وحداتها بديلا تماما للأخرى.<sup>3</sup>

وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء التي تمنحه وحدات من نفس الفئة.<sup>4</sup>

وتتخفف قيمة النقد الغير متجانس في قياس القيم وهنا تقوم صعوبة استخدام النقد كوسيط للمبادلات.<sup>5</sup>

**3/ قابلة للتجزئة:** إن تكون قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات نقدية صغيرة، لا تتأثر قيمتها بعد التجزئة، ولا تختلف كذلك قيمة الوحدات الأساسية للنقود، التي تمت تجزئتها. ويكون الهدف من عملية الانقسام والتجزئة، تسهيل حساب، أو إتمام المعاملات الاقتصادية صغيرة الحجم والقيمة، وأن تحل الوحدات الصغيرة المجزأة، محل الوحدات الأساسية لوحدة النقد إحصائيا تماما دون اختلاف في القيمة.<sup>6</sup>

1: الدكتور أكرم حداد. مرجع سابق..ص 31.

2: الدكتور. أحمد زهير شامية. صالح خصاونة . مرجع سابق.ص 224

3:حولية يحيي . مرجع سابق.ص 06.

4:أكرم حداد. مرجع سابق.ص 32.

5:حولية يحيي . مرجع سابق.ص 06.

6:د.أحمد زهير شامية .د.صالح خصاونة.. مرجع سابق.ص 225.

4/ أن لا تتسم بالوفرة أو الندرة: بمعنى أن يتسم عرضها بالكفاية والملائمة مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، ذلك أن زيادة كمية النقود عن حد معين سيؤدي إلى انخفاض قيمتها كما أن تقليل عرضها عن حد معين قد لا يواكب متطلبات الزيادة في حجم النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

5/ الثبات النسبي: إنَّ تتمتع النقود بالثبات النسبي في قيمتها. أي لا تتغير قيمتها من وقت إلى آخر قصير وبشكل كبير. وهو ما يجعل الدول حريصة كل الحرص، على المحافظة على قيمة النقود، سعياً منها للإبقاء على قبول الأفراد بالنقود وثقتهم بها، في الحاضر والمستقبل، ولتساعد على أداء المعاملات الاقتصادية الآجلة وإتمامها.<sup>2</sup>

6/ أداة عامة غير محددة وليست مخصصة: هذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الأوراق مثل سند الشراء أو تذكرة أو بطاقة هاتف لأنه عندما يكون لدينا تذكرة سفر أو تذكرة مطعم أو بطاقة هاتف تكون لهذه الأدوات قوة شرائية، ولكنها مخصصة لغرض معين، ومن ثم فهي ليست عامة ولا نهائية وبالتالي تتمتع النقود بخاصية عدم التخصيص.

7/ أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد: إنَّ خاصية التعميم للنقود ليست مطلقة، فهي أداة تسديد أو شراء في مساحة معينة إقليمياً لأن لكل دولة نقودها ولكن مع ظاهرة العولمة المالية يمكن لبعض العملات أن تكون عالمية التداول كالدولار مثلاً.<sup>3</sup>

8/ ومن الخصائص المهمة للنقود، صعوبة تلفها وعدم قابليتها للاهلاك السريع نتيجة لتداولها وانتقالها بين أيدي الأفراد، لذلك نجد أن الدول عندما تصدر النقود الورقية، تستخدم نوعاً خاصاً من الورق، أكثر قوة وتحملًا لعمليات التداول، ومنعاً للتزوير، يختلف عن الورق العادي الذي يستخدم في الكتابة.

إضافة إلى أن تكون النقود خفيفة الوزن، صغيرة الحجم يسهل حملها، وذات فئات نقدية مختلفة، تساعد في انتقالها، ولتساهم في إتمام المعاملات الاقتصادية بيسر وسهولة دون مشقة.<sup>4</sup>

1: أكرم حداد. النقود والمصارف مرجع سبق ذكره.. ص 33.

2: د. أحمد زهير شامية. د. صالح خصاونة. مرجع سابق. ص 225.

3: حولية يحي. مرجع سابق. ص 08.

4: د. احمد زهير شامية. د. صالح خصاونة. مرجع سابق. ص 225.

المطلب الثاني: وظائف وتطور النقود.

الفرع الأول: وظائف النقود.

حتى تؤدي النقود مهمتها كاملة في تحقيق المبادلات يجب أن تقوم بعدد من الوظائف المختلفة وقسمت هذه الوظائف إلى رئيسية ومشتقة، حيث تعتبر الوظيفة الأولى والثانية من الوظائف الرئيسية للنقود وباقي الوظائف هي مشتقة نظرا لتجارب الأفراد الطويلة مع النقود، حيث قد تكون النقود عاملا مؤثرا في سلوك الأفراد كمستهلكين وكمستثمرين. وفيما يلي أهم وظائف النقود:<sup>1</sup>

### 1/ النقود كوسيلة للتبادل :

ترتبط تلك الوظيفة بالقبول العام للنقود في دفع قيمة السلع و الخدمات وتسوية الديون ولا شك أن تلك الوظيفة تغلبت على صعوبة كبيرة من صعوبات نظام المقايضة والمتمثلة في عدم التوازن المزدوج بين رغبات المتعاملين في السوق ففي ظل نظام المقايضة كانت عملية البيع والشراء تتم في أن واحد فمن لديه سلعة ويريد مقايضتها بسلعة أخرى فلا بد له من بيع ما لديه وشراء ما لدى الآخرين في نفس الوقت أما استخدام النقود كوسيط للتبادل فقط أدى إلى انفصال عملية البيع و الشراء فمن لديه سلعة يريد بيعها يقوم بعملية البيع والشراء ويحصل مقابلها على نقود وقد يؤجل عملية الشراء إلى وقت لآخر طالما لديه النقود التي تساعد على الشراء.<sup>2</sup>

1:الدكتور حسين الوادي، حسين محمد سمحان . النقود والمصارف . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن. الطبعة الاولى .2010. ص 23.

2: مصطفى يوسف كافي ..ص 263.

2/النقود كمقياس أو معيار للقيمة :

هذه الوظيفة من أهم الوظائف للنقود فمن أهم عيوب نظام المقايضة عدم وجود قاسم مشترك للقيم تنسب إليه قيم السلع والخدمات المختلفة، مما يقتضي تعدد المقاييس ويعقد إجراء الصفقات في الوقت الذي يقتضي فيه الأمر السهولة

والدقة في إتمام المعاملات، وأن يتوافق أفراد المجتمع على اختيار سلعة مقبولة

من الجميع تكون مقياسا للقيمة و أداة للتحاسب .وما دامت كل سلعة لها قيمة نقدية فانه يمكن معرفة ما تساويه هذه السلع المقاسة بالسلعة المستخدمة كمقياس للقيمة.وتزداد أهمية وظيفة مقياس القيمة كلما :

أ\_ كان هذا المقياس المشترك مقبولا بوجه عام من جميع أفراد المجتمع،له صفة العمومية والإلزامية .سواء أكان هذا القبول العام اختياريا والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها، أو كان إجباريا عندما تتدخل الدولة وتفرض الصفة القانونية على نوع معين من النقود،ويصبح بذلك ملزما ومبرئا للذمة،بل ويتعرض كل من يرفضها في تسديد الديون إلى عقوبات يحددها القانون

ب\_ تمتع هذا المقياس بثبات نسبي على الأقل في قيمته،وهذا الثبات ضروري لربط الحاضر بالمستقبل،ومعنى هذا الثبات أو الوحدة النقدية ممكن أن تشتري دائما نفس المجموعة من السلع والخدمات،ويؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة بالعملة مما يترتب عليه اضطرابات في المعاملات .

ج\_ أن تكون النقود قابلة للدوام،أي لا تكون معرضة للتلف.<sup>1</sup>

1:الدكتور بسام الحجار .الاقتصاد النقدي والمصرفي .دار المنهل اللبناني بيروت .الطبعة الاولى.2007. ص 23.



### 3/ النقود مستودع للقيمة :

إن وظيفة النقود كوسيط للمبادلة ،يسمح بعملية تأجيل إنفاق النقود الا اذا رغب مالکها بذلك بذلك.وبالتالي فانه يمكن خزن النقود كقوة شرائية مدة من الزمن،بقصد استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها.

وبهذا المعنى ،فان خزن القيمة ،يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر الى المستقبل ،ويرى كثيرون أن ذلك (ربط الحاضر بالمستقبل) يمثل الأهمية المطلقة لهذه الوظيفة والفصل بين عمليتي الشراء والبيع (أي الاحتفاظ بالنقود كقوة شرائية)ويجعل النقود تؤدي مهامها بوصفها أداة ادخار أيضا.

ولا تتفرد النقود لوحدها في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ،فهناك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور مثل أدونات الخزينة والسندات .....إلا أن النقود تتميز أنها تامة السيولة 100%.

(السيولة :القدرة على تحويل الأصل إلى شكل من أشكال الإنفاق في فترة زمنية قصيرة نسبيا دون أي خسائر والأصل يكون قابل للتسويق تحويله بسرعة وسهولة وسعره ثابت لا يتعرض إلى خسائر كبيرة)<sup>1</sup>

ولكن قد يؤثر في تلك الوظيفة الارتفاعات المستمرة في الأسعار مما يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي عدم ثقة الأفراد في استخدامها كمستودع للقيمة ولجوءهم إلى أصول أخرى مثل الذهب والأراضي والعقارات فهي مستقرة نسبيا في قيمتها ويمكنها تحقيق عائد.

وعلى الرغم من ذلك تظل النقود كأصل كامل السيولة تلعب دورا هاما في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها كمستودع للقيمة لمواجهة الطوارئ والظروف المستقبلية.<sup>2</sup>

### 4:النقود وسيلة للدفع للأجل :

ان هذه الوظيفة الثانية من الوظائف المشقة للنقود تؤكد على أن النقود مثلما هي أداة صالحة ومناسبة لتسوية المبادلات الآتية فهي أيضا أداة مناسبة وصالحة لتسوية المبادلات الآجلة وهذا يعني أن الشرط الضروري لقيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل هو قبولها قبولا عاما لتسوية الديون وإبراء الذمم.<sup>3</sup>

1: أكرم حداد . مرجع سابق.ص 25.

2: مصطفى يوسف كافي.مرجع سابق.ص 264.

3: د.ناظم محمد الشمري.د محمد موسى الشروف. مرجع سابق.ص 317.

فان كفاءة النقود بوصفها أداة للدفع المؤجل ،يرتبط أيضا بثبات قيمتها أو قوتها الشرائية ،وربما يأتي الانتقاد الوحيد على وظيفة النقود ،من الصفة الأخيرة لها .ذلك أن عدم ثبات قيمة النقود كأداة للدفع المؤجل ،قد يؤدي إلى خسارة أحد طرفي العقد في المعاملة التجارية .

فمثلا إذا ارتفعت قيمة النقود مستقبلا وحين السداد فان المقترض يتضرر ويستفيد المقرض ،أما إذا انخفضت قيمة النقود حين السداد (مستقبلا) فان المقترض هو المستفيد والمقرض يتضرر.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : التطور التاريخي للنقود.

تطورت أنواع النقود وفقا للعوامل التالية :

× مرحلة ودرجة النمو الاقتصادي ،بما في ذلك أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة .

× عدد السكان وحجم ومدى اتساع السوق .

× مدى تطور نظم الائتمان.

× العادات والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية .....السائدة.

وبناء عليه يمكن في السياق التاريخي لتطور النقود تبويب وتحليل الأنواع التالية:<sup>2</sup>

### 1/ النقود السلعية :

ومع تطور المجتمعات واكتشاف المعادن بدأ المجتمع في استخدام المعادن كنقود،وظهرت النقود المعدنية.وقد تم ذلك في بداية الأمر من خلال استخدام المعادن الرخيصة كالنحاس والبرونز والألمنيوم، ثم مع التطور أكثر وزيادة حجم المعاملات وتنوعها ،تم استخدام المعادن النفيسة الذهب والفضة كنقود وذلك يرجع إلى ما يتميز به الذهب والفضة مقارنة بالمعادن الأخرى من عديد من المزايا.أهمها :

\_ أن هذه المعادن تتصف بالتجانس في وحداتها فضلا عن سهولة تصنيفها.

\_ أن هذه المعادن تتصف بالندرة النسبية في عرضها وهذا يجعلها تتمتع بالاستقرار النسبي في قيمتها .

\_سهولة الحمل والتخزين لها وذلك لأنها أكثر صلابة وأقل عرضه للتآكل مما يرفع من كفاءتها كمستودع

للقيمة.<sup>3</sup>

1 أكرم حداد.مرجع سابق .ص.27.

2:الدكتور مصطفى كافي. مرجع سابق.ص 265.

3: الدكتور محمد عزة غزلان ، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية،مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع ،2010 طبعة01.ص 15

سهولة الحمل والتخزين لها وذلك لأنها صلبة وأقل عرضة للتآكل، مما يرفع من كفاءتها كمستودع للقيمة كل هذه المزايا في الذهب والفضة جعلها تستخدم كنقود وزاد من ثقة الأفراد فيها، وقد استخدمت هذه المعادن من البداية في صورة سبائك، مما تطلب وزن السبيكة مع كل عملية تبادل لمعرفة قيمتها

باستخدام موازين حساسة، غير أن هذا الأسلوب كانت تواجهه صعوبة تجزئة المعاملات. ثم بعد ذلك

استخدمت في صورة مسكوكات معدنية، حيث تقوم السلطات العليا في المجتمع بتحويل السبائك المعدنية ذهبية وفضية إلى سكوك ذات وزن وعتار معين، بحيث يظهر ذلك الوزن والعتار على وجه العملة وتتداول وفقاً لذلك في التبادل، وبمرور الوقت أصبحت وظيفة سك النقود من الوظائف الأساسية للسلطة العامة في المجتمع، وأمكن إصدار النقود في أشكال أكثر دقة لتخفيض احتمالات الغش والتزوير، وكانت تختم وشعار محدد متعارف عليه لدى أفراد المجتمع.<sup>1</sup>

## 2/ النقود المعدنية

كانت المعادن الرخيصة كالنحاس والبرونز هي أولى المعادن التي استخدمت لتؤدي وظائف النقود، ولكن مع اتساع النشاط الاقتصادي حيث باتت المعاملات تطال المقادير الكبيرة والقيم المرتفعة، فحلت محلها المعادن النفيسة لتكون أساساً للنظام النقدي ويكون لها قوة الإبراء العام.

لماذا الذهب والفضة؟ يمكن تلخيص مزايا استخدام النقود الذهبية والفضة فيما يأتي:<sup>2</sup>

خصائص النقود المعدنية :

خفة الوزن وارتفاع القيمة : هذه الميزة تسهل عملية نقلها وحملها، ثم إن هذين المعدنين النفيسين يعتبران من أفضل السلع الوسيطة للمبادلات فهي لا تستهلك بالتبادل لأنها أشياء ثمينة إذا ما قورنت بالسلع التي استخدمت في النقود السلعية .

صالحة للتخزين والادخار : النقود المعدنية التي تكون من الذهب والفضة تكون غير معرضة للتآكل والتلف مع مرور الزمن كما هو الحال مع النقود السلعية الأخرى.

يعتبر الذهب والفضة من المعادن المتجانسة فالقطع المتساوية منها يكون لها قيمة واحدة، بحيث تكون سهولة التحديد كوسيلة للدفع ووحدة للحساب.<sup>3</sup>

1: الدكتور محمد عزة غزلان . مرجع سابق. ص 15.

2: الدكتور بسام الحجار. مرجع سابق. ص 31

3: دكتور بوقوموم محمد. محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي قالمة السنة الدراسية

2013\_2014. ص 7\_8.

\_قابلية هذين المعدنين للتجزئة دون تعرض قيمتها للتدهور ومن ثم فهما يستخدمان في المبادلات كبيرة وصغيرة الحجم.

وكخلاصة لتطور النقود المعدنية فقد تم احتكار إصدارها من طرف الدولة ولم يعد الأمر فوض كما هو الحال في النقود المعدنية الأخرى، ولم يترك للأفراد اختيار نقودهم ولكن بتولي الدولة سك النقود بدأت تتمتع بالإلزامية وهو ما يجعلها تحظى بالقبول العام.<sup>1</sup>

### 3/ النقود القانونية :

بإيقاف شرط التحويل إلى ذهب ظهرت النقود غير المغطاة والتي تعتمد فقط على ثقة الجمهور، فأصبحت النقود الورقية الإلزامية. وبالتالي تحولت إلى نقود انتهائية قانونية.

وتمثل النقود الإلزامية الصورة العامة للنقود (النقود القانونية) في الاقتصاد المعاصر.<sup>2</sup>

و سميت بهذا الاسم لأن القانون يفرض عليها صفة شرعية وقدرتها على تسوية الديون والإبراء منها، وهي نقود نهائية أي لا يمكن تحويلها إلى نقود أخرى وبالذات إلى ذهب وعليه فهي تمثل قمة السيولة، وبصفتها نهائية هذا لا يعني أننا لا يمكننا الحصول على حلى أو سبائك بتقديم هذه النقود في مقابلتها.

فالشكل الأول والأساسي لهذه النقود هو "أوراق البنكنوت" فهي تصدر من قبل البنك المركزي، تحدد كميتها طبقا للسياسة النقدية المتبعة، تخضع لرقابة البنك المركزي والحكومة كما لها صورة ورقية، والقانون يضع القوانين الخاصة لإصدارها، ويشترط توفر مقابل لها من غطاء الذهب والعملات الأجنبية، ولها وحدة حساب (الدينار الجزائري، الدولار الأمريكي.....)<sup>3</sup>

وفي حالات إصدار النقود القانونية يخضع الإصدار لرقابة البنك المركزي وتلعب الحكومة دورا أساسيا في تحديد كمية النقود طبقا للسياسة النقدية المتبعة سياسة نقدية توسعية أو سياسة نقدية انكماشية.<sup>4</sup>

أما الشكل الثاني يتمثل في النقود المساعدة يصدرها البنك المركزي وهي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة، قد تكون لها صفة ورقية (ورقة المائة دينار ) أو صفة معدنية (قطعة العشرون دينار ) قد تكون هذه القطع نحاس، فضة أو الألمنيوم فيقتصر دورها على تجزئة الوحدات الكبيرة لتسهيل المعاملات.<sup>5</sup>

1:دكتور بوقوم محمد.مرجع سبق ذكره.ص 7\_8.

2:الدكتور بسام الحجار.مرجع سبق ذكره. ص 34.

3:حولية يحي . مرجع سابق.ص 17

4:الدكتور بسام الحجار.مرجع سابق. ص 3

5:حولية يحي .مرجع سابق ذكره..ص 17

وفي حالات إصدار النقود القانونية يخضع الإصدار لرقابة البنك المركزي وتلعب الحكومة دورا أساسيا في تحديد كمية النقود طبقا للسياسة النقدية المتبعة سياسة نقدية توسعية أو سياسة نقدية انكماشية.<sup>1</sup>

#### 4/ النقود الالكترونية:

النقود الالكترونية ظهرت حديثا كطريقة جديدة للدفع وذلك بفضل التطور الذي عرفته التكنولوجيا باستعمالها لتقنيات حديثة لتداول النقود كبطاقة دفع ،بطاقة سحب وبطاقة القرض كسحب مبالغ محددة في الموزعات الالكترونية للأوراق النقدية حيث تسجل المعاملات الدائنة والمدينة.

هذا النوع من النقود تعتبر من الوسائل الحديثة التي دخلت الاقتصاد الجزائري إلا أن التعامل بها مازال قليل أو ضعيف وسوف نذكر منها :<sup>2</sup>

#### \_ البطاقة الذكية :

هي عبارة عن بطاقة تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين قيمة من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تأكيد أو تفويض الصلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع .

#### \_ بطاقة الائتمان

تعتبر وسيلة سريعة وسهلة لائتمان صفقات الشراء والبيع عبر شبكة الانترنت والشئ الآخر هو التحويلات البنكية أو الشيكات ،ويمكن عند الاستلام تطبيق نظام الدفع ويحتاج ذلك إلى تواجد فعلي في نفس البلد الذي ييسر وفق هذا النظام .

كما أنه تصدرها المصارف بمبالغ محددة ،وتستخدم كأداة ضمان توفر لحاملها الوقت والجهد وتزيد من أرباح البنك ما يحصل من خدمات ورسوم وفوائد تأخر السداد حيث أن إصدار هذه البطاقات لا يتم إلا بعد دراسة موقف العميل حتى لا يتعرض البنك لمخاطر عدم السداد.<sup>3</sup>

1:الدكتور بسام الحجار.مرجع سابق .ص 34

2: حولية يحي .. مرجع سابق.ص 15

3: سامر بطرس جلدة النقود والبنوك . دار البداية .ناشرون وموزعون .الطبعة 01.2008.ص 21.

## \_المحفظة الالكترونية :

قد تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي أو بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية إليه أو منه عبر الانترنت حيث أن البطاقة الذكية مزودة بشريحة قادرة على تخزين بيانات ما يعادل 500 أي ضعف ما تخزنه البطاقة البلاستيكية الممغنطة.

## الشيكات الالكترونية:

هو وثيقة الكترونية له نفس البيانات الأساسية ولكن يكتب بطريقة الكترونية كالمساعد الرقمي الشخصي أو المحمول ، ويتم التوقيع فيه الكترونيا.

يعرف هذا النوع من الشيكات انتشارا في استخدامات المعاملات الالكترونية خاصة في قطاع الأعمال ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة الشيك الالكتروني مقارنة بالشيك الورقي.

## 5/ النقود الورقية

مع توسع العمليات التجارية وازدياد حجم معاملات التبادل السلعي وتراكم الثروات لدى التجار نتيجة لذلك ،فقد لجأ هؤلاء لإيداع أموالهم لدى الصاغة للاحتفاظ بها في خزائنهم خشية السرقة أو التلف مقابل حصول هؤلاء المودعين على أوراق (شيكات) تدل على قيمة الوديعة يزودهم بها الصاغة ،وبناء على ذلك تتم عملية السحب والإيداع عند الضرورة ،وبسبب تعقد العمليات التجارية وتباعدها المكاني واتساع نطاقها ولتسهيل إتمام هذه العمليات فقد لجأ الأفراد الحاملون على هذه الشيكات إلى تظهيرها للغير ليكون حاملها الأخير هو صاحبها الأصلي .وقد لاقى ذلك قبولا عاما لدى الأفراد وبالنظر إلى تعدد واختلاف القيم النقدية لهذه الشيكات فقد قدم الصاغة على خطوة هامة في تاريخ النقود وهو إصدار شيكات بفئات صغيرة لتبسيط عمليات التجار ،وإتاحة الفرصة لعقد صفقات تجارية بأحجام مختلفة وبما يعادل هذه الفئات الصغيرة مما سهل الحياة الاقتصادية إلى حد كبير خصوصا لدى صغار التجار .

وعند تلك الفترة ظهرت النقود الورقية (البنكنوت) عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق.<sup>1</sup>

1: سامر بطرس ،مرجع سابق،ص 21.

وبتالي النقود الورقية تمثل دينا معيناً في ذمة السلطات النقدية التي تصدرها (البنوك المركزية) وهي عبارة عن وثائق متداولة.

هذا النوع من النقود عرف تطوراً عندما كسب الجمهور الثقة في الجهة التي أصدرته ولملاءمته للتداول، حيث كان الذهب المودع لدى السلطات النقدية يمثل الغطاء الكامل للأوراق المتداولة، إلا أنه أصبحت كمية النقود الورقية المصدرة غير خاضعة لغطاء ذهبي 100% من قيمته، فبدأت هذه النسبة تقل.

مع تطور الأوضاع، كميات النقود أصبحت غير كافية لسد حاجة الغطاء، أدى بالسلطات النقدية إلى إيقاف شرط تحويل الأوراق المصدرة إلى ذهب أي إيقاف الصرف بالذهب، فهنا أصبحت النقود الورقية إلزامية.<sup>1</sup>

ومن ذلك يتضح أن النقود الورقية (البنكنوت) تشتمل على ثلاثة أنواع :

#### أ\_ النقود الورقية النائبة:

وهي عبارة عن شيكات أو شهادات ورقية تعادل قيمتها قيمة الذهب في بنك الإصدار أي أن كل نقد موجود في بنك الإصدار

#### ب\_ نقود ورقية مصرفية (البنكنوت)

والتي تحمل تعهداً بالدفع عند الطلب يصدرها بنك الإصدار (البنك المركزي) وتتوقف قوتها على رصيدها الذهبي وثقة الجمهور بها

#### ج\_ نقود ورقية إلزامية :

وهي التي يقابلها جزء ضئيل من الذهب، وهي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب وتكون لها صفة الإلزام للجمهور بقبولها من خلال سلطة الدولة بدعمها.<sup>2</sup>

1:حولية يحي.مرجع سابق.ص 14.

2: سامر بطرس جلدة .مرجع سابق.ص 22.

المطلب الثالث: أنواع النقود.

الفرع الأول: مفهوم الكتلة النقدية :

يمكن التمييز بين مفهومين أساسيين لكمية النقود في الاقتصاد الوطني.

### 1: المفهوم الأول (المفهوم الضيق) M1

يقصد (بعرض النقد) أو ما يطلق عليه أحيانا (المعروض النقدي) كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ولما كانت هناك وسائل دفع غير النقود الحاضرة لذا فإنه يمكن لعرض النقد ان يتسع بحسب مكوناته التي تقل سيولتها عن سيولة النقود الحاضرة.

والمقصود بعرض النقد (بالمعنى الضيق) هو :

1\_ العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي .

2\_ نقود الودائع أو النقود المصرفية (الودائع الجارية )

لهذا فان كمية وسائل الدفع (بالمعنى الضيق) تشتمل على النقد المتداول خارج نطاق البنك المركزي وبقية مؤسسات الجهاز المصرفي وتشمل أيضا على الودائع الجارية التي تحتفظ بها المصارف التجارية.

وهذا يعني ان عرض النقد يساوي :

$$M1=C+DD$$

حيث أن :

(M1) : عرض النقد بالمعنى الضيق.

DD=الودائع الجارية.<sup>1</sup>

1:د.ناظم محمد الشمري..مرجع سابق.ص 329.



ومما تقدم يتضح لنا أن هناك طرفين يحددان عرض النقد M1 هما:

1\_ البنك المركزي من خلال قيامه بمهمة الإصدار النقدي وبالتالي تحديده لمقدار العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وقدرته على التأثير في نشاط المصارف التجارية الائتماني.

2\_ المصارف التجارية التي تقبل الاحتفاظ بالودائع الجارية ومن ثم تستخدمها لأغراض الإقراض مما يزيد من عرض النقد وفي حالة تقليص إقراضها تقلص من عرض النقد ويتم هذا التوسع أو الانكماش بناء على قدرة المصارف على خلق الائتمان (الودائع) إذن الذي يحدد حجم عرض النقد ( M1 ) هما البنك المركزي والمصارف التجارية والذي يحدد مقدار التغير في عرض النقد ( M1 ) أيضا هما نفسيهما ،البنك المركزي من خلال قدرته على الإصدار النقدي ومن خلال قدرته في التأثير على نشاط المصارف الائتماني أي تأثيره على إمكانياتها في التوسع أو الانكماش في منح القروض من خلال وسائله المختلفة التي يتبعها بهذا الخصوص وهي وسائل السياسة النقدية والطرف الثاني الذي يساهم في تحديد وتغيير عرض النقد هو المصارف التجارية التي تحتفظ بالودائع لخلق إضافات مضاعفة في كمية عرض النقد عند توسعها في منح القروض والعكس صحيح أيضا.

كما يلاحظ من تعريفنا السابق ل ( M1 ) انه تم استبعاد الأرصدة النقدية التي بحوزة البنك المركزي وكذلك الأرصدة النقدية التي بحوزة المصارف التجارية سواء كانت في صندوق المصرف التجاري أو لدى البنك المركزي أو لدى مصارف أخرى وتشكل هذه الأرصدة في مجموعها (العملة المتداولة داخل الجهاز المصرفي) ويكون معظمها متكون من ( أرصدة نقدية) (احتياطات نقدية) تحتفظ بها المصارف التجارية لغرض مواجهة سحبات المودعين ولضمان المركز المالي للمصرف وهذه الاحتياطات نقدية اختيارية تحتفظ بها لنفسها المصارف التجارية أو تكون أيضا قروض ما بين المصارف التجارية.أو نقدية لدى صندوق البنك المركزي.لذلك يمكن استنتاج عرض النقد (M1) من المعادلة الآتية:

عرض النقد =العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي +الودائع الجارية

=الإصدار النقدي \_الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي<sup>1</sup>

1: د.ناظم محمد الشمري.مرجع سابق.ص 33

## 2: المفهوم الثاني (المفهوم الواسع) M2

إذا أضفنا إلى عرض النقد ( بالمعنى الضيق M1 ) الودائع غير الجارية وهي عبارة عن ودائع لأجل (زمنية) فسنحصل على عرض النقد بالمعنى الواسع ( M2 ) أي أن عرض النقد بالمعنى الواسع M2 هو عبارة عن :

$$M2 : DD+TD+C.$$

حيث أن ( TD ) هي الودائع لأجل (الزمنية ) وهي عبارة عن أشباه النقود التي بحثنا فيها تفصيلا ،إذا عرض النقد ( M2 ) =العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي +الودائع الجارية +الودائع لأجل (الزمنية) (أشباه النقود).

والودائع لأجل (الزمنية) هي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى الوسيطة لفترة محددة ومتفق عليها بين المودع والمصرف يتقاضى المودع عنها سعر فائدة لقاء تضحيتها بسحبها الفوري، وأشكال هذه الودائع أما أن تكون ودائع ثابتة (لأجل) أو ودائع ادخارية لدى مصارف الادخار أو ودائع توفير لدى المصارف التجارية وصناديق البريد والاختلاف في درجة سيولتها إذ تقل سيولة الودائع الزمنية عن سيولة النقود الحاضرة والودائع الجارية فضلا عن كون ( أشباه النقود ) قوة شرائية ومخزنا للقيمة أيضا إلا أن قوتها الشرائية ليست فورية بل مؤجلة مما تعد جزء من السيولة العامة للاقتصاد وبمعنى آخر أن أشباه النقود هي جميع الودائع لدى الجهاز المصرفي التي لا تستخدم بشكل مباشر كوسائل دفع.

## 3: عرض النقد بالمفهوم الأوسع :M3

لقد اتخذت بعض الآراء في البلدان الرأسمالية المتقدمة معنى أشمل لعرض النقد بسبب التطور الذي شهدته هذه البلدان وخاصة في مجال التعامل بالأسواق المالية وظهور مؤسسات مالية وسيطية تتعامل بالأصول المختلفة. إذ هناك بعض أنواع الودائع الأخرى التي تكون ذات أجال طويلة تم تصنيفها ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع ( M 3 ) وتم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع ( M2 ) وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مصارف الادخار والإقراض ) والتي تزيد أجالها عن سنتين فعلى سبيل المثال جرى تصنيف الودائع الكبيرة الحجم لأجل واتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية لأجل والصادرة عن مصارف الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مكونات ( M3 ) عرض النقد بالمعنى الواسع ( M2 ) في حين جرى تصنيف الودائع طويلة الأجل وبالعملة<sup>1</sup>

الأجنبية في بريطانيا ضمن مكونات (M3) مقابل ذلك فان معظم البلدان الأخرى تدرج هذه الودائع ضمن مكونات (M2) فضلا على شمول مكونات (M3) في اليابان على الودائع لدى التعاونيات الزراعية والتعاونيات العمالية والتعاملات الائتمانية الأخرى ،وأدرجت جمهورية ألمانيا الاتحادية الودائع الادخارية بإشعار أو أخطار ضمن مكونات ( M3 ) في حين تدرج في بعض الأحيان من قبل بلدان أخرى ضمن مكونات (M3) .

مما تقدم يمكن ملاحظة أن عرض النقد بالمعنى الضيق يشتمل في مكوناته على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية مقابلة ذلك فان عرض النقد بالمعنى الواسع يشتمل في مكوناته على عرض النقد بالمعنى الضيق ( M1 ) مضافا إليها الودائع الزمنية لاج لاما عرض النقد بالمعنى الأوسع فيشتمل على مكونات كل من ( M1 ) و ( M2 ) مضافا إليها بعض أنواع الودائع الزمنية ( لأجل)التي تحتفظ بها المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن تحليل مكونات عرض النقد يمكن أن توضح مدى تقدم البلد اقتصاديا وبالتالي مدى تقدم ونمو أجهزته ومؤسساته المصرفية والمالية ومدى تطور العادات المصرفية والوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع.فلو كانت الأهمية النسبية للودائع الجارية اكبر من الأهمية النسبية للعملة في التداول خارج الجهاز المصرفي من إجمالي عرض النقد لأمكن القول بأن هناك تقدم في الوعي المصرفي وتطور في العادات

المصرفية،والعكس صحيح إذ يمكن ملاحظة تفوق التعامل بالشيكات على حساب التراجع في التعامل بالنقود الحاضرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة على عكس الحال بالنسبة لمعظم البلدان النامية.كما أن تزايد أهمية الودائع الادخارية وتطور أدوات الأسواق النقدية والمالية يعكس تقدم الوعي والاستثمار المالي في هذه البلدان والعكس صحيح أيضا.<sup>1</sup>

1: د.ناظم محمد الشمري...مرجع سابق.ص334..

ويذهب البعض إلى أبعد من هذا المفهوم الواسع فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل الودائع الآجلة الكبيرة ويعطى هذا المفهوم الرمز M3 وينصرف إلى تحديد النقود على أساس :

$$M3 = M2 + \text{الودائع الآجلة الكبيرة}$$

وفيما يلي نعرض لتحديات مكونات الكتلة النقدية بالمفاهيم الثلاثة:

	M1	M2	M3
1: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي			
(C) _ (البنكنوت والنقود المعدنية)			
2: الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية			
3: حسابات الودائع الآجلة وبإخطار			
(العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقود أو			
إلى حسابات جارية بدون أو بأقل			
من الخسارة).			
4: حسابات الودائع الآجلة الكبيرة (هذه			
الحسابات على سبيل المثال في الولايات			
المتحدة الأمريكية يجب أن لا يقل عن			
100 ألف دولار).			

ويجب التفرقة بين عرض النقود في اللحظة الواحدة وعرض النقود في السوق أي خلال فترة معينة من الزمن، أي المفهوم التدفقي للنقد ويرمز له بالرمز (MV)، ومع إدراج النقود المصرفية يتخذ هذا الرمز الشكل  $M^*V + MV$  أي كمية النقود القانونية مضروبة بسرعة تداولها (MV) + النقود المصرفية مضروبة بسرعة تداولها بواسطة الشيكات (M^\*V)<sup>1</sup>.

1: د. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص 81.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي تقوم عليها الدولة والتي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف مخلفة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية .والتي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل من وسائل الانتقال .

بحيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول : ماهية السياسة النقدية .

المطلب الثاني: أهداف وقنوات وأدوات السياسة النقدية.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.

الفرع الأول: تعريف وخصائص السياسة النقدية .

### 1/ تعريف السياسة النقدية :

\_تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"

\_وبتعبير آخر ،السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي<sup>1</sup> .

\_وفي هذا السياق عرفها كينت (kent) "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل"<sup>2</sup>

\_تعريف "Einzig" السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"<sup>3</sup>

\_وحسب الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد :فان السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ،خلال فترة زمنية معينة.

\_ويعرفها الدكتور عبد المجيد قدي :بأنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع لنقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين .وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود ،على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> /بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية مرجع سابق.ص 112

<sup>2</sup> /محمد شاهين السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي .دار الفجر للنشر والتوزيع.القاهرة مصر.الطبعة الاولى 2018 ، ص

148

<sup>3</sup>: حولية يحي..مرجع سابق.ص 37.

<sup>4</sup> /محمد شاهين ،مرجع سابق .ص 148

## 2/ خصائص السياسة النقدية:

- 1/ تأخذ السياسة النقدية مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى ، وذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية ، وبقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية كي تدير سياساتها بفاعلية.
- 2/ كما أن الدور التنموي للسياسة النقدية ما يزال غير واضح في الأذهان، فان السياسة النقدية بحاجة إلى أن يحدد لها ما هو منتظر منها من أهداف اقتصادية تسهم في إسراع عملية التنمية .
- 3/ وكنتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي (في البلدان النامية) وعدم وجود أسواق مالية متطورة ، جعل السلطات النقدية تميل لاستخدام الأدوات والوسائل الكيفية في السياسة النقدية ، على حساب الأدوات الكمية ، فمثلا ، نجد أن آلية السوق المفتوحة تحتاج إلى نظام مالي وأوق مالية متقدمة لكي تقوم بدورها النقدي على أكمل وجه .
- 4/ كما تبين أنه لاستقلالية السلطة النقدية جوانب عديدة (تشريعية وعملية) تتبع أساسا من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة . إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى ، إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف ينال من استقلاليتها ، فلا بد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها وقدرتها نتيجة لما تملكه من أدوات وإمكانيات تتيح لها ذلك .
- 5/ تحتاج بعض الدول إلى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية ، بهدف توفير المتطلبات المؤسسية ، والظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياستها الموضوع الملائم وتحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.<sup>1</sup>

1/ مصطفى يوسف كافي ، ت. مرجع سابق ، ص 451\_452

الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية

اتجاه السياسة النقدية يكون نحو الانكماش او التوسع مرهونا بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها ومنه نجد :

1: السياسة النقدية الانكماشية ( التقييدية )

عندما يكون الاقتصاد في وضع التضخم هنا يتطلب إزالة هذه التوترات التضخمية أو منعها من الظهور، فيتدخل البنك المركزي لتنفيذ سياسته، وذلك بتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، ومنه محاربة التضخم .

عند إقدام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم، فالبنوك التجارية هي أيضا ترفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لان تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، و هذا ما يؤثر في حجم عرض النقود، مما يعني حجم القروض الممنوح من قبل البنوك التجارية أصبح منكمشا، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة على النحو التالي

زيادة سعر إعادة الخصم ← زيادة سعر الفائدة على القروض ← انخفاض الطلب على الائتمان .<sup>1</sup>

آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية :

في حالة ارتفاع مستوى الأسعار ومواجهة الاقتصاد بفجوة تضخمية كما هو موضح في الشكل وحيث يكون MD < MG عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي، يكون مستوى الدخل القومي التوازني (  $Y^*$  ) أكبر من مستوى الدخل القومي المحتمل (  $y'$  )، ولذا يعاني الاقتصاد من وجود فجوة سالبة في الدخل، واذ كان هذا المستوى التوازني للدخل تحقيق في ظل مستوى الاستثمار ( I1 ) المناظر السعر الفائدة (  $r1$  ) كما هو موضح في الجزء ( B )، والجزء ( A ) من الشكل السابق ذكره.

ولعلاج هذه الفجوة التضخمية فان البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية تستهدف تخفيض العرض النقدي من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني و/أو رفع سعر الخصم و /أو الدخول كبائع في السوق المفتوحة\_ويترتب على ذلك كما في الجزء ( A ) نقص عرض النقود من ( MS ) إلى (  $MS'$  )، وبالتالي، ارتفاع سعر الفائدة التوازني من (  $r1$  ) إلى (  $r2$  ).<sup>2</sup>

1/ حولية يحي ..مرجع سابق ص. 46 .

2: مصطفى يوسف كافي ..مرجع سابق ص. 465\_466\_467

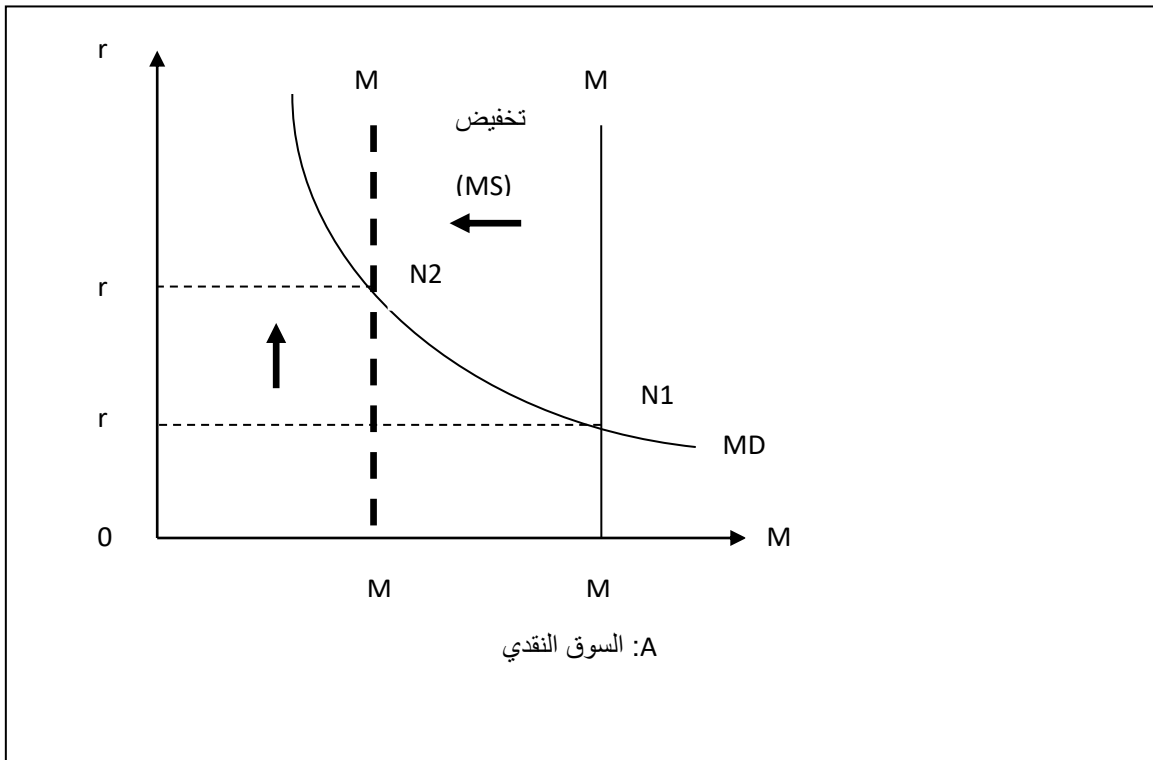


\_ ارتفاع سعر الفائدة في السوق النقدي يترتب عليه انخفاض حجم الاستثمار من ( I1 ) إلى ( I2 ) كما في الجزء (B) من الشكل .

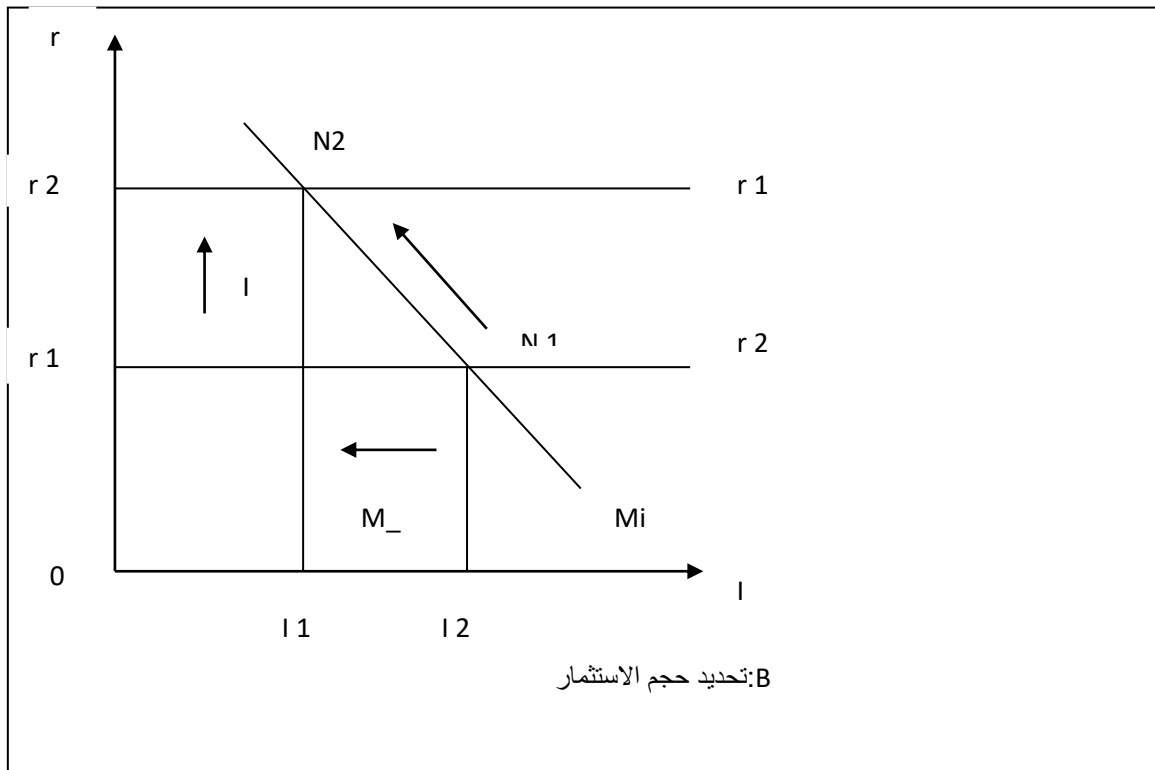
\_ انخفاض حجم الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ، وبالتالي ، انتقال منحنى الطلب الكلي الى أسفل من (E1) إلى (E2) وبالتالي ، يتم إزالة فائض الطلب الكلي (AB) وينخفض مستوى الدخل القومي التوازني إلى أن يصل إلى المستوى الجديد المحتمل للدخل التوازني كما في الجزء (C) من الشكل .

ويمكن تلخيص آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية بإيجاز كما يلي :

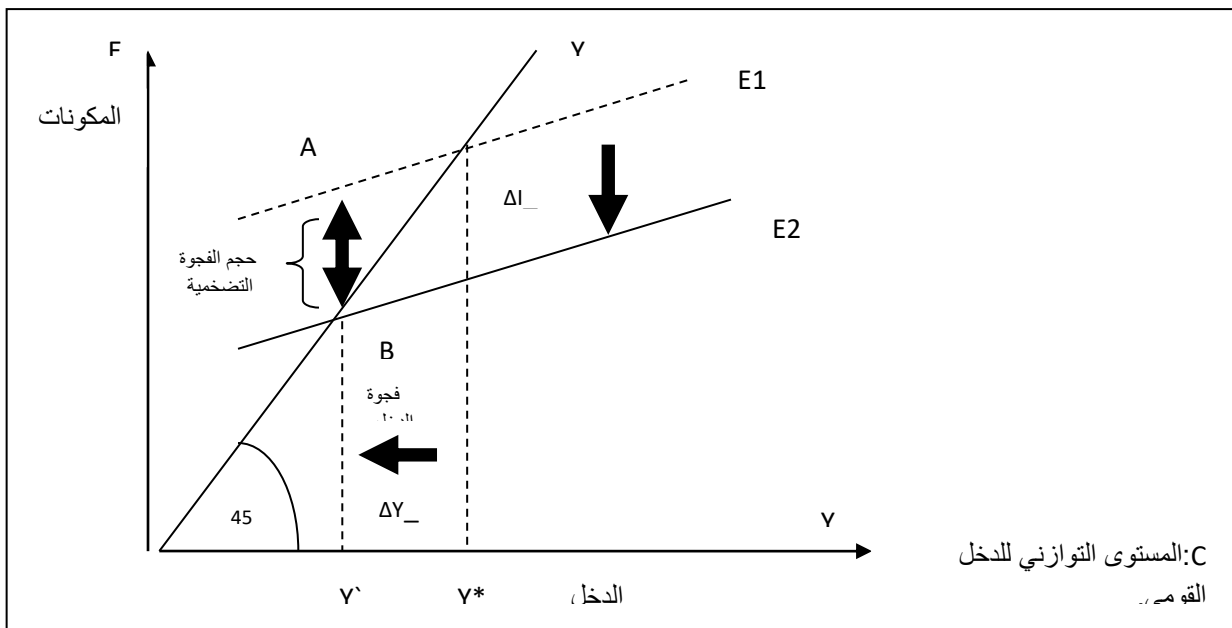
تخفيض (MS) ارتفاع (r) انخفاض (I) انخفاض (E) انخفاض  
 مستوى دخل التوازن (Y\*) ليصل إلى مستوى جديد محتمل



شكل رقم: ( 11 ) آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية.



شكل رقم ( 12 ) آلية عمل السياسة النقدية<sup>1</sup>



شكل رقم ( 13 ) آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية<sup>2</sup>

1: مصطفى يوسف كافي .مرجع سبق ذكره.مرجع سابق.ص 465\_466\_467

السياسة النقدية التوسعية :

السياسة التوسعية تعني عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد ،وهذه الحالة تقتضي بوجود قصور واختناق في الطلب (وضع غير تضخمي) ،فالبنك في هذه السياسة ينتهي إلى تسريع نمو الكتلة (زيادة السيولة) وذلك بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة ،مما يعني ارتفاع حجم الاستثمارات كما تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والتقليص من حدة البطالة ،فهي تهدف إلى :

تخفيض سعر إعادة الخصم ← انخفاض سعر الفائدة على القروض ← زيادة الطلب على الائتمان .

السياسة التوسعية تؤدي إلى زيادة القروض ،وتوسيع مجالها من أجل زيادة الطلب الكلي الذي يتحقق بتسهيل عملية الإقراض عن طريق اعتماد تكلفة إقراض منخفضة .

آلية عمل السياسة التوسعية :

في حالة الكساد أو الركود أي عندما يعاني الاقتصاد من وجود فجوة انكماشية، كما هو موضح في الجزء (C) من الشكل ( ) حيث يكون مستوى الدخل القومي التوازن  $(Y^*) >$  مستوى من الدخل القومي المحتمل  $(Y^)$  ولذا ،يعاني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل  $(\Delta Y)$

،وبسبب قصور الطلب الكلي الذي يقدر بالمسافة  $(AB)$  ،وإذا كان هذا المستوى من الدخل التوازني تحقيق في ظل الاستثمار  $(I)$  المناظر لسعر الفائدة  $(r1)$  كما في الجزء  $(B)$  وأن  $(r1)$  هذا قد تحدد في السوق النقدي كما في الجزء  $(A)$  من الشكل ( )

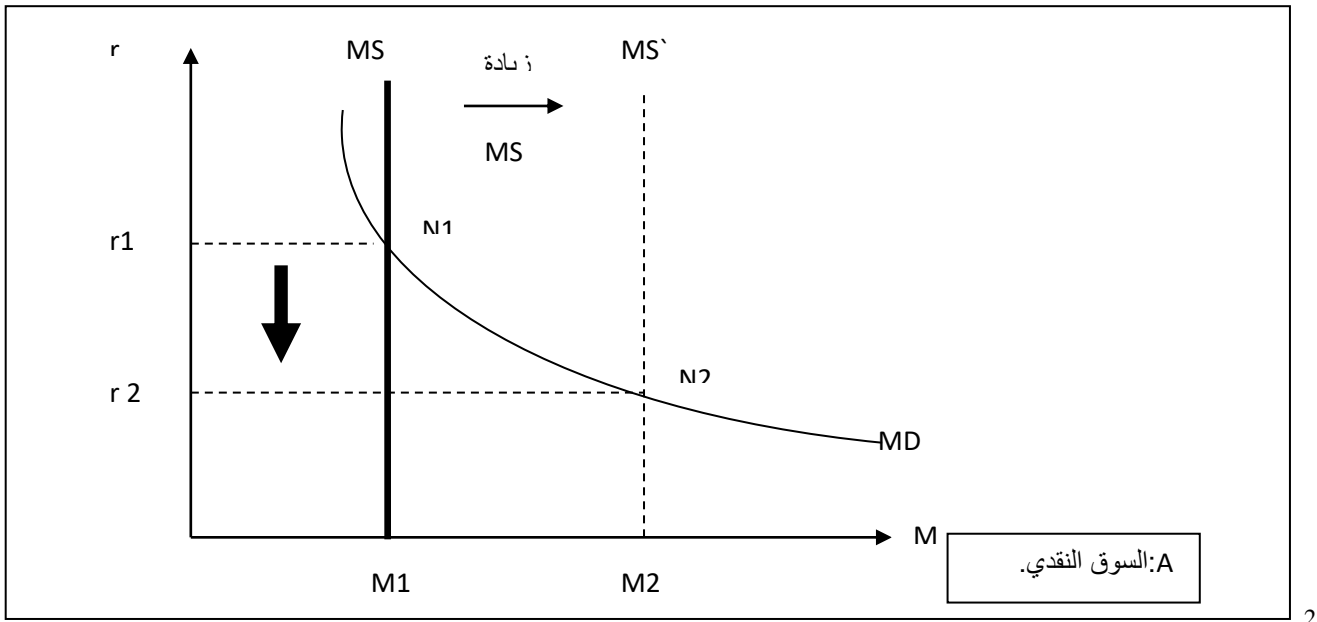
\_ ولعلاج هذه الفجوة ،فان البنك المركزي يتبع سياسة نقدية توسعية تستهدف زيادة العرض النقدي \_ من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و /أو تخفيض سعر الخصم و /أو الدخول كمشتري في السوق المفتوحة \_ ويترتب على ذلك كما في الجزء  $(A)$  زيادة عرض النقود من  $(MS)$  إلى  $(MS')$  وبالتالي ،فانخفاض سعر الفائدة التوازني من  $(r1)$  إلى  $(r2)$ .<sup>1</sup>

1:محمد شاهين: ،ملرجع سابق،ص 463\_464\_465.

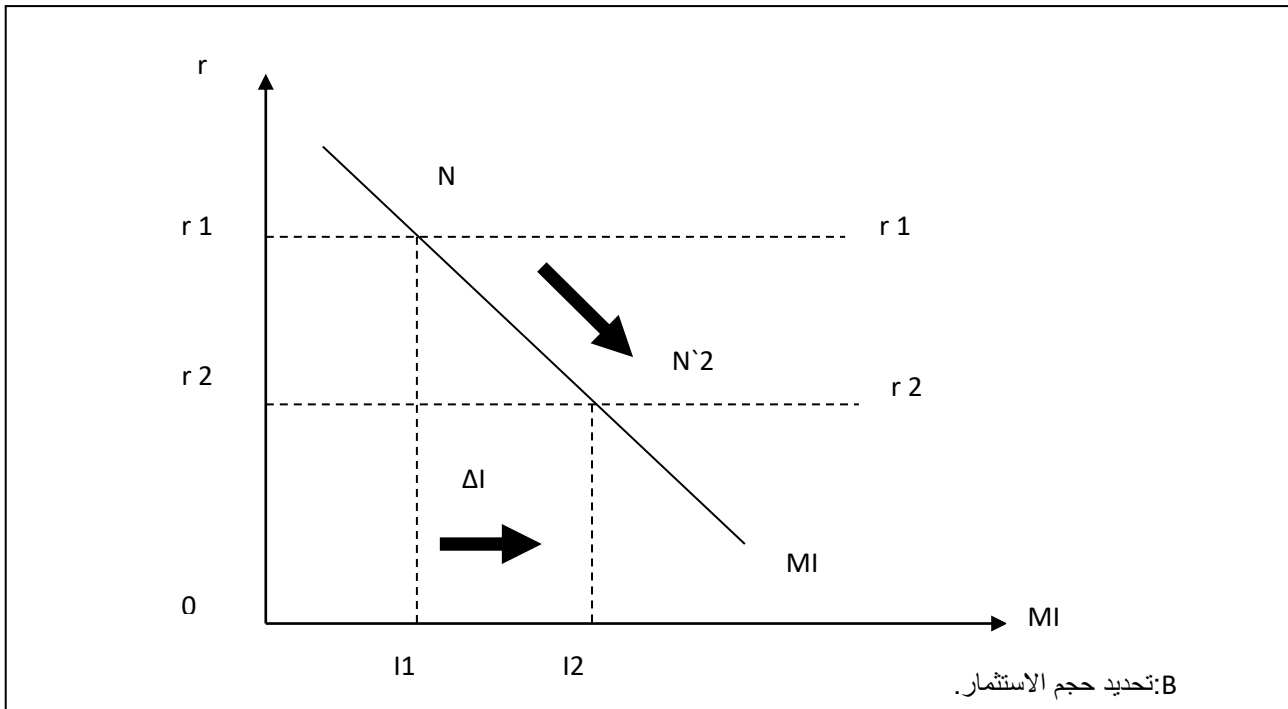
\_انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدي يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار من (I1) إلى (I2) كما في الجزء ( )  
 \_زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة (E) ،وبالتالي ،انتقال منحنى (E) إلى أعلى من (E1) إلى (E2) ويتم  
 التخلص من القصور في الطلب الكلي ،مما يترتب عليه تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل كما في  
 الجزء (C)

8ويمكن تلخيص آلية عمل السياسة النقدية التوسعية بإيجاز كما يلي <sup>1</sup>:

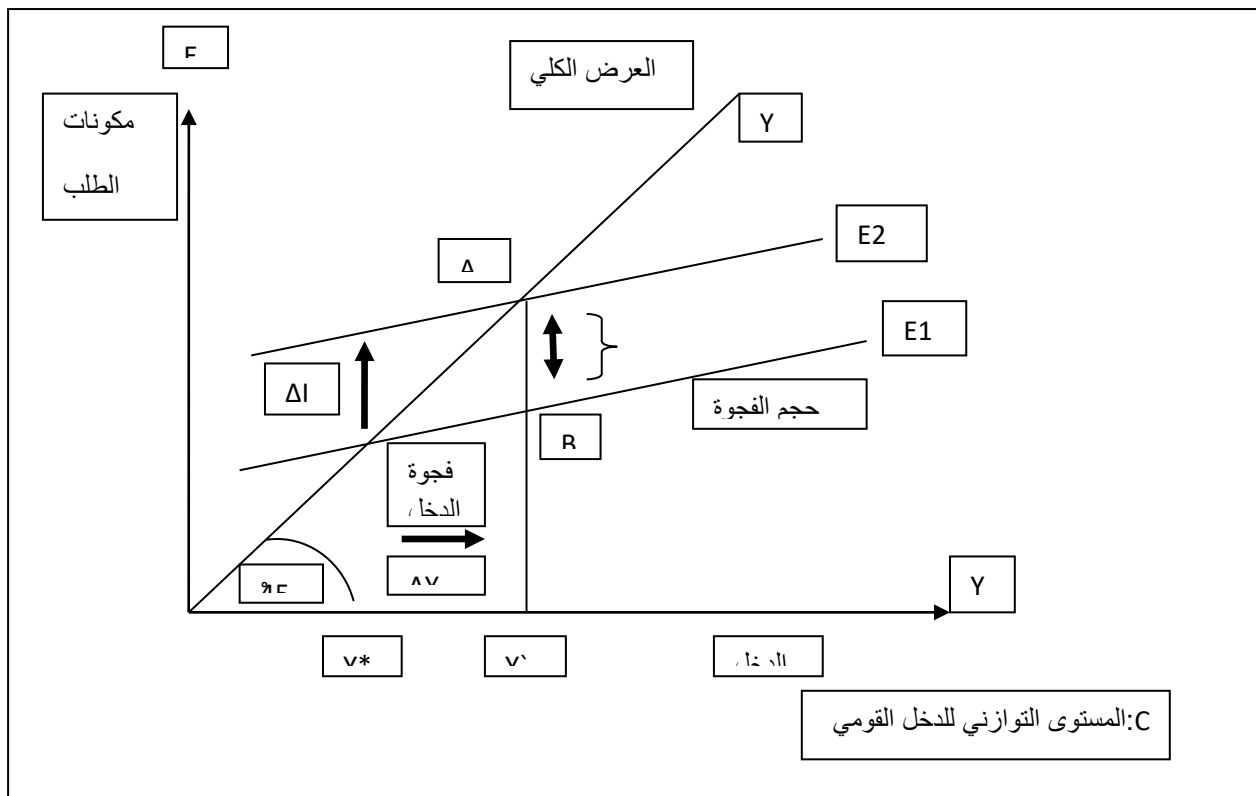
زيادة (MS) ← انخفاض (r) ← زيادة (I) ← زيادة (E) ← زيادة مستوى  
 دخل التوازن (Y\*) ليصل إلى مستوى جديد محتمل .



شكل رقم: ( 14 ) آلية عمل السياسة النقدية التوسعية.



شكل رقم ( 15 ) آلية عمل السياسة النقدية التوسعية.<sup>1</sup>



شكل رقم ( 16 ) آلية عمل السياسة النقدية التوسعية.<sup>1</sup>

1: محمد شاهين، مرجع سابق، ص. 464\_ 465.

الفرع الثالث: أهمية السياسة النقدية

1/ أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول المتقدمة

يتمثل الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الدول المتقدمة .وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:  
 -تحقيق حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الأمثل والشامل، والعمل على المحافظة على هذا المستوى وذلك بالأخذ بعين الاعتبار عوامل النمو الاقتصادية وما يصاحب ذلك من توسيع في مستوى الإنتاج والدخل.  
 \_ العمل على ثبات واستقرار الأسعار .  
 تحقيق التوازن الخارجي كاستقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل .  
 ويمكن إجمال هذه الأهداف في عبارة موجزة وهي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد.  
 يعتقد الكثير من الاقتصاديين في الدول المتقدمة اقتصاديا أن باستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وثباته، ولكنهم يختلفون في ذلك فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف فقط إلى خلق تقلبات في مستوى أسعار ثابتة بصورة مطلقة بينما يعتقد آخرون أن هذه السياسة يجب أن تميز بين الاستعمال الائتماني والاستعمال المضارب للنقود.

2/ أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول النامية

تكمن أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الدول النامية، من خلال خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الذاتي اللازم لها، غير أن قلة الموارد المالية وتخاف الاقتصاد الوطني واختلال بنيانه إلى جانب تخلف النظام المصرفي القائم ومحدودية نطاقه وتأثيره فضلا عن قلة المؤسسات المالية المصرفية ومحدودية نشاطها، أدى إلى محدودية السياسة النقدية وبالتالي التأثير على دورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، خاصة الاقتصادية منها .ويتطلب تطوير هذه الدول ودعم تنميتها، تطوير أجهزتها المصرفية والائتمانية لتتنفق مع ظروف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنميتها، ووضع السياسات المناسبة لتنظيم هذه الأجهزة وتوجيه نشاطها نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية وباقي الأهداف الأخرى للمجتمع.<sup>2</sup>

1: سنوسي علي، مطبوعة "محاضرات في النقود والسياسة النقدية". مرجع سابق، ص140\_ 141

وعليه فإنه لتحقيق التطور المناسب يجب تطبيق الأسس التالية:  
 إصلاح النظم الاقتصادية وما يتطلبه من دعم الدولة للبنك المركزي وأحكام رقابته على نشاط البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية من حيث نطاقها وأجالها وصورها المختلفة.  
 أ- توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمار المرغوب فيه، وما يستلزم ذلك من توفير المؤسسات العاملة في هذا المجال، على اختلاف أنواعها ومستوياتها بالقدر الكافي وانتشار ميادين أعمالها في كافة الأقاليم.  
 ب- إتباع السياسات النقدية المناسبة للأوضاع الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية حتى لا تحدث إختلالات نقدية تؤثر على مسار التنمية وعلى توزيع الموارد في المجتمع.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: أهداف، أدوات وقنوات السياسة النقدية .

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية:

1/ الأهداف الأولية :

تعتبر الأهداف الأولية بمثابة متغيرات تحاول السلطات النقدية التلاعب بها للتأثير على الأهداف الوسيطة وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات:

\_تسمى الأول (مجاميع الاحتياطي) وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياط البنوك التجارية ومجموع الودائع الخاصة.

\_ الثانية تمثل (أحوال سوق النقد) وتضم الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد الحكومية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

بالرغم من اقتراح النظرية النقدوية للأساس النقدي كهدف أولي، إلا أن السلطات النقدية تجري باستمرار مجاميع الاحتياطي بشكل عام، مثل: إجمالي الاحتياطي وفائض الاحتياطي..... الخ.<sup>2</sup>

1/ سنوسي علي. مطبوعة "محاضرات في النقود والسياسة النقدية. مرجع سابق. ص 140\_ 141

2/ ستيتو مليكة ء. مرجع سابق ص 169

### الأهداف الوسيطة :

تعرف هذه الأهداف بأنها "المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات ،والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية .

### المجمعات النقدية :

هي مؤشرات إحصائية تعبر عن كمية النقود المتداولة ،وتضم وسائل الدفع لدى الأعوان الماليين المقيمين ومما يعني مدى قدرة هؤلاء الأعوان على الإنفاق ،فعدد هذه المجمعات .

\_ وبمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ،ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها ببسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال ،إلى وسائل دفع.

ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية . فالهدف من المسح النقدي هو تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخل السلطات النقدية.<sup>1</sup>

### معدلات الفائدة :

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية.إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود .فقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغيرا للدخل مقترنا بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود ،في الوقت الذي ظهر فيه أن مزيجا من متغير الدخل و آخر لسعر الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا .

ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر الاقتصاد (الدورة الاقتصادية) فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات .إضافة إلى أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقد<sup>2</sup>

1:عبد المجيد قدي .المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .الطبعة الثالثة 2006.ص 64.

2:حولية يحيى ،مرجع سابق،ص 49.



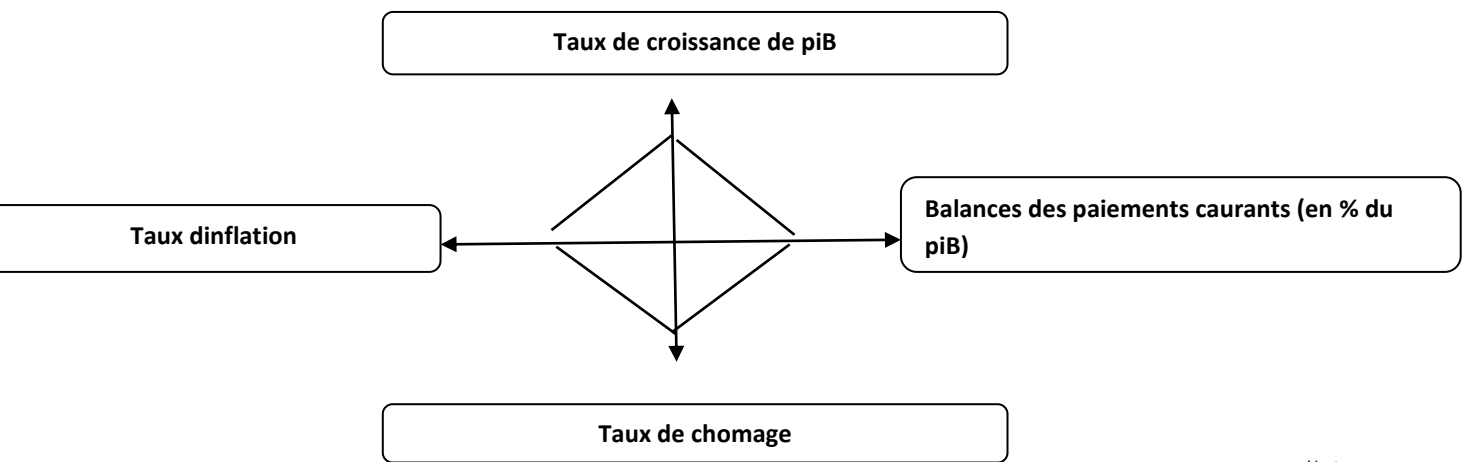
سعر الصرف :

إن استقرار سعر الصرف يضمن وضعية مستقرة للبلاد اتجاه الخارج، وبانخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لهذا تحرص بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل من جهة، وعلى استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، فكثرة المضاربة الشديدة على العملات تحدث التقلبات لسعر الصرف مما تجد السلطات النقدية صعوبة التحكم في هذا الهدف، وتؤثر عليه باستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها الحفاظ على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان نجاح.<sup>1</sup>

يعني كلما انخفض سعر الصرف يساعد على الاستقرار الاقتصادي، أي التحسين في ميزان المدفوعات، وإذا ما حدث انخفاض فيعني ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية، وارتفاع هذه الأخيرة يمكن أن يؤدي إلى تقليص الإنفاق على الواردات وهذا يؤدي إلى تحول جزء من الإنفاق على الواردات إلى الإنفاق على السلع المنتجة، مما يزيد من الإنفاق الداخلي، ويؤثر كذلك على سلوك التصدير والاستمرار للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.<sup>2</sup>

الأهداف النهائية :

وهذه الأهداف تتحقق من خلال ضمان الأهداف الآتية :



مربع كالدور

1/حولية يحي .مرجع سابق .ص 49.

2/ ستيتو مليكة .مرجع سابق .ص 174.

الشكل (17) مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية<sup>1</sup>

## 1/ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار :

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية ، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كان يتراوح مثلا بين 01% و 04 % سنويا وان تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي<sup>2</sup>.

## 2/ العمالة الكاملة :

ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين :السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية ،فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية ،والسبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفع يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة ،والتي هي مورد اقتصادي هام.<sup>3</sup>

## 3\_تحسين ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

يكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي ،وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي ،واحتياجاتها من العملة الصعبة.<sup>4</sup>

3/ محمد شاهين ا.مرجع سابق .،ص 150

1: حمد بلوافي .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .المركز الجامعي لتامنغست .الجزائر .

2:الشيخ أحمد ولد شباني .فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة فرحات عباس سطيف 2012 .ص 22

3 عبد المطلب عبد المجيد .السياسات الاقتصادية الكلية مكتبة زهراء الشرق.مصر . 1998.ص 220.

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف للسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري، الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق استخدام البنوك المركزية لأدوات سياسته النقدية .

#### 4\_تحقيق نمو اقتصادي :

ويرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو لفائض في عنصر العمل، لتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني (زيادة المعروض النقدي )، حتى يمكن للاقتصاد الوصول لنمو سريع.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية :

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية الى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتتحصّر هذه القنوات في أربعة:

أ/ قناة سعر الفائدة :وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية الى هدف النمو، على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال .

وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

ب/ قناة سعر الصرف:تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.<sup>2</sup>

1: بهاء الدين طويل .دور السياسات الاقتصادية الكلية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي .أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي.السنة الجامعية 2015\_2016 .

2: عبد المجيد قدي .،ص77\_78\_79 .

ج/ قناة أسعار السندات المالية: وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد. حيث يعتبرون أن تأثيراً لسياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار "العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي"، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

### الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية :

تشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو انتقالية وتستهدف أنواعاً محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة من الإنفاق، وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

#### الأدوات الغير مباشرة :

تعتمد الأدوات الغير مباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بادراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساساً بالمجمعات النقدية ونذكر منها:<sup>1</sup>

#### 1/ سعر إعادة الخصم:

تعد هذه الأداة الأولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان، ويعني بسعر إعادة الخصم أو سعر أو سعر البنك بأنه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك .

ولغرض الحد من الاتجاهات التضخمية عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية من شأنها تقليص الكمية المعروضة للنقد وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم .

واستناداً إلى ذلك، يتضح أن هناك علاقة طردية ما بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك للمقترضين منها والتي ينتج منها تحقيق أرباح معينة لتلك البنوك من خلال الهامش بين السعرين، وعلى صعيد آخر فعند الحاجة إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد أو معالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي عادة باتخاذ إجراءات عكسية للسياسة الانكماشية وبالتالي زيادة عرض النقد عبر آلية المضاعف<sup>2</sup>.

1: عبد المجيد قدي . مرجع سبق ذكره..ص77\_78\_79.

2: الدكتور نزار كاظم . السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي) . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع . عمان . الطبعة الثانية 2015.

ص 18\_19\_20.

## 2/ سياسة الاحتياطي القانوني :

يقصد بنسبة الاحتياطي الإجباري تلك النسبة من الودائع لدى البنوك التجارية التي يجب عليها الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا تتقاضى مقابلها أية فوائد، وتشمل الحد الأدنى

للاحتياطي الواجب الاحتفاظ به، حيث أن تغير هذه النسبة بالزيادة أو بالنقصان يؤثر على الجزء المتبقي من الودائع والقابل للإقراض ، مما يؤثر على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، أو هي نسبة عن الاحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف التجارية لدى البنك المركزي، إذ يقوم هذا الأخير بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة.<sup>1</sup>

## 3/ عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات المالية الحكومية (اذونات الخزينة) في السوق المالية بقيمة التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية، فضلاً عن تأثيرها على أسعار الفائدة .ولغرض إتباع سياسة نقدية توسعية يلجأ البنك المركزي إلى شراء السندات من السوق المفتوحة والذي يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في النظام المصرفي ومن ثم زيادة حجم القاعدة النقدية، أما إذا كان الهدف إتباع سياسة نقدية انكماشية، فإن البنك يقوم ببيع السندات في السوق المفتوحة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض حجم السيولة في النظام المصرفي. ولعل في هذه الحالة ولغرض التقليل من الفجوات التضخمية في الاقتصاد فإن السلطة النقدية تسعى إلى مواجهة ذلك عن طريق التأثير في حجم النقد المتداول من خلال بيع السندات الحكومية، وبالعكس عند الحصول على فجوات انكماشية.<sup>2</sup>

1: ناظم محمد نوري الشمري .مرجع سبق ذكره. ص 431.

2: الدكتور نزار كاظم .مرجع سابق.ص 20.

أدوات المباشرة:

1/ الإقناع الأدبي

هو أداة يحاول من خلالها المصارف المركزي إقناع المسار التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة

2/ تنظيم القروض الاستهلاكية :

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف

المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.<sup>1</sup>

3/ سياسة تأطير القرض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية<sup>2</sup> ، و تسمى أيضا تخصيص الائتمان و تكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح ، لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم و أستخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان.<sup>2</sup>

1: بلعزوز بن علي .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.مرجع سابق .ص 128\_129.

2: اكن لونيس.السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد

2010\_2011. ص 57.

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيّد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك و العكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار اجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية ، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية و تشجيع الادخار و إصدار السندات.

#### 4/ إصدار التوجيهات و التعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، و من هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلاً قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة الأجل

#### 5/ الإعلام

و يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبراً على ذلك بالوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، و يكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير و أدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، و يعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات و السياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات

#### 6/ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد :

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة ،وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة ،فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ،ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات .<sup>1</sup>

7/ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

تستعمل البنوك المركزية هذا المنهج في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك .

8/ هامش الضمان المطلوب :

أي المقدار من النقود الذي يمكن الحصول عليه منع البنوك التجارية لتمويل المشتريات من الأوراق المالية. إذ يطلب البنك المركزي من ذات البنوك رفع هذه النسبة المقدمة في حالة الركود، ويطلب خفضها في حالة الوضع التضخمي<sup>1</sup>.

9/ النسبة الدنيا للسيولة :

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا تم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي<sup>2</sup>.

10/ تنظيم معدلات الفائدة :

يتم هذا التنظيم عن طريق أسعار الفائدة التي يجب على البنوك التجارية أن تطبقها سواء بالنسبة لأنواع القروض التي تقوم بمنحها لمختلف القطاعات الاقتصادية أو بالنسبة للفوائد التي تدفعها لزيائنها على مختلف الودائع المودعة لديها، كما أن تحديد سقف لمعدلات الفائدة عند تقديم القروض هدفه عادة تنظيم وتعديل تكلفة الاقتراض خاصة تلك المقدمة لبعض المقترضين، مثل المؤسسات العمومية<sup>3</sup>.

1: ستيتو مليكة . مرجع سابق. ص 193

2: عبد المجيد قدي. مرجع سبق ذكره. ص 81.

3: ستيتو مليكة . مرجع سابق. ص 192.



المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاخرى.

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع التكفل بذلك لوحدها فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول :علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت بالتوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بخفض معدل إعادة الخصم وبالعكس أيضا إذا أرادت تخفيض الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها والأسباب التي تدعو إلى ذلك :

1/ يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي وهذا يعني أنه قد تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة والى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى .

2/ يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية من خلال سياسة الأجور والأسعار الدخل طالما أنه يشترط لفاعلية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا عن محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول الصناعية وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3/ عندما لا يكون عمل السياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على إحدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.<sup>1</sup>

1:صالح مفتاح (المفهوم، الاهداف، الادوات) دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 109.

4/ لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب .  
ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية .

5/ بينت التجارب العلمية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين للخروج من هذه الأزمة كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية . إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تهمل ذلك ، لأن التفاوضي عن ذلك يعني تقويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من الأهداف

الفرع الثاني:علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

أولاً :علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.

يقصد بالسياسة الاقتصادية أنها مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، أو الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية كما يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها .  
وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية وسنوضح العلاقة فيما يلي:

1/ .كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:

إن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار، وأشار كينز إلى أن التغير في كمية النقود التي بحوزة الوسطاء الاقتصاديون يؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار فإن هذا سيؤدي إلى زيادة العرض أن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل، وأن الأسعار سوف لا تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود علاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل.<sup>1</sup>

ومن هنا تبدو لنا العلاقة الكبيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخيرة تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وأداة من أدواتها وهي جزء من أجزاءها ، كما لا يجب أن نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق استقرار داخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتناسق فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وبالتالي عن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد.

### 2/ علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي:

في السياسة الاقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، استقرار معدل الصرف، توازن المدفوعات الخارجية... الخ، ولإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيوليات اللازمة، وبصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير، كما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية، وتستطيع السياسة النقدية أن تؤثر على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما لتخفيض الاستهلاك يكون عن طريق تقييد الاقتراض، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.

### 3/ السياسة النقدية والدورات الاقتصادية :

توجد علاقة بين النقود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل و أثناء الانكماش ويرتفع قبل الانكماش ويرتفع قبل وأثناء التوسع الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ارتباط السياسة الاقتصادية ودورها في محاربة التضخم والكساد. ومن بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل نمو عال، وبالتالي يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية.<sup>1</sup>

1:مرجع نفسه..ص 105.

## المبحث الثالث:فعالية السياسة النقدية.

## تمهيد:

إن المتأمل في الظروف التي تمر بها جميع الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، هو تعرضها للتقلبات الاقتصادية الدورية، أحيانا تنسم هذه التقلبات بالانتعاش والرواج وأحيانا أخرى تكون مناقضة للأولى فتتسم بالركود والكساد، لفترات قد تكون طويلة وقد تكون قصيرة، وهذه التقلبات تعتبر من السمات المميزة للنشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية، ومن طبيعة الأزمات الاقتصادية أن تتولد عنها ظروف صعبة مثل التضخم والبطالة وانخفاض في الإنتاج وما تمثله من معاناة لفئات عريضة من أفراد المجتمع، ولمواجهة هذه الأزمات تسعى الدول إلى التحكم والتقليل من آثارها السلبية عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية، وفي مقدمتها السياستين النقدية والمالية، وبما أن التوازن والاستقرار الاقتصادي يعتبر هدف هذه السياسات نجده قديما وحديثا مجال اهتمام مخططي السياسة الاقتصادية في معظم الدول وخاصة الرأسمالية منها.

ولمعالجة فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، نتطرق إلى :

المطلب الأول: مفهوم فعالية السياسة النقدية وصعوباتها و شروط نجاعتها.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة.

المطلب الأول : مفهوم فعالية السياسة النقدية مستوياتها وصعوباتها.

الفرع الأول: مفهوم فعالية السياسة النقدية.

يقصد بفعالية السياسة النقدية "مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ومن تلك الأهداف تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني و قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي و استقرار مناسب أيضا في قيمة العملة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في البلدان النامية، و لأجل ذلك لابد من وجود أدوات ملازمة للسياسة النقدية بغية تحقيق تلك الأهداف.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية حالة عدم اليقين في التأثير على النشاط الاقتصادي في الوقت المناسب، بسبب الصعوبات التي تواجهها في الجوانب التي تدخل ضمن اهتمامها، و عوض أن تمارس هذه السياسة تأثيرها بالاتجاه الصحيح تعمل على خلق المزيد من الإختلالات في الاقتصاد ككل، وهذه مشكلة تعترض السلطات النقدية في رسم و إدارة السياسة النقدية، أما الصعوبات التي تحد من فعالية السياسة النقدية فهي:

أ. مشكلة التباطؤات (الفجوات) الزمنية: و يقصد بها طول الفترات التي تفصل بين حدوث مشكلة اقتصادية معينة، وبين الأثر الفعلي للأدوات المستعملة لمعالجتها، وتتمثل هذه التباطؤات في الأشكال الآتية.

1- **تباطؤ فترة جمع البيانات**: وهي الفترة التي تفصل بين حدوث تغير في المؤشرات الاقتصادية وبين جمع الإحصائيات التي تقدمها الجهات المعنية، فمن جهة هذه الإحصائيات تتغير بسرعة ومن جهة أخرى قد تتوفر بعد مدة طويلة قد تصل إلى الأسبوع مثل عرض النقود، أو إلى الشهر مثل الائتمان، أو إلى ثلاثة أشهر مثل الناتج الوطني، أو لا تظهر في صورتها النهائية إلا في تواريخ لاحقة ثم تدخل قيد الدراسة والتحليل

2- **تباطؤ فترة التشخيص (التعرف)**: وهي الفترة الفاصلة بين الحصول على الإحصائيات وبين تحديد العوامل المؤدية إلى حدوث التغير في المتغيرات الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار مناسب، ففي حالة السياسة النقدية لا يمكن معرفة طبيعة المشكلة الاقتصادية بالسرعة الكافية حتى يمكن استخدام الأدوات المناسبة.

3- **تباطؤ فترة التشريع**: بعد دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية والتعرف عليها تعرض القرارات على السلطة التشريعية للموافقة عليها قبل تنفيذها، وهنا نفرق بين حلول السياسة المالية التي تأخذ وقتا أطول وبين حلول السياسة النقدية التي تعتمد على قرارات البنك المركزي الذي تكون قراراته جاهزة، بمعنى آخر السياسة النقدية تتقدم عن السياسة المالية بالنظر إلى مدة وسرعة اتخاذ القرار.<sup>2</sup>

1: د. بوقوم محمد. مرجع سبق ذكره. ص 93.

2: ص 22...25 majalt25... enssera net -www.enssera.net

- **تباطؤ فترة التنفيذ:** وهي الفترة الفاصلة بين فترة التشريع أو اتخاذ القرار وبين استعمال الأدوات المناسبة، وهذه الفترة تطول في السياسة المالية بينما تقصر في السياسة النقدية لأن البنك المركزي هو الذي يأخذ القرار ويقوم بالتنفيذ دون أي تباطؤ يسجل.

- **5تباطؤ فترة التأثير:** وهي الفترة الفاصلة بين تنفيذ القرار وبين ظهور الأثر في شكل هدف نهائي فهذا القرار لا يحقق مفعوله إلا بعد مدة زمنية تختلف من بلد لآخر، ويرى النقديون بأن فترة التأثير في حالة السياسة النقدية تكون طويلة ما بين التغيير في المعروض النقدي وظهور التأثير في المتغيرات الأخرى وخاصة على الناتج الحقيقي وقد يتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر وفي بعض الأحيان ما بين 12 و 18 شهر

**ب. مسألة استقلالية البنك المركزي:**

إن السياسة النقدية تستطيع التحكم في التضخم عندما تكون السلطة النقدية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، أما إذا لم تتوفر هذه الاستقلالية بدرجة كافية فستقع السلطة النقدية تحت طائلة الضغوطات وتعرقلها عن تحقيق أهدافها، وتتعدم معها فعالية السياسة النقدية.

كما أن السلطة النقدية المستقلة ستتصادم أهدافها الممثلة في الحد من التضخم مع مسعى الحكومة عندما ترغب في تمويل العجز الكامل في الموازنة العامة للدولة باللجوء للبنك المركزي، وبما أن هذا التمويل سيكون أحد الأسباب الرئيسية في ظهور التضخم سيرفض البنك المركزي هذا التمويل ولتأكيد أهمية الاستقلالية في هذه الحالات أجريت دراسات عديدة على الكثير من البنوك المركزية باستعمال معيار الاستقلالية بين البنك المركزي والحكومة وبينت النتائج بأن البنوك الأكثر استقلالية هي البنوك التي حققت معدل تضخم منخفض مع معدلات بطالة أقل، أما البنوك المركزية الأقل استقلالية هي البنوك التي لم تتحكم في التضخم مع وجود بطالة مرتفعة وقد اعتبرت هذه النتائج تأكيدا على صحة الاتجاه نحو منح المزيد من الاستقلالية للسلطة النقدية ضمانا لفعالية السياسة النقدية.

### ج أوضاع تتعلق بالدول النامية نفسها :

تتميز السياسة النقدية بضعف فعاليتها في الدول النامية عموما، بسبب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون في غالب الأحيان عائقا حقيقيا، بدلا من أن تكون عاملا مساعدا لتمكين هذه السياسة من تأدية دورها بكفاءة كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهناك اعتبارات عديدة جعلت السياسة النقدية قليلة الفعالية في الدول النامية نذكر البعض منها:<sup>1</sup>

1- ضيق نطاق السوق النقدية والمالية مع انتشار العادات غير المصرفية في المجتمع، فالسوق الضيق ينتج عنه قلة التعامل بالأوراق المالية والتجارية مع محدودية البائعين والمشتريين مما يفيد انخفاض حجم المبادلات، وهذه الظروف لا تساعد على تطبيق بعض أدوات الرقابة الكمية مثل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، والاهتمام ينصب أكثر على نسبة الاحتياطي القانوني.

2- انتشار ظاهرة الازدواجية الاقتصادية بوجود قطاع حديث ومنظم وقطاع تقليدي غير منظم فالقطاع الأول يضم مؤسسات نقدية ومالية حديثة تتعامل به مع العالم الخارجي وينتشر في المناطق الحضرية، أما القطاع الثاني فيضم المرابين والتجار وملاك الأراضي والأصدقاء والأقارب والذين يخرجون عن سيطرة ومراقبة البنك المركزي، وينتشر هذا القطاع في المناطق الريفية حيث يسود القطاع الزراعي، وهذه الازدواجية في الاقتصاد عموما مع تواجد قطاع متخلف وغير منقذ داخل الاقتصاد المحلي خصوصا تترتب عنه آثار سلبية منها:

\* استمرارية وجود المعاملات غير النقدية.

\* الحد من نمو البنوك في المناطق الريفية وهذا بدوره يعيق استعمال الائتمان المصرفي.

\* بقاء العادات القديمة مثل: ميل الأفراد إلى الاكتناز بدل الادخار، أو الاستثمار في الأراضي والمباني عوض الاتجاه نحو الاستثمارات المنتجة.

3- سيطرة القطاع المعيشي الذي يذهب الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك، ويخرج عن دائرة المبادلات النقدية، ما عدا بعض السلع القليلة، وهذا يحد من تأثير السياسة النقدية.

4- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي التي تنعكس آثارها على الأوضاع النقدية

إن الاعتبارات السابقة مع وجود اعتبارات أخرى وهي كثيرة جدا، قد دفعت إلى الاعتقاد. بتواضع الأهمية التي يمكن أن تلعبها السياسة النقدية في الدول النامية، لكن هذا لا ينفي انعدام دورها أو التقليل من أهميتها.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: شروط نجاعة السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة و في أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل أو شروط أهمها :

1\_ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحا ومحددا كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.

2 \_ هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.<sup>2</sup>

7: المرجع نفسه، 22.....25.

2: ووجدى مليكة. السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1990\_2014). مذكورة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي. السنة الجامعية 2015\_2016. مرجع سابق. ص. 45.

- 3\_ مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها
- 4\_ نظام سعر الصرف، إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- 5\_ درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- 6\_ سياسة الاستثمار، مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- 7\_ توافر أسواق مالية ونقدية متطورة.
- 8\_ مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، مما يمكنها من تحقيق نجاعتها وفعاليتها.
- 9\_ توافر نظام معلوماتي فعال؛ إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود . ومن هذا المنطلق فيجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وإمكانياته.
- 10\_ حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني:فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

#### الفرع الأول :فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

لقد لاحظنا في وضع سابق أن فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ارتبط تاريخيا بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

فقبل حدوث أزمة الكساد الكبير(1929\_1933) كان الاعتقاد السائد بجدوى فعالية السياسة النقدية أكثر من بقية السياسات الاقتصادية الأخرى في الأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفا أساسيا تسعى إليه السياسة الاقتصادية العامة للدولة .إذ يمكن باستخدام أدوات السياسة النقدية وفي مقدمتها أداة سعر الفائدة من التأثير على الوضع الاقتصادي .<sup>2</sup>

1:وجدي مليكة. امرجع سابق.ص 45.

2: ناظم محمد نوري الشمري. مرجع سابق.ص 470\_471



ففي حالة تخفيض سعر الفائدة المفروض على قروض المصارف التجارية سيؤدي ذلك إلى زيادة طلب المستثمرين على هذه القروض بسبب انخفاض كلفتها نسبيا ثم سيزداد حجم الطلب الكلي ويتم الانتقال من الكساد إلى الرواج الاقتصادي أما في أثناء فترات التضخم فيمكن اللجوء إلى السياسة النقدية أيضا وتغيير سعر الفائدة بالارتفاع ثم انخفاض طلب المستثمرين على القروض المصرفية ثم يتقلص حجم الإنفاق الكلي فتهدد هذه الضغوط التضخمية ويتحقق قدر من الاستقرار في الأسعار.

إلا أن هذه الاعتقادات الكلاسيكية سرعان ما تبددت بحكم استمرار فترة الكساد وعجز الإجراءات النقدية عن معالجة جذور الأزمة فعلى الرغم من تخفيض كلفة الائتمان وزيادة وفرته بإتباع سياسة النقود الرخيصة أو السهلة إلا أن الكساد ظل سائدا. فظهر الأفكار الكينزية الداعية إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن خلال حجم الإنفاق الحكومي. وهنا بدت الدعوة واضحة إلى تبني السياسة المالية كأداة فعالة في معالجة الأزمة الاقتصادية.

فكان للإنفاق الحكومي الاستثماري أهمية واضحة في زيادة حجم التشغيل ثم زيادة حجم الإنتاج والدخل القومي مما أدى ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي والانتقال به من الكساد إلى الرواج الاقتصادي لذلك كانت الفترة التي أعقبت الكساد الكبير تشهد اهتماما متزايدا بأهمية وفعالية السياسة المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية باعتبارها سياسة كفيلة بمعالجة الكساد الاقتصادي مقابل قصور السياسة النقدية لمعالجة هذا الوضع. خاصة وأن سعر الفائدة لم يعد الوسيلة المجدية لأن هناك حدا أدنى لا يمكن لسعر الفائدة أن يكون أقل منه .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الاهتمام مجددا بالسياسة النقدية وبدء التركيز عليها بوصفها سياسة فعالة في معالجة الضغوط التضخمية التي بدأت تعاني منها معظم الاقتصاديات الرأسمالية بسبب تزايد حجم الإنفاق النقدي على إعادة بناء الاقتصاديات التي تأثرت كثيرا بالحرب وأصبحت الدعوة موجهة إلى البنوك المركزية لفرض رقابتها المصرفية من خلال اتخاذها للإجراءات والتدابير اللازمة لتقليص حجم الائتمان المصرفي وزيادة كلفته بغية تخفيف حدة الضغوط التضخمية.<sup>1</sup>

1: ناظم محمد نوري الشمري. مرجع سابق. ص 470\_471.

الفرع الثاني: عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية :

تعاني هذه الدول من اختلال في البنيان الاقتصادي واختلال في علاقتها الاقتصادية ،هذا بالإضافة إلى اختلال هيكل الائتمان القائم في هذه الدول.

ومن ثم فعند فحص عناصر فعالية السياسة النقدية عند هؤلاء نجد الاقتصاديات الدول النامية لا تحوي عناصر النجاح من ذلك :

1/ تفقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة ،كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

2/ نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية ،فان ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي .

3/ تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل ،مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والتجارة ) وهو تمويل (طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية ) .

4/ ضعف الوعي النقدي والمصرفي ،حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية ،وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات ،الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية .

5/ دم وجود استقرار في المناخ السياسي ،وتقلب في وضع موازين مدفوعاتها ،وتخلف النظم الضريبية ،مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي ،وبالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6/ من بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار ،وان كان هذا الهدف يلاءم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلاءم اقتصاديات الدول النامية ،حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز).والنتيجة لذلك التضخم (ارتفاع الأسعار) في البلدان النامية ليس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية ،لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.<sup>1</sup>

1: بلعوز بن علي.السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر.مجلة البحوث الاقتصادية .العدد 41.مرجع سابق.ص.131.

6/ تركز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي ،مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية ،وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول الى تقلبات اقتصادية عنيفة ،نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.

7/ يعتمد التداول النقدي بصفة أساسية في الدول النامية على النقود المادية(خاصة النقود الورقية) ،أما النقود المصرفية(الكتابية) فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات (ماعداد العمليات التي تتم بين المؤسسات والشركات حيث يتم استعمال النقود المحاسبية بشكل مقبول)

8/ يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية ،لأسباب عدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز ،وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.

9/ يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني من الائتمان المصرفي طويل الأجل ،أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة.

#### الفرع الأول:فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة.

تتميز السياسات النقدية في الدول الرأسمالية المتطورة بتطبيق أدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة و المساعدة للتأثير على طلب الائتمان و منحها، و من العوامل التي تساعد السياسة النقدية في تأدية دورها الفعال و بالتالي تأثيرها على النشاط الاقتصادي نجد:

1- العمل المشترك و التعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات المالية و المصرفية و في مقدمتها الثقة الموجودة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، فهذا التعاون والثقة يُعبّر عن تجاوب البنوك التجارية مع قرارات السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي لبلوغ الأهداف المنشودة.

2- تطور و انتظام السوق النقدية فمثل هذه السوق تساعد كثيرا في التعامل بالأوراق التجارية قصيرة الأجل القابلة للخصم، و بالتالي تزيد من فعالية معدل الخصم في التأثير على طلب القروض بواسطة تكلفة خصم الأوراق التجارية .بحيث كلما كانت هذه التكلفة كبيرة فهذا يؤدي إلى عدم إقبال ممن يتعاملون بالأوراق التجارية، على طلب القروض، لان معدل الخصم مرتفع و يكون العكس في حالة كون تكلفة الخصم قليلة أي انخفاض معدل الخصم.<sup>2</sup>

1:بلعوز بن علي.. السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائرمجلة البحوث الاقتصادية .مرجع سابق.ص 131.

3 - وجود سوق مالية كبيرة ومتطورة تتعامل بالأوراق المالية، ففي حال وفرة هذه السوق تزيد فعالية سياسة السوق المفتوحة في التأثير على عرض الائتمان، من خلال دخول البنك المركزي إلى هذه السوق باعتباره بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، وهذه إحدى خصائص اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتميز بكبر حجم أسواقها المالية، نتيجة اعتماد الحكومات في الإقراض من السوق و من الجهاز المصرفي لمواجهة نفقات المشروعات العامة هذا من جهة، و قيمة القروض في حد ذاتها و تزايدها من حين لآخر من جهة أخرى، و كذلك تداول نسبة كبيرة من الحقوق على الأصول الرأسمالية في السوق المالية، إضافة إلى تزايد تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل مقارنة بمجموع الأوراق المتداولة في السوق، و أخيراً كبر و اتساع هذه السوق تؤدي إلى اتساع عمليات البيع و الشراء التي ينفذها البنك المركزي عن طريق سياسة السوق المفتوحة.

**الفرع الثاني: مراحل و مسار تطور فعالية السياسة النقدية ودرجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية.** يجد أنها مرت بأربع مراحل أساسية و هي:

**المرحلة الأولى:** كانت السياسة النقدية الأداة الوحيدة المعترف بها كموجه للسياسة

الاقتصادية قبل أزمة الكساد الكبير 1929 وقد كان الاستقرار الاقتصادي هو المستهدف لهذه السياسة من خلال تنظيم عرض النقود سواء بالتدخل المباشر بواسطة عمليات السوق المفتوحة أو الاحتياطي القانوني أو سعر الفائدة، و قد كان ذلك مبنياً على فرضية تأثير الإنفاق النقدي في السوق بالتغير في عرض النقود فقط حسب التحليل الكلاسيكي السائد آنذاك، بخصوص أثر النقود في النشاط الاقتصادي فيقررون بأن مستوى الأسعار هو المتغير التابع و عرض النقود هو المتغير المستقل والحاسم، لكن الكساد الكبير الذي تعرض له الاقتصاد العالمي بين محدودية فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

**المرحلة الثانية:** لقد ظهرت السياسة النقدية عدم كفاءتها وعجزها في مرحلة الكساد الاقتصادي الشامل، و هذا ما جعل كينز عام 1936 يدخل عاملاً آخر كبديل للسياسة النقدية يتمثل في السياسة المالية، التي اعتبرت أكثر فعالية وأحسن أداة لمساهمتها في تشجيع الاستثمار ومعالجة الاختلال الاقتصادي، فتقدمت السياسة المالية عن السياسة النقدية التي بقيت تحتفظ بمهمة ثبات سعر الفائدة عند مستوى منخفض لتشجيع زيادة (الاستثمار)

**المرحلة الثالثة:** في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية و حتى بداية الخمسينات، عادت السياسة النقدية من جديد لتحتل الصدارة من بين باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، بسبب التطور الذي بين عجز السياسة المالية في مواكبة التطور الحاصل و معالجة مشكلاته، بحيث أصبحت غير مرنة في معالجة التضخم، لان علاج هذا الأخير يتطلب حسب السياسة المالية تحقيق فائض في ميزانية الدولة بتقليل النفقات و زيادة الإيرادات ، و هذا ما لم يكن سهلاً . ففي جانب تقليل النفقات واجهت الحكومات صعوبة نتيجة تحملها أعباء تأمين بعض الخدمات الاجتماعية و الصحية و الثقافية. أما في جانب زيادة الإيرادات كانت هناك صعوبات أيضاً  
بخصوص<sup>1</sup>

www.enssera.net enssera majalt: مرجع سبق ذكره، ص 16\_17.

رفع قيمة الضرائب إلى مستوى يكون أعلى من المستوى المطبق، بسبب الأضرار التي قد تلحق بالفئات الاجتماعية التي تمسها هذه الزيادة، و كنتيجة لذلك تراجعت أهمية السياسة المالية ورأت الدول الرأسمالية ضرورة الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي، من خلال التعليمات التي أعطيت للبنوك التجارية لتسهيل أو تقييد منح الائتمان، و لذلك تزايدت أهمية السياسة النقدية و أصبحت فعاليتها واضحة في تنظيم السيولة للاقتصاد ككل و ليس فقط إدارة و مراقبة عرض النقود و إدارة الائتمان الذي هو من مهام السياسة النقدية التقليدية.

**المرحلة الرابعة:** منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي اشتد الخلاف بين أنصار السياسة النقدية و أنصار السياسة المالية، حول أهمية السياسة التي يتبناها كل فريق في معالجة المشاكل الاقتصادية و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتكاد تجمع كل المراجع الاقتصادية بأن بداية الخلاف ظهر على يد ميلتون فريدمان الاقتصادي الأمريكي، زعيم المدرسة النقدية مع مجموعة من أنصاره الذين تعصبوا للسياسة النقدية، وأقروا بأن لها الفعالية والقدرة الكافية دون غيرها من السياسات، على تحقيق التشغيل وعلاج الأزمات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، كما اهتم هذا التيار بدراسة كل السبل التي تمكنهم من تجريد السياسة المالية تمامًا من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني، وشككوا في قدرتها لمعالجة الأزمات و تحقيق التوازن العام، وأمام هذا الهجوم الذي تبناه النقديون دفع بأنصار السياسة المالية إلى التصدي لهذا الهجوم و دافعوا عن فعالية السياسة المالية، و بينوا قدرتها في التأثير على الاقتصاد وعلاج الأزمات دون تجريد السياسة النقدية من فعاليتها وأهميتها، بل اعتبروها ضرورية لمساندة السياسة المالية، لكن وضعوها في مرتبة ثانوية.

هذا الخلاف حول الفعالية و درجة تأثير كل سياسة أدى إلى ظهور تيار ثالث حاول التوفيق بين وجهتي النظر المختلفتين، يتزعمه الاقتصادي الأمريكي " والتر هيلر " الذي ناد بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة مزج كل من الأدوات المالية و الأدوات النقدية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية، و لكن حتى أنصار مزج السياستين لم يحددوا عدد الأدوات المستخدمة لكل نوع من السياستين أو ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة بل تركوا تحديد ذلك حسب الظروف الاقتصادية<sup>1</sup>.

خاتمة الفصل:

تؤدي النقود دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمى خاصة مع دخول الالفية الثالثة والتي يطلق عليها عصر العولمة وتتضح أهمية دراسة النقود في الوقت الحاضر ليست مجرد وسيط يستخدم لتسهيل العمليات الاقتصادية بل أصبحت عنصرا نشطا يتفاعل مع الاحداث فيتأثر بها ويؤثر فيها .

السياسة النقدية تعني الدابير والاجراءات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم الائتمان وهذه الاجراءات والتدابير المتخذة تسطر لها أهداف أولية ووسيلة ثم نهائية.

بحث أن السياسة النقدية هي من أهم أدوات السياس الاقتصادية اذ تهدف الى التوفيق بين عرض النقود واحتياجات الاعوان الاقتصاديين اليها .وذلك من أجل ضمان التوازن الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط اذ ينتقل تأثيرها الى الهدف النهائي وفقا لاختيار الهدف الوسيط وتماشيا مع الادوات المستخدمة التي تستطيع السلطة النقدية التأثير على كمية الائتمان.

أذ لاحظنا أن فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ارتبط تاريخيا بتطور الافكار والنظريات الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة والنامية وهذه الاخيرة تواجهها عدة صعوبات في تطبيق السياسة النقدية نظرا لافتقارها أسواقها وضعف البنك المركزي .....الخ.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث: حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري:

## مقدمة الفصل:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد لبيبرالي يقوم على اسس ومبادئ اقتصاد لسوق وذلك بعد ازمة سنة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر الامر لدي تطلب في بداية الامر القيام باصلاحات دائية من دون اللجوء الى اطراف اجنبية

وضع قانون النقد والقرض المتعلق بالنظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز باعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وابرار دور لنقد والسياسة النقدية ونتج عنه تاسيس نظام مصرفي دو مستويين واعيد للبنك لمركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها اعوان اقتصادية مستقلة ضف الى ذلك اعتماد برامج الاصلاح الاقتصادي التي فرضتها مؤسسات النقد الدولية على الحكومة الجزائرية كغيرها من حكومات الدول النامية مقابل لجوء هذه الاخيرة الى تلك المؤسسات المالية طالبة اعانات مالية تساعدها على بناء وتنفيذ سياسة تصحيحية لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي عصفت باستقرارها اقتصاديا وحتى سياسيا.

من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية سعت السلطات العامة في الجزائر الى اعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة (السياسة النقدية والسياسة المالية... وغيرها) وتحديد اهدافها النهائية بدقة وباولوية مسبقة التحديد بعيدا عن اي خلفيات او مصالح وفتح المجال الواسع امام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث سنخص المبحث الاول خصوصيات الاقتصاد الجزائري وقد قسمناه لثلاثة مطالب المطلب الاول يتحدث على نشاة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري والمطلب الثاني يتحدث على الاصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري والمطلب الثالث يتضمن اصلاحات التسعينات قانون النقد والقرض 90-10

المبحث الثاني سندرس فيه السياسة النقدية في الجزائر ومراحل تطور النقود في الجزائر والمبحث الثالث سندرس فيه مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري باستخدام تطبيق بنسخته 8 و9 Eviws



## المبحث الاول: خصوصيات الاقتصاد الجزائري

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا ولكنه تابع اجنبي وقائم على اساس الاقتصاد الحر الليبرالي وقد نتج عن استقلالها جملة من التغيرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها ومن اهم هذه التغيرات انشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964 زكان هذا بعد كل الجهود التي بذلتها من اجل استرجاع حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في اصدار النقد وانشاء عملة وطنية .

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تقوم بها العمليات البنكية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة للبلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية .

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة اصلاحات مند الاستقلال وقد مر بعدة تطورات بدءا من تكوينه مند الاستقلال متبوعا باصلاحات السبعينات والثمانينات الى اخر تعديلات والتي جاءت مع قانون النقد والقرض

10 - 90

## المطلب الاول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

بدلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في اصدار النقد وانشاء عملة وطنية فباشرت بانشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964 ولهذا لا بد من التطرق الى لمحة تاريخية عن نشأة بنك الجزائر مند الاستقلال الى يومنا هذا.

## الفرع الاول: البنك المركزي الجزائري:

كان النظام المصرفي الجزائري تابعا للاستعمار وقائم على اساس اقتصادي ليبرالي ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعا اقتصاديا مزريا وصعبا بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية ونتيجة ذلك انه ظهر نظامين مصرفيين واحد قائم على اساس ليبرالي والاخر قائم على اساس اشتراكي تابع للدولة وبالتالي عجز البنك المركزي احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة ومنه لم يكن امام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تامين المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وجدي جميلة .مرجع سبق ذكره -ص 105

يعتبر انشاء البنك المركزي الجزائري في حد ذاته حدثا تاريخيا ومكسبا للجزائر بعد استقلالها امام المهام والوظائف التي اسندت له ففي مجملها لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية في مختلف الدول<sup>1</sup> وفقا لقانون المالية سنة 1965 فان البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد او شرط وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسب الخزينة العامة. تقرر انشاء مؤسسة اصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963 وبذلك انشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 62-411 المصادق عليه من قبل المجلس التاسيسي في 13 ديسمبر 1962. وقد تم تبرير هذا الاحتيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة والمتمثل في:

-يتمثل الغرض الاول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي واعطاء الحكومة امكانية المراقبة اللازمة .

-بينما الغرض الثاني يتمثل في وجوب تمتع ادارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتهما. وبموجب المهام المسندة للبنك المركزي في اطار قانون 62-411 نجد ان هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك البنوك وبالتالي تم منعه من القيام باية عملية مع الخواص الا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية .

الا ان الفترة السابقة لعام 1986 قد اظهرت خلا على مستوى تنظيم واداء النظام البنكي الجزائري ويتمثل اصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية واولويتها وذلك وفقا لاليات والشروط تتحدد اصلا باليات واهداف التنمية ذاتها وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من اجل تطويرها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان الطبعة الاولى، 2010، ص120

<sup>2</sup> محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص104

الفرع الثاني: البنوك التجارية:

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان للاقراض والاقتراض اذ يحصل البنك التجاري على اموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب او عند استحقاق الاجل كما يقدم لهم القروض وتعتبر عملية خلق الودائع اهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر .

تؤدي البنوك التجارية ثلاثة مهام :

-مهمة البنوك التجارية العمومية.

-مهمة مراقبة التبادلات <sup>1</sup>

-مهمة اساسية تتمثل في عملية الائتمان .

ولقد اسست الجزائر بعد الاستقلال خمسة بنوك تجارية وهي:

-البنك الوطني الجزائري

-القرض الشعبي الجزائري

-البنك الخارجي الجزائري

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية

-بنك التنمية المحلية

اولا:نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري :انشئ البنك الوطني الجزائري في 13جوان 1966وهو يعتبر اول البنوك التجارية التي تم تاسيسها في الجزائر المستقلة ويمكن حصر وظائفه فيما يلي:

-تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير والمتوسط الاجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص34

<sup>2</sup> موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014-تخصص مالية المؤسسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة البويرة، ص111.

- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي حتى عام 1982 حيث اسس البنك الفلاحي للتنمية
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالاضافة الى مساهمته في راس مال عدد ن البنوك التجارية.
- ثانيا: نشأة ومهام القرض الشعبي الجزائري: تم تاسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966 وهو ثاني بنك تجاري يتم تاسيسه في الجزائر ويقوم بالوظائف التالية:
- تقديم القروض للحرفين والفنادق وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تقديم القروض لاصحاب لمهن الحرة وقطاع الري والمياه.
- يقدم قروضا وسلفيات لقاء سندات عامة الى الادارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.
- يقوم بعملية البناء والتسيير من خلال قروض متوسطة وطويلة الاجل.
- ثالثا: نشأة ومهام البنك الخارجي الجزائري: انشئ بموجب المرسوم رقم 67-204 بتاريخ 1 اكتوبر 1967 على شكل مؤسسة وطنية حيث انه يعمل وفقا للقانون التجاري ففي الاطار الداخلي يقوم بما يلي:
- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات.
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف والتسيقات المباشرة او غير المباشرة وتشمل القروض بالتوقيع والاعتمادات المستندية والكفالات
- يمنح القروض الاستثمارية المتوسطة لاجل
- اما في لطار الخارجي فيقوم ب:
- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد والتصدير
- تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمود عبد العزيز توني. اقتصاديات النقود والبنوك. رؤية معاصرة. مكتبة الشقري للنشر والتوزيع 2015-2016. ص 95

رابعا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 وبصفة عامة يقدم البنك القروض على الشكل التالي:

-قروض العمل والخاصة باليد العاملة

-قروض التمويل التي تخصص لتغطية التمويل الفلاحي وتطوير الانتاج الغدائي والحيواني والزراعي على المستوى الوطني وعلى مستوى الريف

-قروض خاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب<sup>1</sup>

خامسا: بنك التنمية المحلية: تأسس بموجب المرسوم رقم 85/85 في 30 افريل 1985 واخر بنك تجاري يتم تاسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الاصلاحات وذلك تبعا لاعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري. وهو يقوم بالوظائف التالية:

-خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات والولايات

-منح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: الاصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري**

لقد شهد النظام المصرفي الجزائري عدة اصلاحات عقب الاستقلال بداية باصلاحات السبعينات وكذا اصلاحات الثمانينيات وصولا الى اصلاحات التسعينات (قانون النقد والقرض)

**الفرع الاول: اصلاحات السبعينات**

لقد جاء هذا الاصلاح المالي لعام 1971 ليكسر منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزيتها وفي الحقيقة فان هذه المركزية تستجيب لثلاثة اعتبارات اساسية :

-ضرورة التوافق والانسجام مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي باعتباره مجرد اداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش. مرجع سبق ذكره ص36

<sup>2</sup> محمود حميدات. مرجع سبق ذكره.ص108

<sup>3</sup> موقاري حورية. مرجع سبق ذكره.ص113

-تعاضم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الاول(1970-1973) ويجب ان يتبع نظام التمويل هذا الاتجاه ضمانا لمبدأ الانسجام حيث ان التحكم في التدفقات الحقيقية يجب ان يرافقه تحكم في التدفقات النقدية

-تعاضم اهداف الاستثمار وهذا استوجب تكييف نظام تمويل يناسب تحقيق هذه الاهداف بالاعتماد على مركزية التمويل ومراقبة التدفقات النقدية.

يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية يقيام هذه الاخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك لتجارية حتى يمكنها لمراقبة ومتابعة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية الحساب الاول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

جاءت هذه الاصلاحات في اطار المخطط الرباعي الاول(1970-1973) بهدف ازالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات وتماشيا مع هذه الاصلاحات اسست الدولة الجزائرية هيئتين مصرفيتين تتكفلان بتسيير البنوك ومراقبة وادارة القروض وتعملان تحت وصية وزارة المالية مباشرة وهي مجلس القرض واللجنة التقنية للمنشات المصرفية.

#### اولا:مجلس القرض:

اسندت له مهام عديدة من اهمها:

- ابداء الاراء والملاحظات المتعلقة بالنقد والقرض في اطار المخططات التنموية
- رفع تقارير دولية الى وزير المالية تتضمن حالة النقد والائتمان والاثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني
- اقتراح التدابير لتسيير هذه الحالات.

#### ثانيا:اللجنة التقنية للمنشات المصرفية

اسندت لها هي الاخرى مهام عديدة منها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وجدي جميلة -"مرجع سبق ذكره-ص107- 108

رفع التقارير الى وزير المالية تتضمن كل الملاحظات والآراء والتوصيات ذات الطبيعة المصرفية وكل المهن التي ترتبط بها

-اقتراح طرق تنفيذ البرامج الاستثمارية بسرعة وبفعالية كما يبحث ايضا في طرق خلق الانسجام بين المؤسسات المالية والمصرفية وتنسيق النشاطات فيما بينها<sup>1</sup>

-توحيد طرق العمل المحاسبية والادارية وكيفية جمع المعطيات او حتى في دراسة ومنح القروض

ولكن ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها الاصلاح 1971 فقد تم الغاء تمويل المؤسسات بواسطة قروض متوسطة الاجل وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الاجل وقد ادت هذه السياسة غالبا الى اعتزال وظيفة البنوك ودورها في اطار محاسبي على الرغم من انها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزيتها واصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القرض مع تعاضم دور الخزينة في هذا المجال وقد ادلى ذلك الى اضعاف ارادتها في تعبئة الادخار.

#### الفرع الثاني: اصلاحات الثمانينيات:

اولا: الاصلاح النقدي لعام 1982-1985:

مند سنة 1980 اعادت الدولة احياء دور البنوك التجارية باعتماد عدة اجراءات بغرض ارجاع البنوك الى وظيفتها الاساسية وتخفيف الابعاء عن الخزينة العمومية التي تحملتها خلال الاصلاح المالي لعام 1971 فقد تمت اعادة هيكله كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري من اجل اضعاف المزيد من التخصص في مجال نشاطهما حيث انبثق عنهما بنكين هما بنك الفلاحة والتنمية لريفية وبنك التنمية المحلية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود عبد العزيز توني، مرجع سبق ذكره، ص98

<sup>2</sup> العرابي ليلي -"دور ادوات السياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014-رسالة دكتوراه-تخصص مالية المؤسسة

## ثانيا: الاصلاح النقدي لعام 1986:

ادت ازمة انهيار اسعار النفط سنة 1986 الى ضائقة مالية خطيرة حيث اصبحت الجزائر غير قادرة على سداد التزاماتها اتجاه الجهات الدائنة وغير قادرة على توفير حاجات المواطنين في الداخل هذا ما دفع بالسلطات العمومية الى اعتماد سياسة الاصلاحات الاقتصادية والتي طبقت على مرحلتين اصلاحات داتية واصلاحات اخرى باشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية والمعروفة ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي

## نتائج التعديل الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي:

1- استعادة التوازنات الخارجية: تجسد ذلك في ارتفاع احتياطي الصرف الى 8.9 مليار دولار في ايار 1998 في حين لم تكن تتجاوز 1 مليار دولار في نهاية اذار 1993 كما تم التحكم في تطور المديونية الخارجية وذلك باستخدام موارد الصندوق المتاحة كما يظهر تحسن الوضعية الخارجية من خلال تحسن رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع اسعار النفط من جهة وتراجع الواردات - غير المبرر - من جهة اخرى.

2- تحسن مؤشرات المالية العامة: فقد ارتفع فائض الخزينة الى 3 بالمئة من الناتج المحلي في سنة 1996 مقابل عجز قدر ب- 9.1 بالمئة سنة 1993

3- التحكم في المؤشر العام للاسعار: فقد عرف التضخم تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة فبعد ان كان في حدود 29 بالمئة نهاية سنة 1994 انخفض الى 5 بالمئة نهاية 1998 نتيجة الاجراءات والتدابير الصارمة للبرنامج.

4- تحسن شروط تمويل الاقتصاد الوطني: وذلك بفعل تراجع اسعار الفائدة من عملية لتطهير لمالي للمؤسسات والمصارف فقد انخفض سعر الفائدة من 23 بالمئة سنة 1994 الى 11 بالمئة سنة 1997 ومن جهة اخرى اعيد تمويل المؤسسات العمومية وذلك عن طريق شراء الديون المستحقة عليها كما استفادت المصارف من هذه العملية ايضا<sup>1</sup>

<sup>1</sup> لعلو موسى بوخاريي - مرجع سبق ذكره. ص 230-231-232



استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على لاقل تطبيق السياسة النقدية حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الاطار باعداد وتسيير دوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف اعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض

بالاضافة الى ذلك اعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الاصدار بالخبزينة اد اصبحت القروض الممنوحة للخبزينة تتحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض وجاء في قانون 88-01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على انها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية

تشكل المصادقة على القانونين 88-01 و88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة اساسية نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الاقل للقطاع العمومي

وعليه اصبح القانون المصرفي لسنة 1986 مندرج في لطار الاقتصاد المخطط غير ملائم وجاء قانون 88-06 المؤرخ في 12/1/1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبامكانه اصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقبة مسيري التدفقات المالية من الى الخارج ويمكن ايجاز اهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في اطار اصلاح المنظومة المصرفية كما يلي:

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك واصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وان كانت هذه المهام تبدو في احيان كثيرة مقيدة

- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجا اخير للاقراض وبين نشاطات البنوك التجارية

- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في اطار المخطط الوطني للقرض

- تقليل دور الخبزينة في نظام التمويل

- انشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية اخرى<sup>1</sup>

<sup>1</sup> العرابي ليلي، مرجع سبق ذكره. ص120.

وبهدف اعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد انشأت بموجب هذا القانون هيئات الاشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

1-المجلس الوطني للقرض:يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد سياسته العامة بالاخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني وخصوصا ما تعلق بمخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد ويقوم هذا المجلس باعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد وكل الامور المرتبطة بطبيعة وحجم تكلفة القرض في اطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية وتجدر الاشارة الى ان المجلس عمل تحت وصاية وزارة المالية

2-اللجنة لتقنية للبنك:يراس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقلييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية كمل تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها وتهدف هذه الصلاحيات الى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض<sup>1</sup>

### المطلب الثالث:اصلاحات التسعينات قانون النقد والقرض 90-10

يعد قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 15 ابريل 1990 من اهم الاصلاحات النقدية بالجزائر هو نص تشريعي جديد لدعم الاصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين والتشريعات الاساسية التي بينت لتوجيهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق ويشكل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الامر بالشكل القانوني للبنوك، انشطة البنوك،مراقبة البنوك ومعايير تسيير وتنفيذ السياسة النقدية.

### الفرع الاول: مضمون قانون النقد والقرض 90-10:

جاء قانون النقد والقرض ليضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز باعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وابرار دور النقد والسياسة النقدية واعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية المالية التامة كما عمل هذا القانون على فصل السياسة المالية عن السياسة النقدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بسام الحجار \* -مرجع سبق ذكره -ص106

<sup>2</sup> بوقوم محمد، محاضرات في الاقتصاد نقدي، 2013-2014،

اهم ما احتواه هذا القانون نوجزه فيما يلي:

-ارجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري

-وضع سقف اقصى لتسيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع استرجاعها اجباريا خلال كل سنة

-ارجاع ديون الخزينة المتراكمة اتجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدة 15 سنة انطلاقا من 1990<sup>1</sup>

-الغاء الاكتتاب الاجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية

-خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية الى البنوك التجارية

-وضع مجلس النقد والقرض كاعلى هيئة هرمية للسلطة النقدية في الجزائر اد يتمتع بصلاحياته كمجلس ادارة وصلاحيات سلطة نقدية

-اعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كاداة ضبط اقتصادي تحت اشراف بنك الجزائر وكان الهدف من هذا فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية

وضع قانون 90-10 مرتكزات اساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية من خلال تعيين انهاء مهام المحافظ ونوابه كما اصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ورسماله مكتسب كليا من طرف الدولة ويمكن القول ان قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر بداية عمل للسياسة النقدية لتحقيق الاهداف العامة .

يحمل قانون النقد والقرض 90-10 في طياته افكار جديدة يعكس اعتراف لاهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي والسياسة النقدية.

ففرص القانون الزامية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والتي تتجلى في اجبار الحكومة على استشارة البنك المركزي في كل عمل من شأنه ان يمس بالاموال النقدية الداخلية او الخارجية من جهة ومن جهة اخرى على البنك المركزي اخبار الحكومة بكل الامور التي من شأنها ان تؤثر على الاستقرار النقدي ومن الناحية العملية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موقاري حورية-مرجع سبق ذكره.ص10

<sup>2</sup> محمود عبد العزيز توني- "مرجع سبق ذكره.ه-ص100.

يستشار بنك الجزائر في اعداد مختلف القوانين وخاصة قانون المالية والنصوص التنظيمية التي تمس الجوانب النقدية والمالية ومن الجانب العملي قام بحصر قيمة التسبيقات النقدمة من طرف بنك الجزائر في نسبة لا تتعدى 10 بالمئة من الايرادات العادية للميزانية التي تعود للسنة الماضية

يمكن القول ان قانون النقد والقروض والقرض في ظل استقلالية واسعة ووضعها بشكل نهائي في مسار الانتقال من مسير مركزيا الى اقتصاد مسير باليات السوق<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض:

لقد وفق هذا القانون بين الافكار والمبادئ القديمة التي تناولتها الاصلاحات السابقة له ومن بين الافكار الجديدة التي تتعلق بالتنظيم البنكي .ومن بين اهم المبادئ التي يركز ويقوم عليها قانون النقد والقرض 10/90 ما يلي:

1-الفصل بين السلطة النقدية وهيئة التخطيط: لقد كانت القرارات في النظام السابق مبنية على التخطيط المركزي بما فيها القرارات النقدية حيث لم تكن هناك اهداف نقدية بحتة غير ان الهدف الاساسي يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة .ولقد اقر هذا القانون بمبدأ اتخاذ القرارات النقدية على اساس الاهداف النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية ومن بين الاهداف المسموح بتحقيقها نجد:

1-استرجاع البنك المركزي لدوره ومسؤولياته اتجاه السياسة النقدية

ب-استعادة الدينار الجزائري لوظائفه وتوحيد استعماله داخليا

ج-تحريك وتفعيل السوق النقدية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موقاري حورية.مرجع سبق ذكره.ص114

<sup>2</sup> وجددي جميلة .مرجع سبق ذكره.ص117

2- الفصل بين السلطة النقدية وخزينة الدولة: كانت الخزينة فيما سبق تعتمد في تمويل عجزها على البنك الجزائري بكل حرية وبدون اية شروط لكن مع صدور قانون النقد والقرض حدد قيمة التمويل ب10 بالمئة من مواردها العادية (الضريبة البترولية) للسنة المالية السابقة وقد سمح الفصل بين السلطتين بتحقيق عدة اهداف نذكر منها:

1- استقلال بنك الجزائر عن الدور المتعاطم للخزينة

ب- تقليص ديون الخزينة اتجاه بنك الجزائر وتسوية الديون السابقة

ج- تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية كي تؤدي دورها بشكل فعال

د- الحد من الاثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية

3- الفصل بين خزينة الدولة والنظام المصرفي: بعد صدور قانون النقد والقرض تم ابعاد الخزينة عن تمويل الاقتصاد الوطني واستعاد النظام المصرفي الجزائري دوره التقليدي المتمثل في منح القروض بالارتكاز على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

4- انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: لقد الغى قانون النقد والقرض التعدد في مراكز السلطة النقدية والمتمثلة في وزارة المالية. الخزينة العمومية، البنك المركزي، اد انشا سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تمثلت في مجلس النقد والقرض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش -"تقنيات بنكية" مرجع سابق ص 195

الفرع الثالث: اهداف قانون النقد والقرض واثره على الجهاز المصرفي الجزائري:

اولا: اهداف قانون النقد والقرض 10/90:

يهدف هذا القانون الموجه اساسا للجهاز المصرفي الى:

- 1- وضع حد نهائي للتدخل الاداري في القطاع المالي لانه قد ولد تضخما جامحا وانحرافا غير مراقب
- 2- اعادة تاهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض<sup>1</sup>
- 3- تدعيم امتياز الاصدار النقدي بصفة محصنة لفائدة البنك المركزي "المادة 04 من القانون رقم 10/90"
- 4- تولي مجلس النقد والقرض ادارة البنك المركزي "المادة 19 من القانون 10/90"
- 5- تولي مجلس النقد والقرض تسيير مجلس ادارة البنك المركزي "المادة 43 من القانون 10/90"
- 6- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية "المادة 44 من القانون 10/90"
- 7- اقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل
- 8- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين والخولص في ميداني النقد والقرض
- 9- حماية الودائع.
- 10- اعادة صنع قواعد اقتصاد السوق واعادة تاسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك
- 11- محاربة التضخم ومختلف اشكال التسربات
- 12- تعويض عوامل الانتاج<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية -حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995" اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ص278.

<sup>2</sup> محمد الشريف المان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" نظريات نماذج التوازن واللاتوازن-منشورات بني الجزائر 1994 ص132-

## ثانيا: اثر قانون النقد والقرض 10/90 على الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن تلخيص تاثيرات قانون النقد والقرض 10/90 على الجهاز المصرفي في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون وتطبيق القواعد الاحترازية وظهور مؤسسات مالية وبنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة

## 1-تكييف وضعية البنوك العمومية مع القانون الجديد:

حسب القانون فقد قام بنك الجزائر باعداد الاجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص ونظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بانشائه ولقد امرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد ومن هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لراس المال الاجتماعي الذي يجب ان توفره البنوك والمقدر ب 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية والشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الاساسية للبنوك مع لقانون المتعلق بالنقد والقرض والذي كانت مدته 6 اشهر "المادة 202 من قانون النقد والقرض 10/90"<sup>1</sup>

بنوك وهي:البنك لوطني الجزائري سنة1995 ولبقرض الشعبي الجزائري سنة 1997 وبنك التنمية لمحلية في سنة 2001 كما منح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الاعتماد في سنة 1998 وهو حالة خاصة نظرا لكونه متخصص في تمويل قطاع السكن فقط.

-فيما يتعلق بمسك الحسابات فقد اصدر مجلس النقد والقرض لائحتين تتعلق الاولى بنظام الحسابات والثانية بالاجراءات المحاسبية التي يجب على البنوك العمل بها.

-اما من ناحية وسائل الدفع فقد اشارت نصوص بنك الجزائر الى استعمال الصك والتحويلات وادن الدفع غير ان هذه الوسائل بقيت غير منتشرة الا قليلا لان المتعامل الاقتصادي في الجزائر لا يفضل استعمال البنوك دائما وهذا لاسباب عديدة تتعلق بنقائص الجهاز المصرفي نفسه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد - "العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية-مصر-2001-ص89

<sup>2</sup> محمد شريف ألمان، مرجع سبق ذكره.ص132

- اما استعمال القواعد الاحترازية وهي معايير دولية اقرت عام 1988 لتكون ملزمة لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي التي انشأتها لجنة بازل بسويسرا تحت اشراف بنك التسويات الدولية وتهدف الى الحفاظ على النظام المصرفي العالمي وتتعلق بجوانب عديدة مثل التركيز على المخاطر الائتمانية وتطبيق معيار كفاءة راس المال.

2- المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10:

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بالاضافة الى القطاع المصرفي العمومي وابتداء من سنة 1995 تم انشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي:

- انشاء الصندوق الوطني للسكن

- انشاء شركة تمويل الرهن العقاري

- انشاء صندوق ضمان القروض العقارية

- انشاء صندوق الترقية العقارية

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الى بنك التنمية الجزائري وانشاء صندوق التجهيزات العمومية وصندوق ضمان الصفقات العمومية وتم تاسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة اشهر وهو مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> لعلو موسى بوخاري. مرجع سبق ذكره. ص 234



### المبحث الثاني: تطور النقود والسياسة النقدية في الجزائر.

بعد تطرقنا للجانب النظري للسياسة النقدية من ماهية وأهداف بالإضافة الى ادواتها وتعرفنا على قنوات السياسة النقدية .

وتطرقنا للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس ومدى فعاليتها في المفكرين الكينزيين والنقديين في الفصل الأول.

ان دراسة النقود والنقود والسياسة النقدية في الجزائر يدفعنا الى تسليط الضوء حول تطور النقود والسياسة النقدية والكتلة ومقابلاتها في الجزائر ثم دراسة أهم المراحل التي عرفتھا السياسة النقدية في الجزائر .  
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية..

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر .

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

العرض النقدي M1:

يتكون العرض النقدي M1 من وسائل الدفع مطلقة السيولة ويتشكل هذا المجمع في الجزائر من المتاحات النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة الى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية الجارية سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية والجدول رقم ( 04 ) يوضح تطور العرض النقدي M1 في الجزائر.

الجدول رقم(01): تطور العرض النقدي M1 (1990\_2014)

الوحدة مليار دينار.

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	معدل نمو M1
1990	134.94	135.14	270.08	8.02
1991	157.20	167.79	324.99	20.30
1992	184.85	184.86	369.71	13.76
1993	211.31	235.59	446.90	20.87
1994	222.98	252.84	475.83	6.47
1995	249.76	269.33	519.10	9.09
1996	290.88	298.21	589.10	13.48
1997	337.62	333.70	671.57	13.99
1998	390.42	435.95	826.3	26.27
1999	439.99	465.18	905.18	9.53

15.79	1048.18	563.65	484.52	2000
18.15	1238.51	661.36	577.150	2001
14.35	1416.34	751.65	664 .68	2002
15.11	1630.36	849.040	781.33	2003
32 .52	2160.58	1286.23	874.34	2004
12.31	2422.73	1501.72	921.01	2005
27.89	3098.59	2017.540	1081.04	2006
36.61	4233.6	2949.1	1284.5	2007
18.15	4964.9	3424.9	1540	2008
16	4944.4	3114.8	1829.6	2009
15.4	5756.4	3657.8	2098.6	2010
19.9	7141.7	4570.2	2571.5	2011
10.9	7773.5	4776.3	2997.2	2012
8.4	8790.65	4687.2	4103.45	2013
7.2	9603	5340.9	4262.10	2014

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك المركزي.

العرض النقدي M2:

يتكون العرض النقدي M2 في الجزائر من العرض النقدي M1 والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد

يتضح من الجدول رقم ( 02 ) أنه :

الجدول رقم ( 02 ) : تطور العرض النقدي M2 ( 1990\_2014 )

البيان	العرض النقدي M1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M2	معدل نمو M2	سيولة الاقتصاد % (PIB/M2)
1990	270.08	72.92	343.00	_	61.86
1991	324.99	90.27	415.27	21.07	48.16
1992	369.71	146.18	515.90	24.23	48
1993	446.90	180.52	627.42	21.62	52.73
1994	475.83	247.68	723.51	15.31	48.64
1995	519.10	280.45	799.56	10.51	39.87
1996	589.10	325.95	915.05	14.44	35.60
1997	671.57	409.94	1081.51	18.19	38.90
1998	826.3	766.09	1592.46	47.24	56.26
1999	905.18	884.16	1789.35	12.36	55.25
2000	1048.18	974.35	2022.53	13.03	49.04
2001	1238.51	1235.00	2473.51	22.30	58.5
2002	1416.34	1485.19	2901.53	17.30	63.94
2003	1630.38	1724.04	3354.42	15.61	63.72
2004	2160.58	1577.45	3738.03	11.44	61.15
2005	2422.73	1724.17	4146.90	10.94	55.30
2006	3098.59	1759.28	4857.87	17.14	58

63.7	23.40	5994.60	1761.00	4233.6	2007
63	16	6955.9	1991	4964.9	2008
71.5	3,2	7173.1	2228.9	4944.4	2009
68.7	3.3	8280.7	2524.3	5756.4	2010
69.0	3.95	9929.2	2787.5	7141.7	2011
68.48	4.40	11067.6	3329.8	7773.5	2012
67.57	4.4	11258.9	3684.81	8790.65	2013
79.41	0.5	1368.6	4083.7	9603	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك المركزي.

لقد عملت الجزائر على تحقيق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي , و ذلك عن طريق تمويل برنامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية , بالإضافة إلى الإصدار النقدي , الشيء الذي أدى إلى دفع معدل التضخم بالإضافة إلى إحداث خلل في توازن الحساب الخارجي مع الإشارة إلى وجود إختلالات بتدفقات الائتمان و الاستثمار و عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة و عجز القطاعات الاقتصادية و ضعف إنتاجيتها.

أما بعد مرحلة الإصلاح فقد استعاد البنك المركزي دوره و أصبح في قمة النظام النقدي كما أنه أصبح المسؤول الأول ضبط العرض النقدي في الاقتصاد , كما تم تحسين أدوات السياسة النقدية و ذلك بإدخال أداة الاحتياطي القانوني , و ذلك بقية تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف البنك المركزي , إلى جانب استخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية و سنحاول من خلال الجدول السابق دراسة تطور الوضعية النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2014.

نلاحظ من الجدول أن الكتلة النقدية **M2** عرفت ارتفاعا محسوما وذلك انطلاقا 1990 وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداول , والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحيث انه كانت تسجل كل سنة نسبة من الارتفاعات المتعلقة بالموجودات النقدية **M1** في الاقتصاد أما ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة فيرجع تفسيره إلى الإصلاحات المتعلقة برنامج التعديل الهيكلي ( 1993.1994 ) وكذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي 1995\_1998 والذي نتج عنه انخفاض نسبة النقود الائتمانية وذلك انطلاقا من سنة 1990 حيث كانت تقدر نسبتها بـ % 39.3 من مجموع الكتلة النقدية إلى أن وصلت % 23.95 سنة 2000 .

كما أن نسبة النقود عرفت هي كذلك ارتفاع محسوسا انطلاقا من نسبة 1990 أين كانت تقدر نسبتها بـ 21% من مجموعة الكتلة النقدية ، لتصل في سنة 2000 إلى ما نسبته 37.57% من مجموع الكتلة النقدية وهي أعلى نسبة في هذه المرحلة مقارنة بالنقود الكتابية التي بلغت ما نسبة 33.17% من مجموع الكتلة النقدية والنقود القانونية التي بلغت ما نسبته 29.3% من مجموع الكتلة النقدية ، وهذا راجع أساسا كما سبق وأن اشرنا تأثير الإصلاحات المصرفية على سلوك المدخرين ، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت امتصاص الفائض النقدي خارج الجهاز المصرفي وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى معظم عمليات التبادل التي تتم بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي ، والسبب يعود إلى عمالات التطهير المالي النقدي التي قامت عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول.

في فترة 2000 \_ 2002 خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 مقابل 14.9% سنة 1998 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال ، وتقليص حجم الإنفاق العام. أما سنة 2001 فقد شهدت أعلى نسبة نمو الكتلة النقدية M2 فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 23.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة ، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقراها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب ، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة M2 إلى 2071.8 مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% ويرجع ذلك :  
\_زيادة الأرصدة النقدية الخارجية.

\*انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في ابريل 2001 م الذي رصد له حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004 م.

\*ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 م الذي رصد له حوالي 520 أي بمبلغ يقدر 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993 م أي بمبلغ 22.02 مليار دج موزعة إلى 12 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر ، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني ( الأوراق و القطع النقدية بلغ حوالي 200% مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو يفوق 400% ) من تدفقات النقد القانوني بين 2005 و 2007 م، ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006

مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية الى :

- \_ تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005.2006 و لم تعد إلى المسالك البنكية.
- \_ تباطؤ سرعة النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3 ، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، و تداولها خارج المسالك البنكية
- \_ تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبييض الأموال.

هذا و أوضح بنك الجزائر " أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية و ضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من يريد الجزائر ، إذ سجلت الحركة النقدية ضخا من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر الأولى من سنة 2007 م

و من سنة 2007 إلى سنة 2010 ، عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل النمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج، و بمعدل نمو % 3.2 عند سنة 2008 و ذلك لسببين رئيسيين السبب الأول و كما أشار إليه بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى % 6.23 سنة 2009 مقارنة ب % 38.18 سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل % 9.05 و هو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشبه النقود)، ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية و استقرار الأزمة المالية في أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات و التي ارتفعت معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15.4 % بعدما كان

% 3.2 سنة 2009 ، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009 ، كما تغيرت الودائع تحت الطلب و أشبه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي 17.43 : و 13.25 بعدما كان الأول سالب و الثاني منخفض

أما السنوات 2011\_2014 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي، ونجد مصدر هذا - - أما السنوات الأخيرة 2011 النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب و لأجل لدى البنوك و هو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة % 74.10 من العرض النقدي في الاقتصاد و الذي بلغ 9929.2 مليار دج و بزيادة فاقت 1648.5 مليار عن سنة 2010 بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دج، و قد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.





المطلب الثاني: تطور أهداف و أدوات السياسة النقدية في الجزائر

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

1- استقرار الأسعار و محاربة التضخم

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار ،فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسته كذلك ، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد و القرض و دخوله خير التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد و ذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي لتضخم مكبوت.

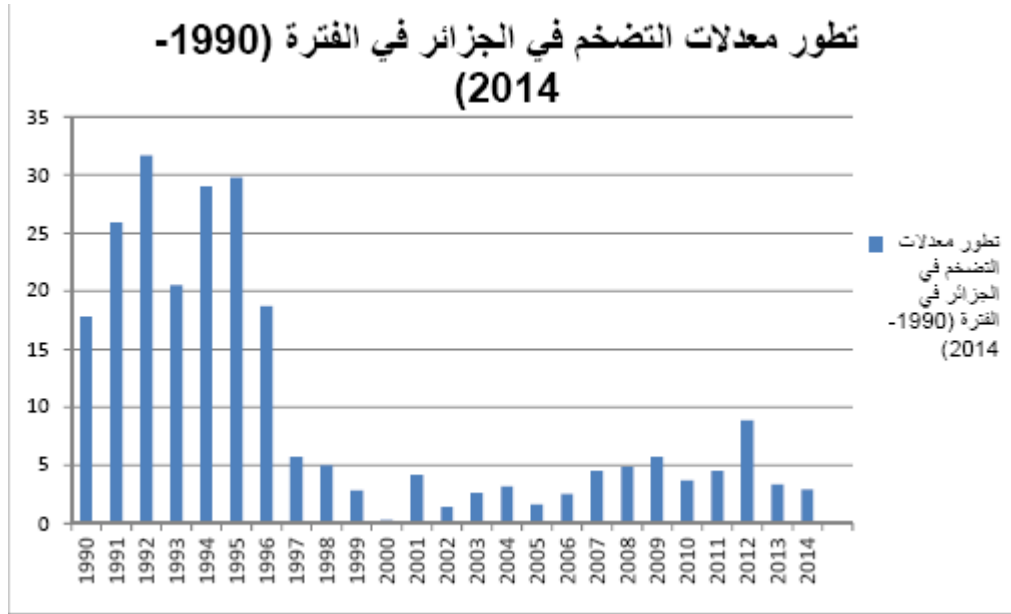
و الجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2018)

جدول رقم(03):. تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة(1990-2018)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	3.6	2017	5.59
2003	2.6	2016	6.39
2002	1.4	2015	4.78
2001	4.2	2014	2.9
2000	0.3	2013	3.3
1999	2.8	2012	8.89
1998	5	2011	4.52
1997	5.7	2010	3.91
1996	18.7	2009	5.73
1995	29.8	2008	4.86
1994	29	2007	4.5
1993	20.5	2006	2.5
1992	31.7	2005	1.6
1991	25.9		
1990	17.8		

المصدر:تقارير بنك الجزائر

الشكل ( 18 )



يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 و ذلك بنسبة قدرت بـ 31.7 حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الانتماني الأول و الثاني، بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات و تكلفة خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من التضخم و نخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10% سنة 1990 إلى 15% سنة 1994 و ذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995 حيث بلغ 29% و 29.8% على

التوالي و يرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية و على رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%

أما خلال الفترة (1996-2000) فقد شاهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7% إلى 0.3 سنة 2000، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب و التي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، و بالإضافة إلى اعتماد آليات السوق و تحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15 % فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من 1996، و بالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات الغير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993، بالإضافة إلى فرض احتياطي إجباري يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها.

و في سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ نسبة % 4.2 و يرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

كما أنه بين (2002-2006) عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بسنوات الأخرى و ذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية و الرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.5 % سنة 2002 إلى 6.5 % سنة 2006، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3.91 % إلى أن بلغ 8.89 % سنة 2012 و يرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية و خاصة منها المواد الغذائية، و كذلك انخفاض قيمة الدينار و في سنتين 2013 و 2014 انخفض معدل الحكومة التضخم 3.3 و 2.9 على التوالي و هذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت و الخفض من الإنفاق الحكومي، و جذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي.

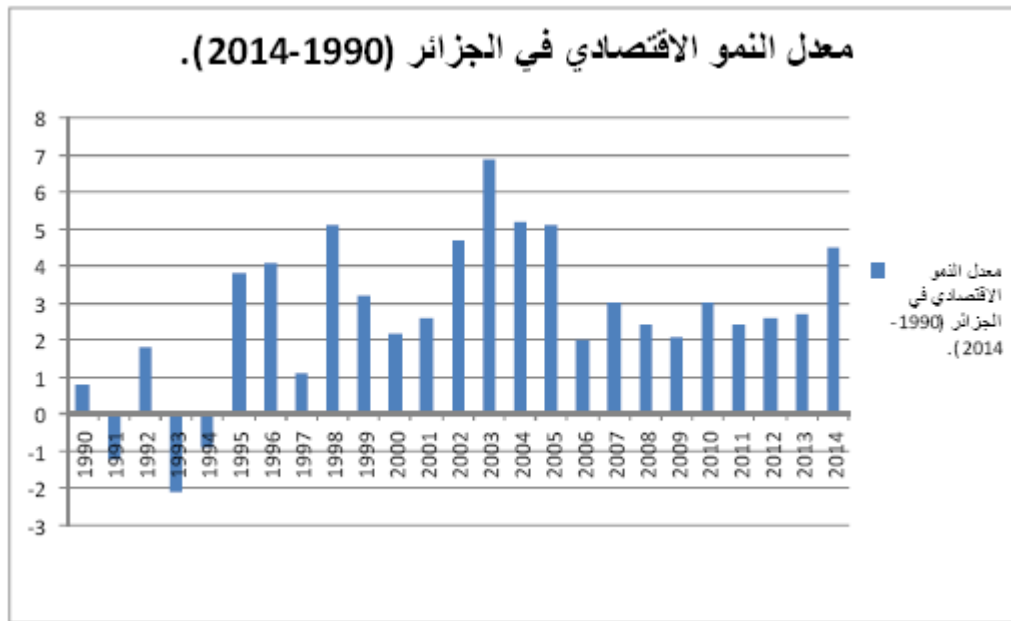
أما في السنوات الأخيرة فقد كان معدل التضخم في ارتفاع الى أن وصل سنة 5.59 حيث بلغ في سنة 2017 معدل 5.59.

## 2- تحقيق النمو الاقتصادي:

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينيات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن الاتفاق الاستعداد الائتماني إلى البرنامج التعديل الحكومي الهيكلي، ودلت التجارب

التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه النتائج أثراً انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة تقرير التوازنات و يتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي و التضخم سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية و البطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

الشكل (19) معدل النمو الاقتصادي



جدول رقم: (04) معدل النمو الاقتصادي (1990\_2014)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.ن	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.ن	3.2	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
م.ن	2.4	2.1	3	2.4	2.6	2.7	4.5		

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

التعليق:

إنَّ الأزمة المالية 1986 تسببت في العديد من المشاكل الاقتصادية مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي -9%، ولكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (0.8%) تقريباً، وشهدت التسعينيات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تقاوم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية في الجزائر، مما انعكس على معدلات النمو خلال 1992-1994، ومعدلات نمو متواضعة بين 1994-1997، أما سنة 1999 بلغت نسبته 3.2% فقد سجلت تراجعاً مقارنة بسنة 1998 التي كان يقدر فيها معدل النمو 5.1% رغم السير المالي الذي تحقق في تلك الفترة الخاصة مع تحسن أسعار المحروقات غير أنه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية و استمر النمو في الانخفاض حيث سجل في سنة 2000 معدل 2.2% رغم تحسن أداء القطاع الفاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية و اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و لما كانت هذه النسبة غير كافية تزامناً مع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث سجلت هذه الفترة نمواً منتظماً للاقتصاد، و الذي لوحظ إنعاشه سنة 2001 و الذي تأكد سنتي 2002 و 2003 حيث تعتبر النسبة 7.2% أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة، وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي و كذا قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض في سنة 2004 و استمر في الانخفاض ليصل إلى 1.7% سنة 2006 و هذا الانخفاض دفع السلطات العامة في الجزائر إلى تطبيق دعم الإنعاش

أملاً منها في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر و كذا التوجه نحو تحقيق الأهداف المسطرة سلفاً وفق السياسة الاقتصادية العامة. ليشهد معدل النمو في الجزائر منذ سنة 2007 إلى غاية 2014 العديد من التقلبات أهمها الارتفاع من 1.7% سنة 2006 إلى 3.4% سنة 2007 ليستمر هذا الوضع نوعاً ما إلى غاية 2009 حيث انخفض المعدل إلى حدود 1.6% كحد أدنى له خلال هذه الفترة، ثم يبدأ في الارتفاع ليصل إلى حدود 3.8% سنة 2014.

### 3- مكافحة البطالة

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار و النمو، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلباً على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاساً كبيراً يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة.

و تجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي يعطي بشكل كبير للآليات و المؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفعالية في دفع و حركية الموارد الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة، و هذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية و المصرفية أهمية كبيرة و ذلك وقف إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي و توجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل.

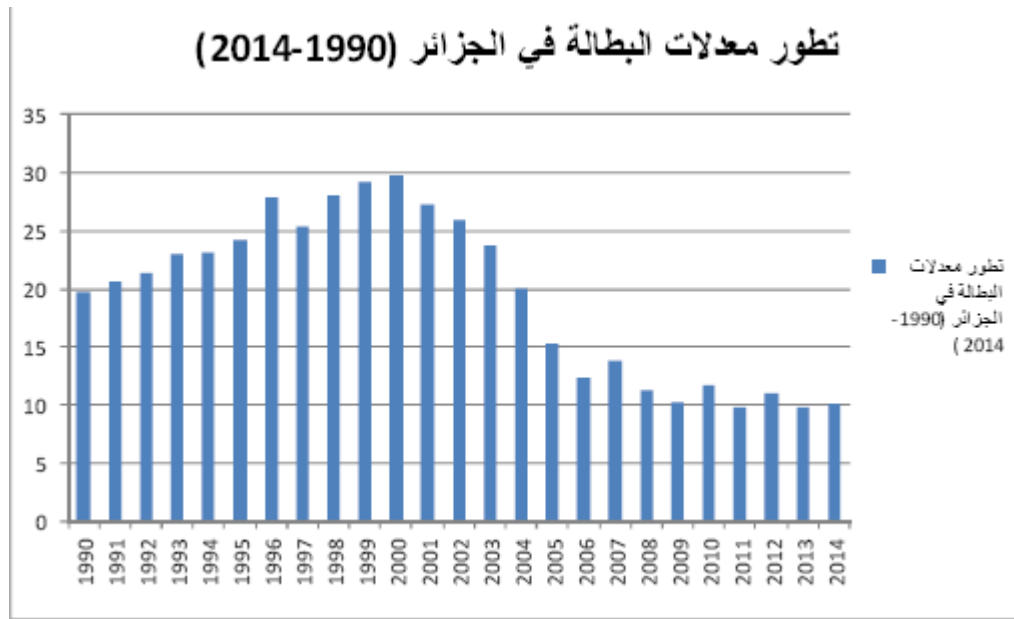
و الجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (05): معدل نمو البطالة (1990\_2014)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
2004	20.1	2014	10.1
2003	23.7	2013	9.8
2002	25.9	2012	11
2001	27.3	2011	9.97
2000	29.8	2010	11.4
1999	29.25	2009	10.2
1998	28.04	2008	11.3
1997	25.4	2007	13.8
1996	27.9	2006	12.3
1995	24.2	2005	15.3
1994	23.2		
1993	23		
1992	21.35		
1991	20.6		
1990	19.8		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك المركزي.

الشكل (20) معدل النمو للبطالة..



من خلال تحليلنا للمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة (1999-2000) حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب 19.8% ليصل إلى أعلى مستوى نهاية سنة 2000 أين بلغت 29.8%.

و يعد ارتفاع هذه المعدلات منطقيا ،و ذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة و الخاصة ،إلى جانب تسريحات العمال على أثر عمليات إعادة الهيكلة و حل المؤسسات المفلسة، إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000، و ذلك ما يلقى بخلاله سلبا على الطلب الكلي و الاستثمار،و من ثم العمالة، إضافة إلى وجود تفاوت بين النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي المتذبذب.

أما ابتداء من سنة 2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3% ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في سنة 2009 إلى 10.2% و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة مكافحة البطالة و المتمثلة في أربع مشاريع موجهة لعدة إلى العديد من التدابير التي من شأنها فئات من البطالين و تتمثل في:

❖ التشغيل المأجور لمبادرة محلية Esil.

❖ الأشغال ذات المنفعة و ذات الكثافة العالية من اليد العاملة Tuphimo

❖ عقود التشغيل المسبق.

❖ برامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى.

و خلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم أنها لم تتعدى نسبة 12% ابتداءً من سنة 2008، ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية، و عدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مضاف إليها عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو و الحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل.

#### 4- تحقيق التوازن الخارجي:

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي و بشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي، و يتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، و فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات و تحديد الميزان التجاري. و من خلال تحليلنا لهذا المطلب و قبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أولا بتحليل تطور المديونية الخارجية، سعر الصرف الجزائري.

-تطور المديونية الخارجية:



أنه و بالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة، وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية، و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

و الجدول (06) يمثل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1990 إلى 2014.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الديون الخارجية	28.38	27.88	26.68	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
الديون الخارجية	21.82	17.19	5.61	6.60	5.58	5.413	5.457	4.405	3.676	3.396	3.735			

بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي و الممتدة من (1994-1998) بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار، و يرجع السبب الرئيسي لذلك إقدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة و ذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و نادي لندن و ذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

ثم بعد ذلك تقلصت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 2001 ما يقارب 22.5 مليار دولار محققة بذلك تراجع قياسيا مقارنة سنة 1998 قدر بحوالي 79 مليار دولار حيث يرجع هذا التراجع في المديونية للبحوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك أما ابتداء من سنة 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت سنة 2006 ما يقارب 5.612 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 67.55% و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت الجزائر إلى أن وصلت 3.735 مليار دولار سنة 2014 .

وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسنا كبيرا ابتداء من 2006، حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل سوى 0.76% من صادرات السلع و الخدمات، و أصبح قائم إجمالي الدين الخارجي لا يمثل سوى 5% من صادرات السلع و الخدمات في 2014.

تطور سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة 1994 و الذي قدر ب 50 % حيث وصل إلى ما يقارب 35 دينار دولار أمريكي، وهذا سبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي و التحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه.

و الجدول أدناه يوضح تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2014

الجدول (07) : تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري

السنوات	معدل صرف	السنوات	معدل صرف
2004	72.06	2014	80.56
2003	77.39	2013	79.38
1999	66.57	2012	77.55
1998	58.73	2011	72.85
1997	57.70	2010	74.40
1996	54.74	2009	72.64
1995	47.66	2008	64.58
1994	35.05	2007	69.29
1993	23.34	2006	72.64
1992	21.83	2005	73.27
1991	18.47		
1990	8.95		

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 1994 إلى غاية 1996 و هذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه، ثم جاءت من 2001 و 2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 التي بدء فيها تحسن للوضعية المالية الصافية و الذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، و بدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80.56 مقابل الدولار الأمريكي.

تطور ميزان المدفوعات:

لقد تميزت ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى غاية 1999 بمجموعة من الاختلالات و التي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1991 ، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض و لتوضيح أكثر نعتد على جدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1990-2014.

الجدول (08):تطور رصيد ميزان المدفوعات الوحدة: مليار دولار

السنوات	ميزان	السنوات	معدل صرف
2004	9.25	2014	-5.88
2003	4.47	2013	0.13
1999	-2.38	2012	12.06
1998	-1.74	2011	20.14
1997	1.16	2010	15.6
1996	-2.09	2009	3.86
1995	-6.32	2008	36.99
1994	-4.38	2007	29.55
1993	-0.01	2006	17.73
1992	0.23	2005	16.94
1991	-0.52		
1990	-0.22		

كما أن مرحلة 1990 إلى 1999 عرفت ارتفاع الدين الخارج ( أنظر الجدول رقم 8) ما نتج عنه نسبة خدمة الدين.

و بحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة اختلال ميزان المدفوعات، فقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من 1994 و ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون.

بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998 حيث يميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و البحث على التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات النقدية على خفض قيمة الدينار مرتين خلال سنة 1994.

و كان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، إلا أنه حدث العكس، إلى غاية سنة 2000 و بالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم و السعر ، فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من هذه السنة ، و لكن يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا و لم يستقر و ذلك راجع إلى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع و انخفاض أسعار البترول في الدولية و يبدو جليا سنة 2014 حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار النفط، و ترجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف.<sup>1</sup>

<sup>11</sup> بلعوزين علي ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41 ، ص 37.

## المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لمدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري.

## عرض النموذج:

ان الاطار الفنى النظري المعروض اعلاه برهنت ان القنوات من خلال العرض النقدي والتضخم يمكن ان يؤثر على النمو الاقتصادي . النموذج المحدد لاهداف هذه الدراسة ويستند الى نتائج عمل الاطار النظري حيث  $\ln$  هو اللوغارتم الطبيعي للمخرجات الحقيقية  $y_t$  والمتحصل عليه من دراسة ( Babatunde and Shuaibu, 2011) وتم تحديده:

$$\ln y_t = \phi_0 + \phi_1 \ln M_t + \phi_2 \ln INV_t + \phi_3 \ln C_{pit} + \varepsilon_t$$

$$\phi_1 > 0 \quad \phi_2 > 0 \quad \phi_3 < 0$$

$$\ln GDP = \alpha_0 + \alpha_1 \ln M_2 + \alpha_2 \ln INV + \alpha_3 \ln CPI + \varepsilon_t$$

حيث أن  $\ln Y$ : هو اللوغارتم الطبيعي للنتاج الداخلي الخام بالاسعار الحقيقية

$\ln M$  هو اللوغارتم الطبيعي لعرض النقود.

$\ln K$  هو اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الاستثمار المحلي

$\varepsilon$  والخطأ العشوائي. والذي يفترض أن يكون ضجة بيضاء موزعة بشكل طبيعي ومتناسق مع متوسط صفر وتباين ثابت عبر الزمن.

الزيادة في عرض النقود تجعل الانتاج يرتفع بنفس النسبة التي سينتجك بها المال الارصدة الحقيقية دون تغيير. هذا لن يؤثر على التوازن لأن عرض النقود \_ التضخم والنمو الاقتصادي.

العرض النقدي لن يتغير بحيث هذا انه يعني أن النموذج يظهر حيادية المال هذا يعني أن التغيير في عرض النقود ليس له أي تأثير على الانتاج، الاثار المترتبة على التضخم وأسهم رأس المال على النمو هي فريدة من نوعها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Babatunde ; Shuaibul ; MONEY SUPPLY, INFLATION AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA ;

\* Department of Economics, University of Ibadan, Ibadan, Nigeria, E-mail: tunjiyusuf19@yahoo.com, mohammed\_shuaibu@yahoo.com

Asian-African Journal of Economics and Econometrics, Vol. 11, No. 1, 2011: 147-163

**تعريف وبناء معطيات الدراسة:**

بالاعتماد على العلاقة ( 1 ) فقد توفرت لدينا المتغيرات التالية:

$$\ln \text{GDP} = \ln \text{M2} + \ln \text{INV} + \ln \text{CPI} + e$$

**1- الناتج الداخلي الخام :**

هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة غالبا ما يتم اعتبار اجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد اجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسا لدخل الفرد. ويكون هذا المتغير في صورة  $\ln \text{GDP}$

**3- العرض النقدي :**

هو اجمالي النقود الورقية والمعدنية التي تم اصدارها بالاضافة الى الاموال الحالية في حسابات البنوك. في تقارير الاحصاء مجموع الواردات النقدية غالبا ما يكون خاص منفصلا عن المبلغ الاجمالي للعرض النقدي في التداول ويكون هذا المتغير في صورة  $\ln \text{m2}$

**2- الاستثمار:**

يمثل الاستثمار الاجمالي الانفاق على اهتلاكات الاصول اما الاستثمار الصافي يكون طرح للاهتلاكات حيث تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي  $\ln \text{INV}$

**4- التضخم:**

الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما. الارتفاع المستوى العام للأسعار هو متوسط اسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة. ومؤشر التضخم من اشهر المؤشرات الاقتصادية التي تعبر على لرفاهية المجتمعات من عدمه.  $\ln \text{CPI}$ .

**دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة :**

من اجل معرفة استقرار السلسلة الزمنية تم استخدام اختبار جذر الوحدة ويمكن تعريف استقرار السلسلة " تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة اذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، اما اذا كانت البيانات في حالة نمو وهبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة "

أما التعريف الاحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة "فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن "

وللكشف عن استقرارية السلسلة من عدمها هناك عدة طرق من بينها طريقة حساب المتوسط والتباين المشترك اضافة الى الطريقة التي تتمثل في دراسة دالة الارتباط الذاتي الكلي والجزئي وهناك طريقة اختبار الجذور الاحادية وهذه الاخيرة تبين الطريقة الانجع لارجاع السلسلة مستقرة عن طريق نوعين من المسارات وذلك حسب (Nelson and plodder)

**1 "المسار من النوع "TS" Trend stationary**

تكون السلسلة غير مستقرة (Ts) من مركبتين /الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن في حين المركبة الثانية عبارة مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض) وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم.

**2 "المسار من النوع "DS" Differency stationary**

وتسمى هذه السلسلة بسلاسل المسار العشوائي.

اذ تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن ارجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات.

ويوجد العديد من الاختبارات لدراسة الاستقرارية الا أنه تم استخدام اختبار Pilipss person لأنه يعتبر من الاختبارات الاحصائية القوية للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وكانت نتائج الدراسة الملحق رقم " 02 "ملخصة في الجدول ( 10 ):

الجدول (09) النتائج الاولية لاختبار Pilipss person :

الرتبة	الاحتمال	t-statistic		المتغيرات
		5%	Pp test statistic	
/	0.9216	_1.953858	_1.072795	GDP
I(0)	0.0094	_3.587527	_4.367299	CPI
(0)i	0.0003	-3.587527	_5.796629	Inv
/	0.0995	-3.587527	_3.231800	M2

المصدر: مخرجات 5; 9 EViews

نلاحظ ان المتغيرين cpi و inv هما متغيران مستقران لان قيمهما الاحتمالية اصغر من القمة الحرجة 5 وحتى القم الاحصائية student المحسوبة اكبر من القيم المجدولة عند مستو المعنوية 5%

نلاحظ ان المتغيرات GDP و m2 هما متغيران غير مستقران لان قيمهما الاحتمالية اكبر من القمة الحرجة 5 وحتى القم الاحصائية student المحسوبة اقل من القيم المجدولة عند مستو المعنوية 5 مما يستدعي دراسة الفرق الاول لهما



الجدول 09 النتائج النهائية لمرشح الفروقات الأولى لاختبار PP

المتغيرات	t-statistic		الاحتمال	الرتبة
	5%	Pp test statistic		
GDP	-1.954414	_.4.639567	0.00 0	I(1)
M2	-1.954414	_4.532072	0.0001	I(1))

المصدر: مخرجات 9;5 EViews

ان النتائج المتحصل عليها باختبار PP للفروقات الأولى للسلاسل الزمنية والمبينة في الجدول ( ) الملحق 2 قد بينت ان متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة I(1) لان كل القيم الاحتمالية لها أقل من القيمة الاحتمالية لمجال مجازفة 5%.

وبالتالي قبول الفرضية البديلة  $H_1$  وهذا يعني ان سلاسل هذه المتغيرات هي سلاسل خالية من الجذور  
الوحوية

## الجدول (11) نتائج تقدير نموذج ARDL

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LNGDP(-1)	-0.045034	0.425760	-0.105774	0.9192
LNGDP(-2)	-0.213994	0.235018	-0.910546	0.3976
LNGDP(-3)	-0.070152	0.329585	-0.212849	0.8385
LNGDP(-4)	0.379375	0.459510	0.825608	0.4406
INCPI	2.43E+15	2.27E+16	0.106890	0.9184
INCPI(-1)	-5.31E+16	3.93E+16	-1.351219	0.2253
INCPI(-2)	3.97E+16	5.16E+16	0.769161	0.4710
INCPI(-3)	1.57E+16	2.02E+16	0.778749	0.4657
LNINV	3.29E+16	4.19E+16	0.785643	0.4620
LNINV(-1)	-3.20E+16	3.91E+16	-0.819277	0.4439
LNINV(-2)	-3.34E+15	2.85E+16	-0.117167	0.9106
LNINV(-3)	1.74E+16	2.55E+16	0.685566	0.5186
LN2M	-6.20E+14	4.49E+15	-0.137965	0.8948
LN2M(-1)	-4.75E+15	6.03E+15	-0.787568	0.4609
LN2M(-2)	4.13E+15	4.42E+15	0.934113	0.3863
LN2M(-3)	9.73E+14	5.30E+15	0.183525	0.8604
C	-3.52E+17	7.72E+17	-0.455773	0.6646
@TREND	3.31E+15	1.30E+15	2.554720	0.0205
R-squared	0.989368		Mean dependent var	1.25E+16
Adjusted R-squared	0.959246		S.D. dependent var	6.35E+15
S.E. of regression	9.85E+30		Akaike info criterion	72.52490
Sum squared resid	9.85E+30		Schwarz criterion	73.40844
Log likelihood	-852.2988		Hannan-Quinn criter.	72.75930
F-statistic	32.84474		Durbin-Watson stat	2.751572
Prob(F-statistic)	0.000160			

المصدر: مخرجات 9 ;5 EViews

النموذج الذي كان مناسباً لإجراء هذا التقدير، قد تحدد في هذه الفجوات الزمنية المتباطئة المناسبة: (0.1.1.2). ARDL.

أحسن نموذج في المجال الضيق (الضيق)

حيث تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الخاصة بذلك والمتمثلة في :

-إحصائية Q-Statistics لمربعات البواقي كما يظهر في الشكل 3 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، حيث كل الاحتمالات أكبر من القيمة الحرجة % 5 ، وبالتالي نقبل بالفرضية  $H_0$  القائلة ان البواقي هي خطأ أبيض.

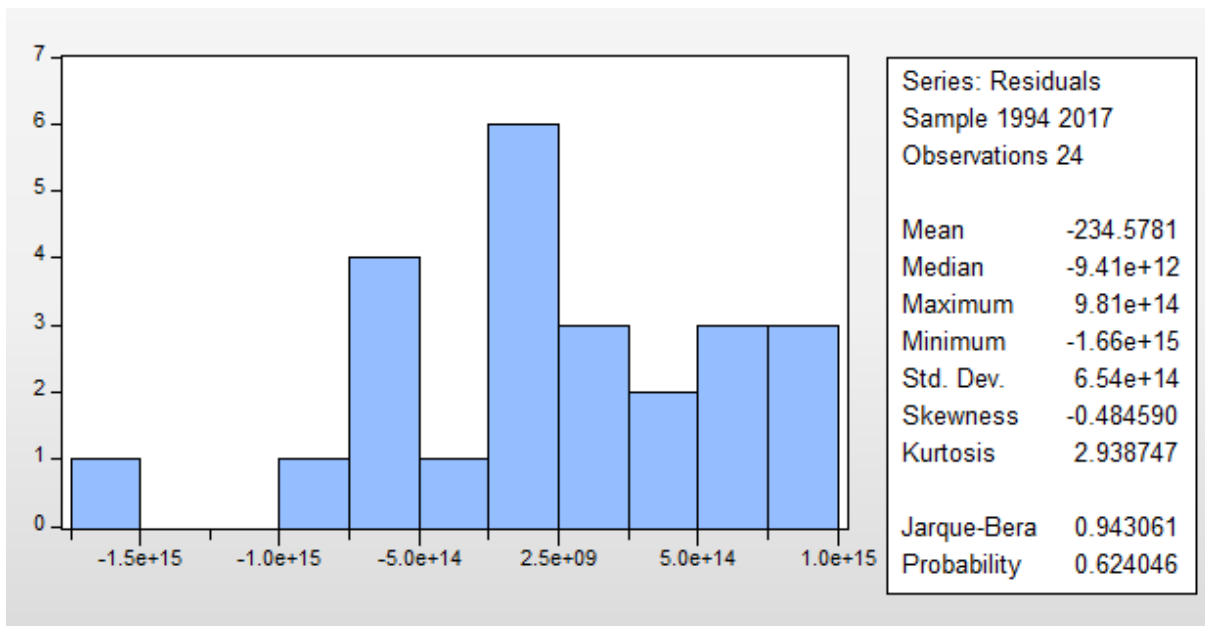
الجدول ( 12 ) :دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي.

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.367	0.367	3.6578	0.056
		2	-0.046	-0.209	3.7187	0.156
		3	-0.250	-0.184	5.5769	0.134
		4	-0.141	0.028	6.1988	0.185
		5	-0.168	-0.201	7.1260	0.211
		6	-0.155	-0.111	7.9622	0.241
		7	-0.116	-0.077	8.4585	0.294
		8	0.029	0.003	8.4912	0.387
		9	-0.023	-0.167	8.5127	0.483
		10	0.170	0.215	9.8006	0.458
		11	0.103	-0.101	10.309	0.503
		12	0.070	0.003	10.562	0.567

المصدر: مخرجات 5; 9 EViews

التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، ووفقا لقواعد قرار هذا الاختبار يمكن الحكم بأن البواقي لها توزيع طبيعي، لأن قيمة الاحتمال المرتبط باحصائية Jarque-Bera يساوي 0.624046 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5%

الشكل(21):اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



المصدر: مخرجات 5; 9 EViews

-اختبار ثبات تجانس تباين الاخطاء Heteroskedasticity يشير الى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء العشوائية، وهذا حسب نتائج الجدول (19) بان جميع القيم الاحتمالية لإحصائية

Ficher prob F (1,21)=0,0831 كوزلك القيمة الاحتمالية الخاصة بمشاهدات معامل التحديد

Chi-Square: Prob. Chi-Square (1) =0,0751

اكبر من القيمة الحرجة % 5 ، وبالتالي يمكن الاستنتاج بانه لا توجد مشكلة اختلاف التباين للأخطاء.

**الجدول (13): نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الاخطاء العشوائية**

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.353881	Prob. F(1,21)	0.0813
Obs*R-squared	3.167432	Prob. Chi-Square(1)	0.0751

المصدر: مخرجات 5; 9 EIEWS

بعد اختيار النموذج المناسب للدراسة، فانه في الخطوة الموالية سوف يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات من عدمها وهذا بالاستعانة باختبار الحدود لوجود العلاقة التوازنية و Long Run Form and Bounds Test والموضحة في الجدول ( 21 ) :

**الجدول ( 14 ) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك**

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.864423	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.97	3.74
5%	3.38	4.23
2.5%	3.8	4.68
1%	4.3	5.23

المصدر: مخرجات 5; 9 EIEWS

حسب القيمة الاحصائية F\_Statistic=3,864423 المتحصل عليها من نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري .

- 1: 10 % توجد علاقة توازنية (تكامل مشترك) وبالتالي نقبل H1 ونرفض H0. معناه أن المتغير يتطابق مع النظرية الاقتصادية (  $0 < \theta_3 < 1, 0 < \theta_2 < 0, \theta_1 = 0$  )
- 2: 5 % و 2.5 % تبقى هذه العلاقة مجهولة. (عدم قبول أو رفض كلا الفرضيتين)
- 3: 1 % لا توجد علاقة توازنية. (نقبل H0 ونرفض H1) وهذا يخالف النظرية النقدية.

الجدول (15) نتائج مقدرات معلمات الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INCPI	4986788470726691.9	20478010853277641	0.243519	0.8157
LNINV	15825019294380931	48924128229382569	0.323460	0.7573
LN M2	-285233016864818.13	5531203880404086.2	-0.051568	0.9605
@TREND	-769923750832709.75	4072341408490459.4	-0.189062	0.8563

المصدر: مخرجات 9 ;5 EViews

نتائج التقدير للآجل الطويل تبين أن هناك علاقة طردية بين مؤشر التضخم و الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي. وهناك علاقة عكسية بالنسبة لمتغير لكتلة النقدية M2 مع النمو الاقتصادي. غير انها غير معنوية

معامل سرعة تصحيح الخطأ  $CointEq(-1) = -0.949806$  للعدو نحو الوضع التوازني (تصحيح الاختلال لأثر هذه المتغيرات) هو سلبي ومعنوي أي تقريبا 94,9% من عدم التوازن لاختلال هذه المتغيرات للآجل الطويل يتم تصحيحها في الأجل القصير (السنة)

## الجدول (16) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.095229	0.148914	-0.639490	0.5461
D(LNGDP(-2))	-0.309223	0.150311	-2.057221	0.0854
D(LNGDP(-3))	-0.379375	0.159198	-2.383040	0.0545
D(INCPI)	2425287347995705.6	9945574190874413.8	0.000000	0.0000
D(INCPI(-1))	-55403668234788525	12542915818766628	0.000000	0.0000
D(INCPI(-2))	-15717833732106194	10261694425489691	0.000000	0.0000
D(LNINV)	32933987582313375	16419576717121297	0.000000	0.0000
D(LNINV(-1))	-14109800399889188	13748002412222494	0.000000	0.0000
D(LNINV(-2))	-17449339620158247	12579766038659027	0.000000	0.0000
D(LNM2)	-620012521425846.00	2276048574871877.5	0.000000	0.0000
D(LNM2(-1))	-5100387961022881.9	2284910305187796.6	0.000000	0.0000
D(LNM2(-2))	-973349411175325.00	2229666379232345.3	0.000000	0.0000
C	352412902115985380	63132458878628563	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-0.949806	0.167372	-5.674815	0.0013
Cointeq = LNGDP - (4986788470726692.0000*INCPI + 158250192943809 32.0000*LNINV -285233016864818.1200*LNM2 -769923750832709.75 00*@TREND )				

المصدر: مخرجات 5; 9 EViews

في الأجل القصير، يتوقع زيادة النمو الاقتصادي بالنسبة للمتغير نفسه بنسبة 9% للسنة الموالية والسنتين الموالتين 30% و ثلاث سنوات القادة 40% .

أن السؤال المطروح ما مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري؟ فإنه تم الاستعانة باختبار Wald حول اختبار الفرضية الأساسية المشتركة Joint. وحسب نتائج الجدول (17) المعاملات c(13)c(14)c(15)c(16) وتمثل هذه المعاملات النمو الاقتصادي و العرض النقدي والاستثمار ومؤشر التضخم: النمو الاقتصادي لايتأثر بالكتلة النقدي وحتى النتائج المدي القصير (نموذج تصحيح الخطأ) وطويل الأجل جاءت العلاقة عكسية الجدول (17) الفرضية الأساسية المشتركة Joint.

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.270969	(4, 6)	0.8865
Chi-square	1.083875	4	0.8968
Null Hypothesis: C(1)=C(13)=C(14)=C(15)=C(16)			

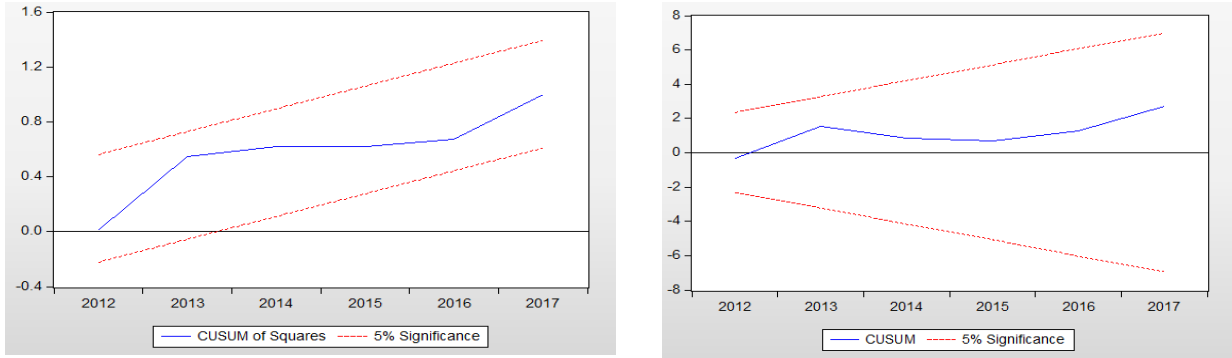
$$\text{LNGDP} = \text{C}(1) * \text{LNGDP}(-1) + \text{C}(2) * \text{LNGDP}(-2) + \text{C}(3) * \text{LNGDP}(-3) + \text{C}(4) * \text{LNGDP}(-4) + \text{C}(5) * \text{INCPI} + \text{C}(6) * \text{INCPI}(-1) + \text{C}(7) * \text{INCPI}(-2) + \text{C}(8) * \text{INCPI}(-3) + \text{C}(9) * \text{LNINV} + \text{C}(10) * \text{LNINV}(-1) + \text{C}(11) * \text{LNINV}(-2) + \text{C}(12) * \text{LNINV}(-3) + \text{C}(13) * \text{LNM2} + \text{C}(14) * \text{LNM2}(-1) + \text{C}(15) * \text{LNM2}(-2) + \text{C}(16) * \text{LNM2}(-3) + \text{C}(17) + \text{C}(18) * \text{@TREND}$$

المصدر: مخرجات 5; 9 EViews

المعلومات المقدره لهذا النموذج هي ثابتة أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة اونه لا يوجد اختلال هيكل حاصل. بالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدره لهذا النموذج الذي هو محل الدراسة، وهذا استنادا للمجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي اللذان يقعان داخل حدود الثقة.

المعلمة المقدره هي ثابتة ومستقرة طيلة فترة الدراسة

الشكل (22): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات 9 ;5 EViews

إذا قمنا بالتحليل عند 10% توجد علاقة توازنية .

نتائج الدراسة: علاقة طردية بين CPI والنمو الاقتصادي ولكنه غير معنوي  $0.81 < 5\%$ . يخالف النظرية الاقتصادية.

علاقة طردية بين INV و النمو الاقتصادي ويوافق النظرية الاقتصادية ولكنه غير معنوي.

علاقة عكسية بين العرض النقدي M2 النمو الاقتصادي مخالفة للنظرية الاقتصادية أي كلما زاد العرض النقدي تدهور النمو الاقتصادي وهو يعكس الاقتصاد الجزائري.

## خاتمة

لقد اتبعت الجزائر عدة اصلاحات في اطار تبنيها للنظام الاقتصادي الجديد الذي فرض عليها حتمية اعادة النظر في توجهها ورسم سياسات اقتصادية اكثر فعالية ونجاعة في تحقيق اهدافها العامة لذا تبنت السلطات النقدية في الجزائر مسؤولية المحافظة على المتوازنات النقدية الكلية كاهم اولوياتها.

فكان صدور قانون قانون النقد والقرض 90-10 بمثابة صياغة جديدة لمفهوم السياسة النقدية وادواتها المطبقة في الجزائر من خلال خلق المناخ المصرفي الملائم وذلك بتطبيق جملة من الاصلاحات والالتعديلات البنكية وكان الهدف منها. وكان الهدف من ذلك توفير الجو المناسب للسلطات النقدية من اجل تسيير محكم لكمية النقود المتداولة في لاقتصاد قصد بلوغ وتحقيق التنمية الاقتصادية كاحد اولويات السلطات الجزائرية من اجل ضمان توفير المناخ او القاعدة للدخول والانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتجسيد الشراكة الاورومتوسطية.

لقد سعت السلطات النقدية في الجزائر الى ضبط المستويات العامة للاسعار من خلال استخدام النقود وانعاش الاعمال الكبرى بواسطة برنامج خاص وحماية وخلق مناصب الشغل ومعالجة الصدمات الداخلية والخارجية لذا اصبح من السلطة النقدية معالجة مشكل التضخم ومكافحة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق ميزان المدفوعات.

كخلاصة نجد ان الجزائر عرفت خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2018 ان فعالية السياسة النقدية تكمن اساسا في استقلالية البنك المركزي عن سلطة السياسية واختيار الادوات الرقابية النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة من اجل تحقيق الاهداف السياسية النقدية وعرفت اهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا مند التسعينات لتحقيق استقرار ومكافحة البطالة وتحقيق النمو وتوازن ميزان المدفوعات.





خاتمة عامة

## خاتمة عامة

أخذت النقود والسياسة النقدية في الاوقات الراهنة مكانة هامة بين ادوات السياسة الاقتصادية الاخرى، واصبح دورها مهما من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن خلال هذه الدراسة حاولنا معالجة الاشكالية المطروحة سلفا والمتمثلة في مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018.

إن دراستنا للنقود أنواعها و خصائصها و كذا تطورها في الاقتصاديات عبر التاريخ، يقودنا إلى تحليل و عرض مختلف النظريات النقدية، بداية بالنظرية الكلاسيكية ثم النماذج النيوكلاسيكية إلى غاية النظرية النقدية الحديثة أو كما تسمى بالنظرية النقدية، اما بالنسبة للسياسة النقدية فتتعلق من نظريات نقدية عديدة تختلف وجهات النظر بالنسبة لكل واحد منها اولها النظرية الكلاسيكية التي ترى ان النقود حيادية وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي . اما النظرية الكينزية فأقرت بدور النقود في تحديد الدخل، العمالة والطلب على النقود، وتتبعه في ذلك النظرية النقدية، لكنها ترى ان هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير في حين ركزت النظرية النيوكلاسيكية على دور التوقعات العقلانية في التأثير على فعالية السياسة النقدية وان الجانب الحقيقي (الانتاج) هو الذي يؤثر على الجانب النقدي.

تتمثل اهم اهداف السياسة النقدية في استقرار الاسعار، محاربة البطالة، وتحقيق النمو الاقتصادي مرتفع اما اهم ادواتها فهي اعادة سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة وغيرها. كل ذلك غير كاف دون المرور على تحليل فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة، و تشخيص مختلف الجوانب و المتغيرات التي أدت إلى ضعف و عدم فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

إن الجزائر باعتبارها دولة نامية خرجت من مرحلة الاعتماد على الاقتصاد الموجه مركزيا أو كما يسمى بالنظام الاشتراكي، إلى تبني نظام اقتصاد السوق تحاول فيه الارتكاز على الحرية الاقتصادية وسيادة قانون السوق ما بين العرض و الطلب، من هنا وجدنا أن الحكومة الجزائرية طبقت العديد من البرامج و انتهجت جملة من الاصلاحات على أنظمتها الاقتصادية و المالية، وعلى وجه الخصوص إصلاح المنظومة المصرفية بإصدار العديد من القوانين على غرار قانون القرض و البنك سنة 1986، وقانون النقد و القرض 90/10 الصادر في 14 أفريل 1990.

لقد اعتبر قانون النقد و القرض هو المنعرج الحقيقي للسياسة النقدية و العمل المصرفي في الجزائر، إذ حدث تحول جذري في مفهوم النقود و الوظائف التي تؤديها في الاقتصاد، فبعدما كانت النقود مجرد وسيلة تحاسب في ظل النظام الاشتراكي أين كانت الإزدواجية في الاصدار متمثلة في البنك المركزي الجزائري و الخزينة العمومية. أصبحت النقود أداة مهمة تسعى السلطات النقدية إلى التحكم في عرضها و توجيهها إلى الأهداف و الغايات المسطرة سلفا (محاربة التضخم، محاربة البطالة، تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات).

إن دراسة مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2018 يقودنا للتركيز على تطور الكتلة النقدية والنواتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، من أجل ايجاد تفسير هل يؤثر تغير الكتلة النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر أم لا، وهل التأثير سببي بينهما أم لا .

وقد مكنتنا هذه الدراسة من الاجابة على الاسئلة المطروحة واختبار الفرضيات وكذا التوصل الى مجموعة من النتائج.

## 2-نتائج اختبار الفرضيات:

-بالنسبة للفرضية الاولى والمتعلقة بفعالية السياسة النقدية وفق النظريات النقدية الاقتصادية هي فرضية محققة بحيث يعتبر الكلاسيك ان السياسة النقدية والنقود هي محايدة يكمن دورها في خلق وسائل الدفع لضمان المبادلات وتحقيق الاستقرار النقدي وبهذا فهي فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل ،اما بالنسبة للنظرية الكينزية من خلال نظريتها الغير حيادية فالسياسة النقدية غير فعالة في تغيير مستوى الدخل فالتغير في عرض النقود لا يغير بالضرورة الى تغيير الاسعار طالما لم يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل التام ،ويعتبر النقديون ان السياسة النقدية اكثر فعالية فهي تؤثر في الدخل لانها تقوم بتغيير الاصول التي يرغب الافراد بالاحتفاظ بها .

-بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة باستهداف معدلات النمو من طرف السلطة النقدية هي محققة حيث تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة في دعم النمو وتتطلب سياسة استهداف النمو الاقتصادي ان يكون لمؤسسات الجزائر اليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل النمو لذا يستدعي منها تشكيل مؤسسة معلومات على متغيرات تمكنها من رصد معدل النمو على المدى البعيد.

-بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بماتل السياسة النقدية في الدول النامية والدول المتقدمة فهي خاطئة ،لكون السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الايرادات وهذا ما يؤدي الى تحقيق اهداف السياسة النقدية ،اما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالايرادات وانما يتم اللجوء الى التمويل بالعجز مما يؤدي الى عدم فعالية السياسة النقدية والسبب في ذلك ان الاقتصاديات المتقدمة والتي تملك حجم راس مال مرتفع تكون المردودية السلمية لهذه الاخيرة فيها متناقصة بشكل اكبر من تناقص المردوديات السلمية في البلدان التي تملك حجم راس مال منخفض .

\_أبعد من ذلك في الدراسة القياسية في الدراسة القياسية أنه لا يوجد علاقة بين M2 العرض النقدي و GDP معدل النمو الاقتصادي أي لا تؤثر M2 على GDP أي أن النقود حيادية .

## التوصيات:

من خلال هذه الدراسة وبناءا على النتائج التي توصلنا اليها يمكن اعطاء التوصيات التالية:

- 1- على الدول النامية وخاصة الجزائر التركيز على تركيب محددات النمو الاقتصادي الغير متوفرة كالاستثمار في راس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين وكذا دعم البحث العلمي وادخال التقنيات التكنولوجية في الانتاج كل ذلك للحصول على معدلات نمو جيدة.
- 2- تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على اسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين وذلك لتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد.
- 3- هدف النمو الاقتصادي يتحقق باخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة النظريات الاقتصادية قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف.

#### الاقتراحات:

اهمية الموضوع تستدعي الالمام بمختلف جوانبه وادراكنا مدى صعوبته فاننا نعلم ان هناك جوانب لم نتعرض لها او لم نعطيها حقها لاسباب لا يسعنا المجال لذكرها . هذه النقائص يمكن ان تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:

\* دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار المعروض النقدي في الجزائر

\* ادوات السياسة النقدية الحديثة واثرها على الاستقرار الداخلي والخارجي

\* العوامل المؤثرة على فعالية قنوات انتقال اثر السياسة النقدية.

قائمة المصادر

و المراجع

## قائمة المصادر و المراجع

الكتب :

- 1- أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع عمان الاردن 2002.
- 2- الطاهر لطرش،تقنيات بنكية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،الطبعة الرابعة ،2005.
- 3-:الدكتور أكرم حداد،النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري دار وائل للنشر،عمان الاردن ،الطبعة الثانية.
- 4-الدكتور احمد زهير شامية صالح خصاونة،مبادئ الاقتصاد 2،الشركة العربية للتسويق والتوريدات 2009.
- 5- بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،طبعة الثالثة 2008.
- 6- الدكتور بسام الحجار الاقتصاد النقدي والمصرفي دار المنهل اللبناني .بيروت.الطبعة الاولى 2007.
- 7- الدكتور حسين الوادي،حسين سمحان ،النقد والمصارف ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن ،الطبعة الاولى 2010
- 8- الدكتور يسري أحمد،اقتصاديات النقود والبنوك،الدار الجامعية زكريا غنيم الاسكندرية،2003.
- 9-:لحلو موسى بةخاري سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية(دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي) مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع لبنان الطبعة الاولى 2010.
- 10- مصطفى يوسف كافي،الاقتصاد الكلي،مبادئ وتطبيقات دار الرواء للنشر والتوزيع،الاردن،(بدون سنة)
- 11-:الدكتور محمد عزة غزلان ،عبير شعبان عبده.مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع2010،الطبعة الاولى.
- 12- محمد شاهين ،السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي .دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة .مصر،الطبعة الاولى 2018
- 13- محمود حميدات ،مدخل التحليلي نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية1996.
- 14- محمد الشريف المان ،محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (نظريات نماذج التوازن واللاتوازن) منشورات الجزائر 1994.

15- محمود عبد العزيز توني: اقتصاديات النقود والبنوك ، رؤية معاصرة ، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع  
2016\_2015،

16- الدكتور ناظم نوري شمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للطباعة والنشر، عمان الاردن  
2006.

17- الدكتور نزار كاظم ، السياسات الاقتصادية (الاطار العام وأثرها في السوق المالي) دار اليازوري العلمية  
العلمية للنشر والتوزيع عمان الاردن الطبعة الثانية 2015.

18- الدكتور سامر بطرس جلدة ، النقود والبنوك / دار البداية ناشرون وموزعون، الاردن، الطبعة الاولى 2008.

19- الاستاذ الدكتور سعيد سامي الحلاق، الدكتور محمد محمود العجوني، النقود والبنوك والمصارف، دار  
اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن (بدون سنة)

20- عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الاسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الخامسة، 2003.

21- الدكتور عبد المطلب عبد المجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك، الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية  
الاسكندرية 2009

22- عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات  
الجامعية الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006

23- الدكتور عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية الكلية مكتبة زهراء الشرق مصر، 1998.

24- صالح مفتاح: (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات) دارالفجر للنشر والتوزيع مصر 2005.24:



## المذكرات:

- 1- الشيخ أحمد ولد شباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحت عباس، سطيف 2012.
- 2- اكن لونيس السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، في الجزائر مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد 2010\_2011.
- 3- بهاء الدين طويل، دور السياسات الاقتصادية الكلية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي السنة الدراسية 2015\_2016.
- 4- حولية يحي "تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي ومالي/جامعة ابي بكر الصديق، السنة الدراسية 2014\_2015
- 5- موقاري حورية "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990\_2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة
- 6: ستيتو مليكة "أداء السياسة النقدية وأثرها على تحقيق التوازن" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية 2009\_2010.
- 7: العرابي ليلي -"دور ادوات السياسة الننتقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-
- 2014-رسالة دكتوراه -تخصص مالية المؤسسة 2014/2015.
- 8: عبد المجيد قدي "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية -حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995" اطروحة دكتوراه دولة في العلوم لاقتصادية .

**Babatunde ; Shuaibul ; MONEY SUPPLY, INFLATION AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA ;**

\* Department of Economics, University of Ibadan, Ibadan, Nigeria, E-mail: tunjiyusuf19@yahoo.com, mohammed\_shuaibu@yahoo.com

3Asian-African Journal of Economics and Econometrics, Vol. 11, No. 1, 2011: 147-16

## المجلات :

- 1:ميراندا زغلول رزق "النقود والبنوك"جامعة بنها للنشر والتوزيع ،2008\_2009.
- 2:حمد بلوافي،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي تامنغست ،الجزائر.
- 3-بلعزوز بن علي،السياسة النقديو واستهداف التضخم في في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية العربية ،العدد41.

## المحاضرات:

- 1:الدكتور بوقموم محمد محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال.كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير جامعة 8 ماي قالة السنة الدراسية 2013\_2014.
- 2:الشريف المان "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" نظريات نماذج التوازن واللاتوازن-منشورات بني الجزائر 1994

الملاحق

الملحق رقم 1: مصادر المعلومات.

1: احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

اح.2: صائيات البنك العالمي.

ملحق رقم 2

**GDP** الجذر الاحادي

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.014181	0.5677
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		3.09E+30
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		3.29E+30

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNGDP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/09/19 Time: 14:35  
 Sample (adjusted): 1991 2017  
 Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.290231	0.148411	-1.955589	0.0623
C	4.33E+14	7.79E+14	0.556084	0.5833
@TREND("1990")	2.37E+14	1.36E+14	1.743132	0.0941
R-squared	0.139981	Meandependent var		7.38E+14
Adjusted R-squared	0.068313	S.D. dependent var		1.93E+15
S.E. of regression	1.86E+15	Akaike info criterion		73.26542
Sumsquaredresid	8.34E+31	Schwarz criterion		73.40940
Log likelihood	-986.0831	Hannan-Quinn criter.		73.30823
F-statistic	1.953177	Durbin-Watson stat		1.855770
Prob(F-statistic)	0.163718			

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.072795	0.9216
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.96E+30
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.96E+30

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNGDP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/09/19 Time: 14:49  
 Sample (adjusted): 1991 2017  
 Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB(-1)	0.033212	0.030958	1.072795	0.2932
R-squared	-0.102701	Meandependent var		7.38E+14
Adjusted R-squared	-0.102701	S.D. dependent var		1.93E+15
S.E. of regression	2.03E+15	Akaike info criterion		73.36583
Sumsquaredresid	1.07E+32	Schwarz criterion		73.41382
Log likelihood	-989.4387	Hannan-Quinn criter.		73.38010
Durbin-Watson stat	1.998567			

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.197999	0.0015
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.66E+30
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.34E+30

## الملاحق

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNGDP,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/09/19 Time: 14:52  
 Sample (adjusted): 1992 2017  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-1.073558	0.206987	-5.186586	0.0000
C	1.15E+15	8.89E+14	1.289531	0.2100
@TREND("1990")	-2.24E+13	5.32E+13	-0.420349	0.6781
R-squared	0.539459	Meandependent var		1.21E+13
Adjusted R-squared	0.499412	S.D. dependent var		2.88E+15
S.E. of regression	2.03E+15	Akaike info criterion		73.44409
Sumsquaredresid	9.52E+31	Schwarz criterion		73.58926
Log likelihood	-951.7732	Hannan-Quinn criter.		73.48589
F-statistic	13.47065	Durbin-Watson stat		2.022653
Prob(F-statistic)	0.000134			

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.639567	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.27E+30
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.25E+30

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNGDP,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/09/19 Time: 14:54  
 Sample (adjusted): 1992 2017  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.926021	0.199540	-4.640773	0.0001
R-squared	0.462781	Meandependent var		1.21E+13
Adjusted R-squared	0.462781	S.D. dependent var		2.88E+15
S.E. of regression	2.11E+15	Akaike info criterion		73.44425
Sumsquaredresid	1.11E+32	Schwarz criterion		73.49264
Log likelihood	-953.7752	Hannan-Quinn criter.		73.45818
Durbin-Watson stat	2.010284			

## CPI

Null Hypothesis: INCPI has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.367299	0.0094
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001745
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003204

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(INCPI)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/09/19 Time: 15:00  
 Sample (adjusted): 1991 2017  
 Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INCPI(-1)	-0.202594	0.036652	-5.527451	0.0000
C	0.852814	0.123317	6.915598	0.0000
@TREND("1990")	0.006094	0.002586	2.355982	0.0270
R-squared	0.744137	Meandependent var		0.082090
Adjusted R-squared	0.722815	S.D. dependent var		0.084161
S.E. of regression	0.044309	Akaike info criterion		-3.290808
Sumsquaredresid	0.047119	Schwarz criterion		-3.146826
Log likelihood	47.42590	Hannan-Quinn criter.		-3.247994
F-statistic	34.90013	Durbin-Watson stat		0.839427
Prob(F-statistic)	0.000000			



inv

Null Hypothesis: LNINV has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.796629	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر  
 مخرجات:  
 EViews 9

Residual variance (no correction)	0.000671
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000791

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNINV)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/10/19 Time: 12:57  
 Sample (adjusted): 1991 2017  
 Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINV(-1)	-0.276025	0.044555	-6.195213	0.0000
C	6.500220	1.050629	6.186976	0.0000
@TREND("1990")	0.018658	0.002518	7.409303	0.0000
R-squared	0.736447	Meandependent var		0.042579
Adjusted R-squared	0.714484	S.D. dependent var		0.051402
S.E. of regression	0.027466	Akaike info criterion		-4.247303
Sumsquaredresid	0.018105	Schwarz criterion		-4.103321
Log likelihood	60.33859	Hannan-Quinn criter.		-4.204490
F-statistic	33.53166	Durbin-Watson stat		1.632386
Prob(F-statistic)	0.000000			

m2

Null Hypothesis: LNM2 has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.231800	0.0995
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021865
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.028181

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNM2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/10/19 Time: 13:44  
 Sample (adjusted): 1991 2017  
 Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2(-1)	-0.290774	0.086802	-3.349867	0.0027
C	6.728533	2.021432	3.328597	0.0028
@TREND("1990")	0.033673	0.009078	3.709310	0.0011
R-squared	0.364391	Meandependent var		0.046620
Adjusted R-squared	0.311424	S.D. dependent var		0.189006
S.E. of regression	0.156838	Akaike info criterion		-0.762765
Sumsquaredresid	0.590357	Schwarz criterion		-0.618783
Log likelihood	13.29732	Hannan-Quinn criter.		-0.719951
F-statistic	6.879546	Durbin-Watson stat		1.314437
Prob(F-statistic)	0.004348			

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.790500	0.0038
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.020729
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.024253

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNM2,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/10/19 Time: 13:44  
 Sample (adjusted): 1992 2017  
 Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM2(-1))	-0.797759	0.164859	-4.839044	0.0001
C	0.057013	0.065899	0.865149	0.3959
@TREND("1990")	0.000186	0.004154	0.044820	0.9646
R-squared	0.521741	Meandependent var		0.023142
Adjusted R-squared	0.480154	S.D. dependent var		0.212314
S.E. of regression	0.153079	Akaike info criterion		-0.807554
Sumsquaredresid	0.538966	Schwarz criterion		-0.662389
Log likelihood	13.49820	Hannan-Quinn criter.		-0.765752
F-statistic	12.54557	Durbin-Watson stat		1.614302
Prob(F-statistic)	0.000207			

Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.532072	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.024088
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.024088

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LNM2,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/10/19 Time: 13:45  
 Sample (adjusted): 1992 2017  
 Included observations: 26 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM2(-1))	-0.723498	0.159639	-4.532072	0.0001
R-squared	0.444245	Meandependent var		0.023142
Adjusted R-squared	0.444245	S.D. dependent var		0.212314
S.E. of regression	0.158278	Akaike info criterion		-0.811224
Sumsquaredresid	0.626299	Schwarz criterion		-0.762836
Log likelihood	11.54591	Hannan-Quinn criter.		-0.797290
Durbin-Watson stat	1.506968			

### ملخص

:هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990\_2018) حيث عرفت هذه المرحلة اصلاحات جذرية على مستوى الاقتصاد الوطني بصفة عامة. ولتحقيق هذه الغاية تناولت هذه الدراسة عرض أهم النظريات المفسرة للنقود وتحليل واقع متغيرات الاقتصاد في الجزائر، وبهدف تحقيق ذلك تم استخدام طريقة التكامل المشترك وأسلوب اختبار جذر الوحدة لتحقيق من الدرجة التكاملية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وبغرض دعم النتائج تم الاعتماد على الدراسات السابقة تطرح نفس الاشكال حيث كانت النتائج التوصل اليها تبين أن النقود تؤسثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وهذا يعكس الاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** النظريات النقدية . المعروض النقدي. التكامل المشترك.

### Résumé

L'objectif de cette étude était de déterminer le degré de neutralité de la monnaie dans l'économie algérienne au cours de la période 1990 à 2018. Ce stade était connu sous le nom de «réformes radicales de l'économie nationale en général», qui traitait des théories les plus importantes expliquant la monnaie et analysant la réalité des variables économiques en Algérie. L'utilisation de la méthode d'intégration conjointe et de la méthode de test de la racine de l'unité pour vérifier le degré d'intégration des variables utilisées dans l'étude et afin de soutenir les résultats était basée sur des études précédentes, présentées sous les mêmes formes lorsque les résultats obtenus indiquent que la monnaie affecte la croissance économique Refléter l'économie algérienne.

**Mots-clés:** Théorie des liquidités Masse monéter ;Intégration conjointe .